جامعة الجزائر 3

كلية علوم الإعلام والاتصال

قسم الاتصال

مطبوعة محاضرات مقياس:

الوسائط الجديدة وقضايا المجتمع

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص الاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة

إعداد الأستاذ:

السنة الجامعية 2026/2025

اسم المادة: الوسائط الجديدة وقضايا المجتمع

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الاستكشافية

المستوى: السنة الثانية ماستر **تخصص:** الاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة

الرصيد: 1 **المعامل:** 1 **مدة التعلم:** 15 أسبوع (45 ساعة)

أهداف التعليم:

في نهاية دراسة هذا المقياس، سيكون الطالب قادرا على أن:

- ✓ أن يستعيد الطالب أهم المعارف المكتسبة التي تناولت تطور وسائل الإعلام والاتصال.
- ✓ أن يتعرّف الطالب على المفاهيم الأساسية والمستجدة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة.
- ✓ أن يفسّر الطالب مختلف الظواهر والتحولات الاجتماعية المستجدة من اعتماد التقنية الجديدة.
- ✓ أن يميّز الطالب بوضوح بين مختلف وسائل ووسائط الاتصال الجديدة.
- ✓ أن يحلّل الطالب مختلف البيانات المتحصل عليها من مختلف وسائط الاتصال الجديدة.
- ✓ أن يحكم الطالب بدقة على مختلف المراحل التي قد تفرضها تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الفرد والمجتمع.

المعارف المسبقة:

- ✓ الإلمام بالمفاهيم الأساسية للإعلام والاتصال، وإدراك الفروقات بين الإعلام التقليدي والإعلام الجديد.
- ✓ إلمام عام بتطور الوسائط الرقمية؛ من خلال الاطلاع على تطور تكنولوجيا الاتصال من الوسائل التقليدية (كالإذاعة والتلفزيون) إلى الوسائط الرقمية الحديثة. ومعرفة بأهم منصات الوسائط الجديدة (مثل الشبكات الاجتماعية، تطبيقات التواصل، المدونات...).
- ✓ فهم أولي لأساسيات علم الاجتماع الإعلام والاتصال، بمعرفة مفاهيم مثل البنية الاجتماعية، العلاقات الاجتماعية، التغير الاجتماعي، التنشئة الاجتماعية. والإلمام ببعض القضايا المجتمعية العامة (كالهوية، القيم، السلوك...).
- ✓ معرفة مبسطة حول ما تعنيه "الهوية الرقمية"، "الأمن الرقمي"، "الخصوصية على الإنترنت".
- ✓ مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT).
- ✓ قدرة على التحليل والنقد الاجتماعي، وامتلاك فكر نقدي مبدئي تجاه التغيرات المجتمعية يمكن الطالب من ربط الظواهر الرقمية بآثارها على المجتمع والسلوك.

طريقة التقييم:

ـ كما جاء في عروض التكوين المتعلقة بالتكوين في التخصص، يقيم الطالب تقييما مستمر، مع امتحان؛

بمعنى الطالب في هذا المقياس الذي يدرسه عن بعد يجد نفسه مكلف بمجموعة نشاطات ينجزها عبر منصة التعليم عن بعد؛ يدخل فيها عدد مرات الولوج للمنصة ومدة ذلك، الحضور عن بعد والمشاركة في المحاضرات المقدمة عبر تقنيات التحاور عن بعد مثل قوقل ميت وغيره، المشاركة في المنتديات ومختلف النشاطات الموجودة عبر المنصة، الإجابة على مختلف الواجبات المقدمة نهاية كل محور، والإجابة طبعا على الامتحان النهائي عبر المنصة الذي يحدد تاريخه ووقته بالتنسيق مع الإدارة، والذي يتبعه امتحان حضوري حول المقياس.

محتوى المادة:

في ضوء التوجهات البيداغوجية المعتمدة في ميدان علوم الإعلام والاتصال، وحرصا على تحقيق انسجام معرفي ومنهجي مع عرض التكوين الخاص بتخصص "الاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة"، تم اعتماد تقسيم شامل لمحتوى هذا المقياس، يقوم على أربعة محاور كبرى متكاملة؛ يضم كل محور مجموعة من المحاضرات التي تهدف إلى تعميق الفهم النظري والتحليلي لمختلف القضايا المرتبطة بالإعلام والوسائط الجديدة في سياقاتها الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية:

يركز المحور الأول على دراسة العلاقة بين الإعلام والمجتمع في ظل التحولات التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال. حيث يتم تناول مفهوم مجتمع الإعلام والمعلومات بوصفه إطارا ناظما للتغيرات البنيوية التي طالت أنماط الإنتاج الإعلامي وتداول المعرفة. كما يعالج هذا المحور دور التكنولوجيا في إحداث التغير الاجتماعي، من خلال إعادة تشكيل القيم وأنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية، إلى جانب التطرق إلى ظاهرة العولمة الإعلامية وتحليل آثارها الاجتماعية والثقافية، سواء على مستوى الهوية أو على مستوى التعدد الثقافي وتوازن القوى الرمزية داخل المجتمعات.

أما المحور الثاني فينصب على تحليل تأثير الوسائط الجديدة في الحياة الاجتماعية اليومية. ويتناول هذا المحور دور الوسائط الرقمية في إعادة تشكيل الاتصال الأسري، وما أفرزته من تحولات في أنماط التواصل داخل الأسرة الواحدة. كما يناقش طبيعة التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية في ظل الاستخدام المكثف للوسائط الجديدة، إضافة إلى دراسة دور هذه الوسائط في المجال التعليمي، سواء من

حيث التعليم الرقمي أو التعلم عن بعد. ولا يغفل المحور كذلك توظيف الوسائط الجديدة في مجالات التوعية والتنمية الاجتماعية، باعتبارها أدوات فعالة في نشر الوعي وتحفيز المشاركة المجتمعية.

ويعالج المحور الثالث قضايا الفضاء الإلكتروني من زاوية اجتماعية واتصالية، حيث يتم التركيز على مفهوم المجتمعات الافتراضية والهوية الافتراضية، وتحليل آليات تشكل الانتماء والتمثلات الذاتية داخل الفضاء الرقمي. كما يتناول هذا المحور بناء المجتمع الشبكي وسبل تنميته، في ضوء منطق الشبكات والتدفقات المعلوماتية. إضافة إلى ذلك، يتم التطرق إلى دور التواصل الاجتماعي في تشكل الفضاء العمومي الافتراضي، باعتباره مجالا جديدا للنقاش العام والتعبير والمشاركة السياسية والاجتماعية.

أما المحور الرابع فيخصص لدراسة الإشكاليات والمخاطر المرتبطة بالوسائط الجديدة، حيث يتم تناول ظاهرة الأمية الإلكترونية والفجوة بين الأجيال، وما تطرحه من تحديات على مستوى الاندماج الاجتماعي. كما يناقش المحور اشكالية الفجوة الرقمية في المجتمع وانعكاساتها على مسارات التنمية. ويتوسع التحليل ليشمل مختلف الإشكاليات المرتبطة بالفضاء الافتراضي، مثل الإدمان الإلكتروني، والعنف، والإباحية، والاغتراب الاجتماعي، وصولا إلى دراسة ظاهرتي الإجرام والإرهاب الإلكترونيين وما تمثلانه من تهديدات حقيقية لأمن المجتمع واستقراره.

بهذا التقسيم، يسعى المقياس إلى تقديم رؤية شمولية ومتوازنة لمجال الوسائط الجديدة، تجمع بين التحليل النظري والفهم النقدي للواقع الإعلامي والاجتماعي المعاصر.

مراجع مساعدة:

- ✓ علي محمد رحومة ، علم الاجتماع الآلي ، عالم المعرفة ، 347 - ، 2008 .
- ✓ مايكل ديرتوزوس ، ماذا سيحدث ؟ كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا ؟، ترجمة : بهاء شاهين، ط ، 2الحضارة العربية ، القاهرة ، 2000.
- ✓ بن سلامة، عبد القادر، الأمن السيبراني وتحولات السيادة .الجزائر: دار المعرفة، 2020.
- ✓ حمودة، محمد، المجتمع الرقمي ومخاطر الفضاء السيبراني .عمان: دار المسيرة، 2018.
- ✓ شلبي، محمود، الجريمة المعلوماتية في التشريع المقارن .القاهرة: دار النهضة العربية، 2016.
- ✓ حجازي، مصطفى، سيكولوجية التطرف والعنف الرقمي .بيروت: المركز الثقافي العربي، 2021
- ✓ عبد الرحمن أ، التعليم الرقمي والتحولات الثقافية والاجتماعية.، القاهرة: دار الفكر العربي، 2021.
- ✓ قسوم، ع. الوسائط الرقمية والتعليم: أسس وممارسات .دار النهضة العربية، الجزائر، 2020.
- ✓ بن عبد الله، م. الهبيتوس الرقمي والتحولات التربوية .دار الفكر، عمان، 2019.

- ✓ Nicholas Gane, David Beer, New Media: The Key Concepts ,bloomsbur , 2008.
- ✓ Tzu-Bin LIN،Der Thanq Victor Chen،Ching Sing CHAI , New Media and Learning in the 21st Century: A Socio-Cultural Perspective , Springer Shop, Taiwan , 2015.
- ✓ boyd, d. Social Network Sites as Networked Publics: Affordances, Dynamics, and Implications. In Z. Papacharissi (Ed.), Networked Self, 2010.
- ✓ Boyd, d. It's Complicated: The Social Lives of Networked Teens. Yale University Press, 2014.
- ✓ Castells, M. (2012). Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age. Polity Press, 2012.
- ✓ Kietzmann, J., Hermkens, K., McCarthy, I., & Silvestre, B. (2011). Social media? Get serious! Understanding the functional building blocks of social media. Business Horizons, 2011.
- ✓ Turkle, S. (2011). Alone Together: Why We Expect More from Technology and Less from Each Other. Basic Books, 2011.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
التعريف بالمقياس	2
فهرس المحتويات	6
المحور الأول: الإعلام والمجتمع في عصر تكنولوجيا المعلومات	9
أهداف المحور الأول	9
المحاضرة رقم 1 - 1- مجتمع الإعلام والمعلومات	10
1- تعريف البيانات	10
2- تعريف المعلومات	11
3- تعريف المعرفة	11
4- مجتمع المعلومات	11
5- الأسباب التي أدت إلى ظهور مجتمع المعلومات	12
6- خصائص مجتمع المعلومات	14
7- منظورات مجتمع المعلومات	14
8- أهم مؤشرات مجتمع المعلومات	15
9- مجتمع الإعلام والمعلومات	16
10- خصائص مجتمع الإعلام والمعلومات	17
11- الفرق بين مجتمع المعلومات ومجتمع الإعلام والمعلومات	18
12- تأثير مجتمع الإعلام والمعلومات على الحياة الاجتماعية والثقافية	20
13- تحديات مجتمع الإعلام والمعلومات	20
14- بعض أشكال الإعلام والمعلومات الحديثة	21
المحاضرة رقم 1 - 2- التكنولوجيا والتغير الاجتماعي	22
1- مفهوم التكنولوجيا ودلالاتها الاجتماعية	22
2. مفهوم التغير الاجتماعي ومحدداته	23
3- العلاقة الجدلية بين التكنولوجيا والتغير الاجتماعي	25
4- مظاهر التغير الاجتماعي الناتج عن التكنولوجيا	27
5- التكنولوجيا والتغير الاجتماعي في المجتمعات العربية	28
6- التكنولوجيا والتغير القيمي	29
المحاضرة رقم 1 - 3- العولمة الإعلامية وآثارها الاجتماعية والثقافية	30
1 - مفهوم العولمة الإعلامية	30
2- مظاهر العولمة الإعلامية	31
3- الآثار الاجتماعية للعولمة الإعلامية	33
4- الآثار الثقافية للعولمة الإعلامية	35
5- بعض المقاربات النظرية في دراسة العولمة الإعلامية	37
6- بين التهديد والفرصة	38

7- نحو وعي نقدي بالعولمة الإعلامية	39
المحور الثاني: الوسائط الجديدة والحياة الاجتماعية	40
أهداف المحور الثاني	40
المحاضرة رقم 2 - 1- الوسائط الجديدة والاتصال الأسري	40
1- الوسائط الجديدة	41
2. الاتصال الأسري	47
3. التداخل بين مفهومي "الوسائط الجديدة والاتصال الأسري"	49
المحاضرة رقم 2 - 2- التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية في ظل الوسائط الجديدة	52
1 - مفهوم التفاعل الاجتماعي في البيئة الرقمية	52
2 - خصائص التفاعل الاجتماعي الرقمي	53
3- تحولات العلاقات الاجتماعية في ظل الوسائط الجديدة	54
4 - الأبعاد الإيجابية للتفاعل الاجتماعي الرقمي	55
5 - التحديات والآثار الاجتماعية السلبية	56
6 - التفاعل الاجتماعي كظاهرة سوسيولوجية رقمية	57
7 - نحو فهم نقدي للتفاعل الرقمي	58
المحاضرة رقم 2 - 3- الوسائط الجديدة والتعليم	60
1- تعريف الوسائط الجديدة في السياق التعليمي	60
2- الأسس النظرية لفهم العلاقة بين الوسائط والتعليم	61
3- تطور توظيف الوسائط الجديدة في التعليم	63
4- أنماط التعليم عبر الوسائط الجديدة	64
5- الوظائف التعليمية للوسائط الجديدة	64
6- الآثار الاجتماعية والثقافية لاستخدام الوسائط في التعليم	65
7. الهبيتوس الرقمي وإعادة إنتاج الفوارق التعليمية	65
8- التحديات الراهنة في توظيف الوسائط الجديدة التعليمية	69
9- الوسائط الجديدة والتعليم في الوطن العربي	71
10- آفاق تطوير التعليم عبر الوسائط الجديدة	72
المحاضرة رقم 2 - 4- توظيف الوسائط الجديدة في مجالات التنمية والتوعية الاجتماعية	73
1- تحديد المفاهيم "التوعية الاجتماعية، التنمية الاجتماعية، الوسائط الجديدة كأداة للتنمية	73
2- دور الوسائط الجديدة في التوعية المجتمعية	77
3- الوسائط الجديدة كآلية للتنمية الاجتماعية	78
4- نظريات مفسِّرة لاستخدام الوسائط الجديدة في التنمية	80
5- معوقات توظيف الوسائط الجديدة في التنمية	81
6- تفعيل دور الوسائط الجديدة في التنمية	82
المحور الثالث: الوسائط الجديدة وقضايا الفضاء الإلكتروني	84
أهداف المحور الثالث	84

المحاضرة رقم 3 - 1- المجتمعات الافتراضية وبناء الهوية في الفضاء الشبكي	85
1. مفهوم المجتمعات الافتراضية	85
2. خصائص المجتمع الافتراضي	86
3. بناء الهوية في الفضاء الشبكي	87
4. ديناميكيات الانتماء	89
5. تحديات الهوية الرقمية	90
المحاضرة رقم 3 - 2- التواصل الاجتماعي وصناعة الفضاء العمومي في البيئة الرقمية	93
1. المفهوم والأسس النظرية للتواصل الاجتماعي الرقمي	93
2. ديناميكيات التفاعل الاجتماعي في ضوء المناهج التحليلية في البيئة الرقمية	94
3. تعريف الفضاء العمومي الرقمي	96
4. خصائص الفضاء العمومي الرقمي	97
5. آليات إنتاج الفضاء العمومي الرقمي	98
6. التحديات	99
7. العلاقة بين التواصل الاجتماعي وصناعة الفضاء العمومي	100
المحور الرابع: الوسائط الجديدة إشكاليات ومخاطر	102
أهداف المحور الرابع	102
المحاضرة رقم 4 - 1- الأمية الإلكترونية والفجوة الرقمية: جدلية العلاقة بين الأجيال ومتطلبات التنمية	103
1. الأمية الإلكترونية ومظاهرها في المجتمع	103
2. الفجوة الرقمية وتعدد أبعادها	105
3. جدلية العلاقة بين الأميّة الإلكترونية والفجوة الرقمية "تداخل وتفاعل"	107
4. انعكاسات الفجوة الرقمية على مسارات التنمية المجتمعية	109
5. مسارات مواجهة الأمية الإلكترونية وتقليص الفجوة الرقمية	110
المحاضرة رقم 4 - 2- إشكاليات الفضاء الرقمي الإدمان، العنف، الإباحية والاغتراب	112
1. الإدمان الرقمي "من السلوك العادي إلى الاضطراب القهري"	112
2. العنف الرقمي "التحول من العدوان الواقعي إلى الاعتداء الرمزي في الفضاء الإلكتروني	114
3. الإباحية الرقمية "الانتشار، التأثير، والإشكالات الأخلاقية والاجتماعية"	116
4. الاغتراب الرقمي "حين تتوسع الاتصالات ويضيق الشعور بالانتماء"	117
المحاضرة رقم 4 - 3- الإجرام والإرهاب الإلكتروني: تهديدات الأمن المجتمعي واستراتيجيات المواجهة	119
1. الإجرام الإلكتروني	119
2. الإرهاب الإلكتروني	122
3. الآثار الاجتماعية والنفسية والسياسية للإجرام والإرهاب الإلكترونيين	130
4. استراتيجيات المواجهة	131
قائمة المراجع	134

المحور الأول: الإعلام والمجتمع في عصر تكنولوجيا المعلومات:

أهداف المحور الأول:

- ✓ فهم طبيعة مجتمع المعلومات والإعلام؛ بالتعرف على خصائص مجتمع المعلومات الحديث، وإبراز دور الإعلام في تشكيل هذا المجتمع وتطوره.
- ✓ تحليل العلاقة بين التكنولوجيا والتغير الاجتماعي؛ من خلال دراسة تأثير التكنولوجيا الرقمية على البُنى الاجتماعية والثقافية، وفهم كيفية مساهمة التطور التكنولوجي في إعادة تشكيل الأنماط الاجتماعية والقيم.
- ✓ استيعاب مفهوم العولمة الإعلامية وتقييم آثارها في المجال الإعلامي والمجتمع.

المحاضرة رقم 1 - 1

مجتمع الإعلام والمعلومات

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولا عميقا في طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بفعل التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال. فأصبحنا نعيش اليوم في ما يعرف بـ "مجتمع المعلومات" أو "مجتمع الإعلام والمعلومات"، وهو ليس مجرد تطور تقني، بل هو نقلة نوعية في أنماط التفكير والعيش والإنتاج. في هذا المجتمع الجديد، لم تعد القوة تكمن فقط في المال أو الموارد الطبيعية، بل في القدرة على امتلاك المعلومات ومعالجتها وتوظيفها، وباتت وسائل الإعلام بكافة أشكالها التقليدية والرقمية، تلعب دورًا مركزيًا في تشكيل سلوك الأفراد واتجاهاتهم، وتوجيه الرأي العام، وصناعة الثقافة، وتحديد العلاقات (Castells, 1996).

قبل أن نعرج على تعريف مجتمع الإعلام والمعلومات؛ نعرج أولا على تعريف مجتمع المعلومات، هذا المصطلح الذي اختلط بمفاهيم وكلمات أخرى كالبيانات والمعرفة، وهذا لا يعنى عدم وجود علاقة بين هذه المصطلحات، إنما توجد علاقة وعلاقة وثيقة وطيدة، لأن هذه المصطلحات كلاً منها يكمل الآخر فالبيانات تنتج لنا المعلومات، والمعلومات بدورها تنتج لنا المعرفة.

1- تعريف البيانات Data:

تعرف البيانات بأنها مجموعة من الأرقام أو الحروف أو الرموز أو الكلمات التي تكون قابلة للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي، وتمثل في جوهرها مادة خام أولية لا تحمل معنى مكتملًا في ذاتها، وإنما تُعد الأساس الذي تُستقى منه المعلومات عند إخضاعها لعمليات المعالجة والتنظيم والتحليل (حمدان، 2012).

كما تعرف البيانات بأنها الحقائق أو المشاهدات أو القياسات التي قد تأتي في صورة أرقام أو حروف أو رموز أو أشكال خاصة، وتستخدم لوصف فكرة أو موضوع أو حدث أو هدف أو أي واقع معين، لكنها تظل غير مرتبة أو غير مقومة أو غير مفسرة، وبالتالي غير صالحة للاستخدام المباشر (السالمي، 2014). وعندما تُنظم هذه البيانات وتُفسر وتُحلل ضمن سياق محدد، تكتسب مضمونًا ذا معنى يؤثر في الفهم واتخاذ القرار والسلوك، وفي هذه الحالة تتحول إلى معلومات (أبو زيد، 2015).

2- تعريف المعلومات Information:

جملة البيانات والدلالات والمعارف والمضامين التي تتصل بالشيء أو الموضوع، وتساعد المهتمين بالتعرف عليه والعلم به (Buckland, 1991). فالمعلومات إذن توضح مفهوم الشيء وتعطيه قدره، وتوضح سماته وخصائصه وتبين استخداماته ووظائفه.

ويعرفها الدكتور "حشمت قاسم": هو ذلك الشيء الذي يغير من الحالة المعرفية للمتلقي (القارئ أو المشاهد أو المستمع، أو أياً كانت الحاسة التي يتم بها التلقي) في موضوع ما (قاسم، 2008).

تعريف المعلومات وفقا للمعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات:

هي البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمال محدد، لأغراض اتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها، أو تفسيرها، أو تجميعها في شكل ذي معنى والتي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها وتوزيعها في صورة رسمية أو غير رسمية وفى أي شكل (المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، 2004).

3- تعريف المعرفة KNOWLEDGE:

هي مجموعة المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولات متكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به ، تمثل حصيلة أو رصيد خبرة ومعلومات ودراسة طويلة يملكها شخص ما في وقت معين (Nonaka & Takeuchi, 1995).

وحسب الدكتور حشمت قاسم؛ المعرفة هي حصيلة مفردات المعلومات التي تجمعت وتكاملت فيما بينها لتشكل بنية متماسكة منظمة (قاسم، 2008).

ومن هذا نستنتج أنه بعد جمع البيانات نصل إلى المعلومات و بعد جمع المعلومات نرتقي إلى المعرفة.

المعرفة = المعلومات + المحاكمة العقلية.

4- مجتمع المعلومات Information Society:

هو ذلك المجتمع الذي اعتمد أساسا على المعلومات وتقنيات المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، وأصبحت المعلومات فيه لازمة لكل فرد، وتعاظم دورها في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والاجتماعية (OECD, 1996).

هو المجتمع الذي يعتمد أساسا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة استراتيجية وكخدمة، كما أنها أيضا مصدر للدخل القومي ومجال للقوة العاملة (World Bank, 1999).

وورد له تعريف في الموسوعة العربية للمجتمع المعلوماتي؛ هو مجتمع تتاح فيه الاتصالات العالمية، وتنتج فيه المعلومات بكميات ضخمة، كما توزع توزيعا واسعا ، والتي تصبح فيه المعلومات لها تأثير على الاقتصاد (الموسوعة العربية للمجتمع المعلوماتي، 2010).

وتعرفه د. "ناريمان متولي": أنه المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسية على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال؛ أي أنه يعتمد على التكنولوجيا الفكرية في إنجاز وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع و تسويق هذه السلع و الخدمات (متولي، 2015).

وتعرّف اليونسكو مجتمع المعلومات بأنه المجتمع الذي تتاح فيه المعلومات للجميع، ويُمكَّن فيه الأفراد من الوصول إليها واستخدامها ومشاركتها بما يخدم التنمية الإنسانية المستدامة (UNESCO, 2005). ويؤكد هذا التعريف البعد الإنساني والمعرفي للمعلومة، وليس بعدها التقني فقط.

ومما سبق يتضح لنا انه يوجد أكثر من تعريف لمجتمع المعلومات وجميعها تدور حول أن المعلومات هي أساس لهذا المجتمع و لابد من تواجدها في المجتمع ووجود من يستطيع التعامل معها سواء كان منتجا لها أو مستهلكا.

5- الأسباب التي أدت إلى ظهور مجتمع المعلومات:

يرتبط ظهور مجتمع المعلومات بسيرورة تاريخية طويلة للتطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث انتقلت المجتمعات البشرية تدريجيا من الاعتماد على الموارد الطبيعية البسيطة إلى الاعتماد على عناصر أكثر تعقيدا وتجريدا. فقد قام المجتمع الزراعي أساسا على الأرض والمياه والموارد الحيوانية بوصفها مقومات إنتاج رئيسية، ثم تطور المجتمع الصناعي ليعتمد على رأس المال، والمواد الخام، والطاقة، والآلة، وهو ما أفرز أنماطا جديدة من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي. ومع تراجع مركزية هذه العناصر التقليدية، برزت المعلومات بوصفها المورد الاستراتيجي الأهم، وأصبحت المعرفة والبيانات وشبكات الحاسوب ونظم الاتصالات والبرمجيات تشكل الدعامة الأساسية للإنتاج والتنمية، الأمر الذي مهد لظهور ما يعرف بمجتمع المعلومات، حيث لم تعد القيمة تستمد من المادة بقدر ما تستمد من التحكم في المعلومات وتداولها واستثمارها (السالمي، 2014).

إضافة إلى هذا التطور الاقتصادي طويل الأمد، لعب التغير التكنولوجي دورا حاسما في تسريع تشكل مجتمع المعلومات، لاسيما مع الثورة المتسارعة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. فقد أسهمت هذه التكنولوجيات في إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي، ورفعت من كفاءة الإنتاج، ووسعت من نطاق التبادل والتفاعل، وأتاحت إمكانية تطبيق الحلول الرقمية في مختلف البيئات والقطاعات (أبو زيد، 2015). كما

تميزت هذه التقنيات بقدرتها على الانتشار الواسع، وتزايد إمكاناتها الوظيفية بشكل مستمر، فضلا عن الانخفاض النسبي والمتواصل في تكاليفها، مما جعل استخدامها متاحا لفئات أوسع من الأفراد والمؤسسات. وقد أدى ذلك إلى تعاظم دور المعلومات كعامل مباشر في النمو الاقتصادي وصنع القرار والتنمية الشاملة، وهو ما عزز الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات (خليل، 2010).

إلى جانب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، ساهم التغير في بنية العمل والتنظيم الاجتماعي في بروز مجتمع المعلومات، حيث انتقلت الاقتصادات الحديثة من الاعتماد على العمل اليدوي والصناعات الثقيلة إلى العمل الذهني والخدمات المعرفية. وأصبحت المهن المرتبطة بإنتاج المعلومات ومعالجتها وتوزيعها، مثل البرمجة والتحليل وإدارة البيانات والإعلام الرقمي، تشكل نسبة متزايدة من سوق العمل، مما جعل المعرفة والمعلومة عنصرين مركزيين في القيمة الاقتصادية والاجتماعية (السالمي، 2014).

كما لعب توسع نظم التعليم والبحث العلمي دورا حاسما في الانتقال نحو مجتمع المعلومات، إذ لم تعد المؤسسات التعليمية تكتفي بنقل المعارف التقليدية، بل أصبحت تنتج المعرفة وتوظف التكنولوجيا في التعلم والبحث، مما أسهم في رفع مستوى الكفاءات المعلوماتية وتعزيز الطلب المجتمعي على المعلومات. وقد أدى ذلك إلى تحول التعليم نفسه إلى نشاط معلوماتي يعتمد على التقنيات الرقمية وقواعد البيانات والشبكات الإلكترونية (خليل، 2010).

ومن الأسباب المهمة كذلك العولمة الاقتصادية والثقافية، التي فرضت تسارعا غير مسبوق في تدفق المعلومات عبر الحدود، وألغت القيود المكانية والزمانية في التواصل والتبادل. فقد أصبحت المعلومات عنصرا حاسما في التنافسية الدولية، سواء على مستوى الدول أو المؤسسات، مما دفع المجتمعات إلى الاستثمار في البنية التحتية المعلوماتية لضمان الاندماج في الاقتصاد العالمي (أبو زيد، 2015).

ضف إلى ذلك كله، تزايد دور وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، خاصة الوسائط الرقمية والإنترنت، التي أسهمت في دمقرطة الوصول إلى المعلومات، وغيرت أنماط إنتاج المحتوى وتداوله واستهلاكه. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية والثقافية، وجعل المعلومات جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للأفراد، وهو ما يعد من السمات الأساسية لمجتمع المعلومات (عبد الرحمن، 2013).

6ـ خصائص مجتمع المعلومات:

نجدها عديدة متنوعة، منها: السرعة، اللازمانية، تجاوز الحدود الجغرافية، تكثيف التدفقات الإعلامية، وهيمنة المعرفة كقوة رمزية. وهناك ثلاث خصائص رئيسة أساسية تتحكم فيه:

ـ استخدام المعلومات بوصفها موردا اقتصاديا استراتيجيا، إذ لم تعد المعلومات عنصرا ثانويا أو داعما للنشاط الاقتصادي، بل أصبحت موردا إنتاجيا أساسيا تسعى المؤسسات والشركات إلى استثماره بكفاءة من أجل تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية. وقد أدى ذلك إلى بروز أنماط تنظيمية جديدة تقوم على إدارة المعلومات والمعرفة، وظهور شركات متخصصة في إنتاج المعلومات ومعالجتها وتسويقها، بما يسهم في دعم الاقتصاد الكلي للدول وتحقيق النمو والتنمية المستدامة (حمدان، 2012).

ـ الاستخدام المتنامي للمعلومات بين الجمهور العام، حيث يستخدم الناس المعلومات بشكل مكثّف في أنشطتهم كمستهلكين وهم يستخدمون المعلومات أيضا كمواطنين لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، فضلاً عن إنشاء نظم المعلومات التي توسع من إتاحة التعليم والثقافة لأفراد المجتمع كافة، وبهذا فإن المعلومات عنصر لا غنى عنه في الحياة اليومية لأي فرد (السالمي، 2014).

ـ ظهور قطاع المعلومات كقطاع مهم من قطاعات الاقتصاد. إذ كان الاقتصاديون يقسمون النشاط الاقتصادي تقليديًا إلى ثلاثة قطاعات هي: الزراعة، الصناعة، الخدمات، وعلماء الاقتصاد والمعلومات يُضيفون إليها منذ الستينيات من القرن الماضي قطاعا رابعا وهو قطاع المعلومات؛ حيث أصبح إنتاج المعلومات، ومعالجتها وتوزيعها نشاطا اقتصاديا رئيسيا في العديد من الدول (أبو زيد، 2015).

7ـ منظورات مجتمع المعلومات:

ـ المنظور الاقتصادي: ينظر للمعلومات على أنها سلعة فهي مادة للتجارة وذلك من خلال الشكل المادي الذي تتاح فيه المعلومات مثال الكتاب أو المجلة.

ـ المنظور التكنولوجي: لقد ارتبط نمو بعض المجالات المهمة في قطاع المعلومات بفضل أجهزة التخزين والتحليل والتوصيل التكنولوجية من حاسبات شخصية وأنترنت في متناول الجميع، فالتغير التكنولوجي لا يمكن إنكاره في تطور مجتمع المعلومات وذلك من خلال حاجة هذا الأخير إلى تكنولوجيا حديثة للمعلومات.

ـ المنظور السوسيولوجي: يرى أن المجتمع يتغير بصفة أساسية تحت تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث أشار الكاتب الياباني "مسودا" أن التطور التكنولوجي هو القائد الأساسي للتغير الاجتماعي ويرى أن مجتمع المعلومات مرتبط أساسا بتكنولوجيا المعلومات.

ـ المنظور متعدد الأبعاد: يشير هذا النموذج إلى أنه لا يوجد تفسير واحد متفق عليه، فإذا كان المجتمع متعدد الأوجه فالمعلومات أيضا، لذا لابد أن تدرس بنظرية متعددة الأبعاد فلا يمكن اعتبار التكنولوجيا القائد الوحيد للتغير فالمجتمع المعلوماتي ظاهرة اجتماعية أيضا.

8ـ أهم مؤشرات مجتمع المعلومات:

يمكن النظر إلى تكوين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ونضوجها باعتبارها مؤشرا مركزيا على انتقال المجتمع إلى مرحلة مجتمع المعلومات، إذ لا يقتصر هذا الانتقال على مجرد توفر الوسائل التقنية، بل يرتبط بمدى اندماج هذه الوسائل في البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقدرتها على دعم إنتاج المعرفة وتداولها وتوظيفها في التنمية. فكلما كانت البنية التحتية الرقمية متطورة وموزعة بشكل عادل، دل ذلك على مستوى أعلى من التمكين المعلوماتي داخل المجتمع (عبد الحميد، 2015).

ويعد عدد الحواسيب مؤشرا أوليا على الجاهزية الرقمية، لأنه يعكس مدى انتشار أدوات المعالجة المعلوماتية داخل المؤسسات والأسر، غير أن قيمته التحليلية الحقيقية تتجلى عند ربطه بطبيعة الاستخدام، أي ما إذا كان موجها لأغراض تعليمية وإنتاجية ومعرفية أو يظل محصورا في الاستهلاك والترفيه، وهو ما تؤكد عليه الدراسات العربية التي ترى أن مجتمع المعلومات يقاس بكيفية توظيف التكنولوجيا لا بمجرد امتلاكها (الشامي، 2017). كما يشير عدد الخادمات المرتبطة بالإنترنت إلى القدرة التقنية للمجتمع على استضافة البيانات وتشغيل المنصات الرقمية وتقديم الخدمات الإلكترونية محليا، وهو مؤشر على مستوى السيادة الرقمية والاستقلال المعلوماتي، خاصة في ظل التحول المتزايد نحو الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات والخدمات السحابية (بن عبد الله، 2019). أما عدد المشتركين في خدمات الإنترنت فيعد من أهم مؤشرات النفاذ الرقمي، غير أن دلالته تظل ناقصة ما لم تؤخذ بعين الاعتبار جودة الاتصال وسرعته واستقراره وكلفته، إذ يؤكد كل من الأدب العربي والدولي أن النفاذ الفعال هو الذي يتيح التفاعل، والتعلم، والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية، لا مجرد الاتصال الشكلي بالشبكة (عبد الحميد، 2015؛ ITU, 2022).

وتبرز أمية الحاسوب كمؤشر نوعي يعكس البعد البشري للبنية التحتية المعلوماتية، حيث لا يمكن الحديث عن مجتمع معلومات في ظل ضعف المهارات الرقمية الأساسية مثل البحث عن المعلومات، وتقييم مصداقيتها، واستخدام البرمجيات، وحماية البيانات. وفي هذا السياق، يربط حجازي بين هشاشة الإنسان المعاصر وضعف كفاءته الرقمية، معتبرا أن الاستثمار في تنمية المهارات هو الشرط الجوهري لتحويل التكنولوجيا إلى قوة تمكين لا أداة تهميش (حجازي، 2011).

كما تعد نسبة مساهمة قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصال في إجمالي الدخل القومي مؤشرا اقتصاديا دقيقًا على تحول المعلومات إلى مورد إنتاجي استراتيجي، حيث يدل ارتفاع هذه النسبة على انتقال الاقتصاد من الاعتماد على الموارد التقليدية إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والخدمات الرقمية، وهو ما يشكل أحد السمات الجوهرية لمجتمع المعلومات. ويتكامل هذا المؤشر مع نسبة العمالة في مجال تكنولوجيا المعلومات، التي تعكس قدرة المجتمع على خلق وظائف معرفية واستيعاب الكفاءات الرقمية وتحويل التكنولوجيا من مجرد أداة مستوردة إلى مجال إنتاج وتطوير محلي (بن عبد الله، 2019).

وبناء على ذلك، فإن قياس نضوج مجتمع المعلومات لا يتم عبر مؤشر واحد معزول، بل من خلال منظومة متكاملة من المؤشرات التقنية والبشرية والاقتصادية، تكشف عن مدى اندماج تكنولوجيا المعلومات في البنية العامة للمجتمع وقدرته على إنتاج المعرفة وتوظيفها بفعالية في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

9- مجتمع الإعلام والمعلومات:

يشير مفهوم "مجتمع الإعلام والمعلومات" إلى المجتمع الذي يعتمد بشكل رئيسي على المعلومات بوصفها موردًا استراتيجيًا، حيث تُستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT) لتخزين المعلومات، ونقلها، ومعالجتها، وإعادة إنتاجها (UNESCO, 2011).

فمجتمع الإعلام والمعلومات هو مجتمع حديث يعتمد بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لإنتاج المعلومات وتوزيعها واستخدامها وتخزينها، مما يؤثر بشكل كبير على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. تتميز هذه المجتمعات بالوصول السهل إلى كميات هائلة من المعلومات، والاتصال الرقمي الفعال، والاقتصاد الرقمي، والتحول في الصناعات التقليدية، وظهور مفاهيم مثل البيانات الضخمة والتضمين الرقمي (UNESCO, 2011).

كما تعرفه "اليونسكو" أيضا بأنه المجتمع الذي يتمتع فيه كل فرد بالقدرة على الوصول إلى المعلومات والمعرفة، والقدرة على استخدامها ومشاركتها، باستخدام الوسائط والتقنيات الحديثة، بما يحقق التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة.

10ـ خصائص مجتمع الإعلام والمعلومات:

ـ تتجلى أولى خصائص مجتمع الإعلام والمعلومات في وفرة المعلومة وسرعة تدفقها، حيث لم تعد المعلومة نادرة أو محصورة في مؤسسات بعينها، بل أصبحت متاحة على نطاق واسع وبكلفة منخفضة، مما جعلها تمثل قوة مركزية ورأس مال رمزي واقتصادي جديد. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل موازين القوة داخل المجتمع، إذ بات امتلاك المعلومة والقدرة على تحليلها وتوظيفها معيارا أساسيا للنفوذ والتأثير في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وهو ما جعل المعلومة موردا استراتيجيا لا يقل أهمية عن الموارد المادية التقليدية (عبد الرحمن، 2013).

ـ كما يتميز هذا المجتمع بهيمنة الزمن اللحظي، حيث انتقلت عملية تداول الأخبار والمعلومات من الإيقاع البطيء المرتبط بالنشر الورقي والبث المؤجل إلى الإيقاع الفوري الذي تفرضه الوسائط الرقمية والشبكات الاجتماعية (إبراهيم، 2016). فقد أصبح الحدث ينقل في اللحظة نفسها التي يقع فيها، مما أدى إلى تقلص الفواصل الزمنية والمكانية، وأعاد صياغة علاقة الأفراد بالواقع، حيث أصبح الفرد يعيش الأحداث عن بعد وكأنه جزء مباشر منها، وهو ما انعكس على أنماط الاستهلاك الإعلامي وصنع الرأي العام.

ـ تعدد الوسائط الإعلامية؛ إذ لم يعد الاتصال الإعلامي قائما على وسيلة واحدة مهيمنة، بل عرف تطورا متدرجا من الصحافة الورقية إلى الإذاعة والتلفزيون، ثم إلى الإنترنت والهواتف الذكية، وصولا إلى تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز. وقد أدى هذا التعدد إلى اندماج النص والصوت والصورة في فضاء رقمي واحد، مما غير أساليب الإنتاج الإعلامي ووسع من إمكانات التفاعل والمشاركة، وجعل المتلقي شريكا في صناعة المحتوى لا مجرد مستهلك له (عبد الحميد، 2011).

ـ المواطن الرقمي؛ يعد ظهور المواطن الرقمي من السمات البارزة لهذا المجتمع، حيث أصبح لكل فرد هوية رقمية تتجسد في حساباته الإلكترونية، وبريده الإلكتروني، ووجوده المستمر على الشبكات الاجتماعية والتطبيقات الذكية. وقد أدى هذا التحول إلى نشوء فضاء اجتماعي مواز للمجتمع المادي، تُمارس فيه أشكال جديدة من التفاعل والتواصل والمشاركة الاجتماعية والسياسية، وتتشكل فيه أنماط جديدة من الانتماء والتمثلات والوعي، مما أعاد تعريف مفهوم المواطنة في العصر الرقمي.

ـ التفاعلية والتشاركية؛ من الخصائص الجوهرية التي تميز مجتمع الإعلام والمعلومات عن النماذج الإعلامية التقليدية، إذ أتاح للأفراد إمكانات غير مسبوقة للتعبير عن آرائهم والمشاركة في النقاش العمومي، ولم يعد الجمهور مقتصرا على دور التلقي السلبي للمضامين الإعلامية، بل أصبح فاعلا أساسيا في إنتاج المحتوى وتداوله والتعليق عليه. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة صياغة العلاقة بين المرسل

والمتلقي، حيث تراجعت البنية العمودية للاتصال لصالح أنماط أفقية تقوم على الحوار والتفاعل والتبادل الرمزي بين مختلف الفاعلين داخل الفضاء الرقمي من خلال ، مثل التعليقات، والمشاركة، والبث المباشر، والمنصات التشاركية (عبد الحميد، 2011).

ـ التعليم الرقمي والمعرفة المفتوحة "دمقرطة المعرفة": حيث أصبح التعليم متاحا عبر الإنترنت بشكل مجاني أحيانا، مما كسر احتكار المؤسسات التقليدية للمعرفة؛ فلم تعد المعرفة حكرا على المؤسسات الأكاديمية أو الإعلامية التقليدية، بل أصبحت موزعة بين الفاعلين الرقميين، ما أدى إلى تراجع المركزية المعرفية وصعود أنماط جديدة من إنتاج المعرفة الجماعية.

ـ الاقتصاد الرقمي: يمثل بعدا جوهريا من أبعاد مجتمع الإعلام والمعلومات، حيث لم يعد النشاط الاقتصادي قائما فقط على إنتاج السلع المادية، بل أصبح يعتمد بشكل متزايد على المعرفة والبيانات والمحتوى الرقمي. ويتجلى ذلك في انتشار التجارة الإلكترونية، والتسويق الرقمي، والخدمات الإلكترونية، والعملات الرقمية، التي تعكس انتقال الاقتصاد من منطق الندرة المادية إلى منطق الوفرة المعلوماتية، وهو ما جعل البيانات والمعرفة محركين أساسيين للنمو والتنافسية في الاقتصاد المعاصر (حمدان، 2012).

ـ دعم الابتكار والإبداع: أوجد مجتمع الإعلام والمعلومات بيئة خصبة للابتكار، حيث سهلت المنصات الرقمية تبادل الأفكار، والعمل التعاوني، وإنتاج المحتوى الإبداعي في مجالات الإعلام، والتعليم، والفنون، والبحث العلمي، بما يدعم اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة.

11- الفرق بين مجتمع المعلومات ومجتمع الإعلام والمعلومات:

الملاحظ أن المصطلحين يستخدمان أحيانا بالتبادل، رغم أن هناك فروقات دقيقة ومهمة بينهما من حيث المفهوم والبنية والأهداف والوظائف، وهو ما سنحاول التنويه له هنا في هذا الجدول:

وجه المقارنة	مجتمع المعلومات	مجتمع الإعلام والمعلومات
التسمية	Information Society	Media and Iformation Society
التركيز الأساسي	المعلومات كمورد استراتيجي	الإعلام والمعلومات كمنظومة متكاملة للتواصل والتأثير
البنية التكنولوجيا	يعتمد على تكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الحواسيب، الشبكات) لنقل المعلومات	يدمج بين تكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام بمختلف أنواعها (تقليدية ورقمية) لنقل الرسائل والتأثير بها.
الوظيفية الأساسية	إنتاج، معالجة، تخزين، توزيع المعلومات بمختلف أشكالها	توجيه، مشاركة، تحليل، نقد، وصناعة المعلومة والإعلام والتفاعل معها اجتماعيا وثقافيا.
الفاعل الرئيسي	المؤسسات المعلوماتية، شركات التكنولوجيا، مراكز البيانات، الحكومات.	المؤسسات الإعلامية، الصحفيون، المواطنون الرقميون، شبكات التواصل، المستخدمون العاديون.
الطابع المجتمعي	تقني ـ معرفي	تواصلي ـ ثقافي ـ نقدي
دور الفرد	مستقبل أو منتج للمعلومة ضمن بيئة رقمية	منتج ومشارك وناقد وناشر للمعلومة والإعلام عبر وسائط متعددة (تفاعلية/تشاركية)
أدوات التأثير	الواسيب، الشبكات، قواعد البيانات، الذكاء الاصطناعي، البرمجيات	الإعلام الرقمي، الصحافة، وسائل التواصل الاجتماعي، البودكاست، الفيديوهات، الذكاء الاصطناعي الإعلامي
الهدف النهائي	الوصول إلى مجتمع معرفي يعتمد على اقتصاد المعلومات	تطوير وعي نقدي إعلامي ومجتمعي، وتحقيق تنمية ثقافية مستدامة
الجهة التي صاغت المفهوم وروجت له	الاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) مؤسسات تكنولوجيا المعلومات	اليونسكو، منظمات التعليم والإعلام والثقافة، خاصة ضمن إطار محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية (MIL)

جدول رقم (1): يوضح الفرق بين مجتمع المعلومات ومجتمع الإعلام والمعلومات

12- تأثير مجتمع الإعلام والمعلومات على الحياة الاجتماعية والثقافية:

- التغير في أنماط التفاعل الاجتماعي: أصبح الأفراد يتواصلون عبر تطبيقات التواصل مثل: واتساب، تيليغرام، انستغرام، بدلا من اللقاءات التقليدية، ما أحدث تحولا في طبيعة العلاقات الاجتماعية.

- التأثير على الهوية الثقافية: تعزيز الانفتاح على ثقافات العالم، والتعرف على الآخر.

- التأثير على اللغة: بظهور "اللغة الرقمية المختصرة"، الرموز التعبيرية (Emojis)، الاعتماد على الصور والفيديو بدل النص، مما أثر على المهارات اللغوية والكتابية للأجيال الجديدة.

- التغيير في القيم والسلوكيات. - تنامي النزعة الفردية، والبحث عن "الترند" ومتابعة ما هو رائج.

- تقليد الشخصيات المؤثرة على المنصات الاجتماعية.

13- تحديات مجتمع الإعلام والمعلومات:

يواجه مجتمع الإعلام والمعلومات جملة من التحديات البنيوية المتداخلة، تتجاوز الجانب التقني لتطال الأبعاد الأمنية والاجتماعية والثقافية. تعكس هذه التحديات الطبيعة المعقدة لمجتمع الإعلام والمعلومات، وتؤكد الحاجة إلى مقاربات تكاملية تجمع بين التشريع، والتربية الإعلامية، والحلول التقنية، لتعظيم الفوائد وتقليص المخاطر (وهو ما سنفصل فيه في محاضرة لاحقة)، يمكن ايجاز أهم هذه التحديات فيما يلي:

- الأمن السيبراني

- سرقة الهوية الرقمية

- الفجوة الرقمية بين المجتمعات

- القرصنة المعلوماتية

- الابتزاز الإلكتروني

- المعلومات الكاذبة

- الإدمان الرقمي

14- بعض أشكال الإعلام والمعلومات الحديثة:

- الإعلام المواطن: يعد الإعلام المواطن من أبرز التحولات التي أفرزها مجتمع المعلومات، حيث لم يعد إنتاج المعلومة حكرا على المؤسسات الإعلامية المهنية، بل أصبح المواطن العادي فاعلا اتصاليا قادرا على جمع الأخبار ونقلها ونشرها في الزمن الحقيقي. ويتجلى هذا الشكل بوضوح في سياقات الحروب، والكوارث الطبيعية، والأزمات المفاجئة، حين يكون المواطن حاضرا في موقع الحدث قبل وسائل الإعلام التقليدية. وتسمح الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي بتوثيق الوقائع بالصوت والصورة، ما يمنح هذا الإعلام مصداقية آنية، لكنه في الوقت نفسه يطرح إشكالات تتعلق بالتحقق، والمهنية، والمسؤولية الأخلاقية في تداول المعلومات.

- حملات التوعية الإعلامية الرقمية: أصبحت حملات التوعية الرقمية أحد الأشكال الفاعلة للإعلام الحديث، حيث تُستثمر المنصات الرقمية مثل انستغرام ويوتيوب وفيسبوك في نشر رسائل توعوية ذات طابع صحي أو اجتماعي أو بيئي أو ثقافي. ويتميز هذا النوع بقدرته على الوصول إلى جمهور واسع ومتنوع، وباستخدامه أساليب بصرية وتفاعلية تجعل الرسالة أكثر تأثيرا وانتشارا، ما يعزز فعاليتها مقارنة بأساليب التوعية التقليدية، ويجعلها أداة مركزية في مجتمعات الإعلام والمعلومات.

- التعليم عن بعد: يمثل التعليم عن بعد أحد أبرز تجليات مجتمع المعلومات، خاصة بعد جائحة كورونا التي فرضت التحول الرقمي كحل اضطراري ثم استراتيجي لاستمرارية العملية التعليمية. فقد مكنت المنصات التعليمية الرقمية، والفصول الافتراضية، والموارد التعليمية المفتوحة من تجاوز قيود الزمان والمكان، وضمان استمرارية التعلم.

- الذكاء الاصطناعي في الإعلام وانتاج المعلومة: أدى توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الإعلامي إلى تحولات عميقة في إنتاج المعلومة ومعالجتها وتوزيعها. هذه التطورات أعادت تشكيل غرف الأخبار، ورفعت من سرعة الإنتاج الإعلامي، لكنها في المقابل طرحت تحديات أخلاقية ومهنية تتعلق بالمصداقية، والتحيز الخوارزمي، ومستقبل العمل الصحفي البشري.

وعليه في الأخير، نصل إلى أن مجتمع الإعلام والمعلومات هو البيئة التي نعيش فيها اليوم. لذا لزام علينا أن نفهم طبيعته ونحاول مواكبته، ونطور مهاراتنا الإعلامية والرقمية حتى نتمكن من العيش فيه بوعي ومسؤولية. لكن ليس المطلوب فقط استهلاك المعلومات، بل القدرة على تحليلها، نقدها، انتاجها والمساهمة فيها بشكل ايجابي.، فقد تأكد أكثر منطق "من يملك المعلومة يملك القوة".

المحاضرة رقم 1 - 2

التكنولوجيا والتغير الاجتماعي

يشهد العالم المعاصر تحولات جذرية تمس كل أبعاد الحياة الإنسانية نتيجة التطور المتسارع للتكنولوجيا، وبخاصة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. فالتكنولوجيا لم تعد مجرد أدوات ميكانيكية أو رقمية، بل أصبحت قوة اجتماعية فاعلة تعيد تشكيل أنماط الوعي والسلوك، وتؤثر في القيم والأنظمة والمؤسسات. ومن ثمّ، فإن فهم العلاقة بين التكنولوجيا والتغير الاجتماعي يمثل مدخلًا أساسيًا لتحليل تحولات المجتمع المعاصر في ظل الثورة الرقمية وما أفرزته من مظاهر للعولمة، والاتصال الشبكي، والمجتمعات الافتراضية، والذكاء الاصطناعي.

والتغير الاجتماعي ليس ظاهرة جديدة بل سمة ملازمة للتاريخ الإنساني، لكن ما يميز التغير المعاصر هو السرعة والعمق والامتداد الناتج عن التطورات التكنولوجية. وقد أصبح الإنسان اليوم يعيش في مجتمع تكنولوجي بامتياز، حيث تسود التقنية في الاقتصاد والسياسة والثقافة والتعليم والإعلام وحتى الحياة الخاصة، ما يجعل من الضروري تحليل كيف تؤدي التكنولوجيا إلى إعادة تشكيل المجتمع والإنسان في آن واحد.

1- مفهوم التكنولوجيا ودلالاتها الاجتماعية:

كلمة "التكنولوجيا" مكونة من الكلمتين الإغريقيتين "Techne" وهي فن أو مهارة، و"Logos" وهي علم أو دراسة، أي العلم الذي يبحث في الوسائل التقنية لتحقيق غايات عملية (Smith & Marx, 1994).

في علم الاجتماع الحديث، تعرف التكنولوجيا بأنها مجموعة المعارف والأساليب والأدوات والأنظمة التي يستخدمها الإنسان لتنظيم حياته وتحقيق التقدم المادي والثقافي والاجتماعي .ولا يقتصر أثر التكنولوجيا على الجانب المادي فحسب، بل يمتد إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية، والهياكل الاقتصادية، والأنماط الثقافية، إذ تعتبر وسيلة تمكين للفرد والمجتمع، تساعد على الابتكار، وتحسين الإنتاجية، وتسهيل الوصول إلى المعرفة والمعلومات، وتطوير وسائل التواصل والتعليم والخدمات العامة (السالمي، 2014).

ويرى "أندرو فينبرغ Andrew Feenberg" أن التكنولوجيا ليست محايدة، بل تعبّر عن منظومة القيم السائدة في المجتمع وتعيد تشكيلها من جديد. فهي ليست مجرد أداة تخدم الإنسان بل هي أيضًا قوة تحدد طريقة تفكيره وعلاقاته وموقعه في العالم (Feenberg, 1999).

ويمكن التمييز في علم الاجتماع الحديث بين نوعين رئيسيين من التكنولوجيا، يكمل كل منهما الآخر في تشكيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية:

النوع الأول هو **التكنولوجيا المادية؛** التي تشمل الأدوات والأجهزة والأنظمة التقنية الملموسة التي يستخدمها الإنسان في حياته اليومية والإنتاجية، مثل الحواسيب، والهواتف الذكية، وشبكات الإنترنت، والمعدات الرقمية، والآلات الصناعية المتقدمة. وتعمل هذه التكنولوجيا على تسهيل الأنشطة اليومية، وتحسين الإنتاجية، وتوفير إمكانات واسعة للوصول إلى المعلومات، وهو ما يجعلها قاعدة أساسية لأي تحول نحو مجتمع المعرفة والمعلومات.

أما النوع الثاني فهو **التكنولوجيا الرمزية أو الثقافية؛** والتي تشمل المعارف والبرمجيات، وأساليب التنظيم، والتواصل، والإدارة، ونظم المعلومات، والقواعد والخوارزميات التي ترافق التطور المادي للأدوات. وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها غير ملموسة بشكل مباشر، لكنها تشكل الإطار الذي يمنح الأجهزة والأنظمة المادية القدرة على العمل بطريقة منظمة وفعالة، وتحويل البيانات والمعلومات إلى معرفة قابلة للتطبيق واتخاذ القرار. كما تلعب التكنولوجيا الرمزية دورا حاسما في إعادة إنتاج المعارف وتطوير أساليب التعليم والتدريب والابتكار داخل المؤسسات والمجتمع.

وعليه، يمكن القول إن التكنولوجيا ليست مجرد أدوات أو أجهزة، بل هي نتاج ثقافي وإنساني يعكس خبرات المجتمع ومهاراته، وفي الوقت نفسه تعد فاعلا اجتماعيا يعيد صياغة العلاقات الاقتصادية، والتنظيمية، والثقافية، ويؤثر في أنماط الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات، بما يجعلها عنصرا محوريا في دراسة التحولات الاجتماعية الحديثة.

2. مفهوم التغير الاجتماعي ومحدداته:

يقصد بالتغير الاجتماعي التحول الذي يطرأ على البنية الاجتماعية للمجتمع خلال فترة زمنية معينة، ويشمل هذا التحول القيم، المعايير، أنماط السلوك، المؤسسات، والعلاقات الاجتماعية. ويعد التغير الاجتماعي ظاهرة طبيعية وحتمية، إذ لا يوجد مجتمع ثابت على حاله؛ فالمجتمعات في حالة تطور مستمر تتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية (عبد الرحمن، 2013).

ويركز مفهوم التغير الاجتماعي الحديث على ديناميكية الثقافة والمجتمع والتكنولوجيا، إذ يمكن أن تحدث تغييرات في مؤسسات التعليم، الإعلام، والسياسة، دون أن تتغير البنية المادية مباشرة، وهو ما يرتبط

بمفهوم «الفجوة الثقافية» الذي أوردها "ويليام أوجبرن"؛ التي تشير إلى أن التطور التكنولوجي يتقدم بوتيرة أسرع من قدرة الثقافة والقيم على التكيف معه (عبد الحميد، 2014).

هذا المفهوم يوضح أن التغير الاجتماعي لا يعتمد فقط على التطورات الاقتصادية أو السياسية، بل يتأثر أيضا بطريقة استجابة المجتمع للتكنولوجيا والابتكارات الجديدة. بينما يعرفه آخرون بأنه نتيجة تراكمية للتحولات الاقتصادية والثقافية والسياسية والتكنولوجية، تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد والسلطة، وتشكيل أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية والسلوك (إبراهيم، 2016).

ويمكن تقسيم **محددات التغير الاجتماعي** إلى عدة عوامل مترابطة، تتفاعل مع بعضها البعض لتشكيل المسار العام للتحولات المجتمعية:

ـ العوامل الاقتصادية:

تلعب البنية الاقتصادية دورا رئيسيا في إحداث التغير الاجتماعي. فمثلا التحول من المجتمعات الزراعية إلى المجتمعات الصناعية، ومن ثم إلى الاقتصاد المعرفي الرقمي، أعاد تشكيل توزيع الثروة وفرص العمل، وأثر على القيم المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك والعمل، مما ينعكس بدوره على أنماط الحياة الفردية والجماعية.

ـ العوامل السياسية:

تشمل هذه التحولات في أنظمة الحكم؛ الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، توزيع السلطة، وحوكمة المؤسسات. فالتغير السياسي يعيد رسم العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويؤثر في مستوى المشاركة المدنية، وحقوق الإنسان، والتمثيل الاجتماعي، ويعزز أو يعيق قدرة المجتمع على التكيف مع التحولات الأخرى.

ـ العوامل الثقافية والتعليمية:

الثقافة والتعليم يساهمان في تشكيل وعي الأفراد والجماعات، وتعزيز قدرتهم على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية. وتشمل هذه العوامل القيم الاجتماعية، المعتقدات، المهارات المكتسبة، ونظم التعليم الرسمي وغير الرسمي، إضافة إلى وسائل الإعلام والثقافة الرقمية التي تعيد إنتاج المعرفة ونقلها.

ـ العوامل التكنولوجية:

تعد التكنولوجيا اليوم العامل الأكثر تأثيرا في التغير الاجتماعي، إذ تقود الابتكارات الرقمية ثورات معرفية واتصالية هائلة، وتغير أنماط الإنتاج، التعلم، الاتصال، والعلاقات الاجتماعية. كما تؤدي إلى ظهور المواطن الرقمي، والاقتصاد الرقمي، والمجتمع القائم على المعلومات، حيث تتسارع عملية انتشار المعلومات والمعرفة بشكل كبير.

ـ العوامل البيئية والجغرافية:

تشمل الموارد الطبيعية، الكوارث البيئية، والتغيرات المناخية التي قد تجبر المجتمعات على تعديل أنماط الاستيطان والعمل والاقتصاد، بما يؤدي إلى إعادة توزيع السكان وتغيير العلاقات الاجتماعية والتكيف الثقافي.

ـ العوامل الديمغرافية:

تؤثر التغيرات في التركيبة السكانية مثل النمو السكاني، الهجرة، الشيخوخة، والتغيرات في الأسرة على البنية الاجتماعية، والطلب على الخدمات التعليمية والصحية، والقيم الاجتماعية، وأنماط العمل، مما يساهم في إعادة تشكيل المجتمع بشكل تدريجي.

ـ العوامل الإعلامية والاتصالية:

وسائل الإعلام التقليدية والرقمية تعزز من سرعة انتشار المعلومات وتشكيل الرأي العام، كما تسهم في نشر الثقافة والقيم الجديدة، وتفعيل التفاعلية والمشاركة الاجتماعية، مما يجعل الإعلام قوة محركة للتغير الاجتماعي.

3ـ العلاقة الجدلية بين التكنولوجيا والتغير الاجتماعي:

العلاقة بين التكنولوجيا والتغير الاجتماعي ليست علاقة سبب ونتيجة بسيطة، بل هي علاقة تبادلية تفاعلية ذات طبيعة جدلية كما أشار عدد من المفكرين من بينهم "مانويل كاستلز Manuel Castells وأنتوني غيدنز Anthony Giddens". فمن جهة، يُنتج المجتمع التكنولوجيا بوصفها استجابة لحاجات اقتصادية، اجتماعية، وسياسية وثقافية؛ ومن جهة أخرى، تقوم هذه التكنولوجيا بإعادة تشكيل المجتمع ذاته من حيث البنية، والعلاقات، والقيم، والأنماط الثقافية. حيث يشير "كاستلز 1996" في

مؤلفه الشهير "The Rise of the Network Society" إلى أن التكنولوجيا الرقمية لم تعد مجرد أدوات مساعدة، بل أصبحت بنية تحتية للمجتمع الحديث، تحدد طريقة التواصل، والإنتاج، وإعادة توزيع السلطة والمعرفة (Castells, 1996).

وسنحاول هنا تبيان جدلية العلاقة من عدة نواحي:

ـ التكنولوجيا بوصفها نتاجا اجتماعيا: من المنظور السوسيولوجي، التكنولوجيا ليست كيانا محايدا، بل نتاج تراكمي للثقافة والمعرفة والقيم الاجتماعية. فكل اختراع تكنولوجي من الكتابة إلى الإنترنت جاء نتيجة لحاجة اجتماعية محددة:

. الطباعة جاءت استجابة لحاجة إلى نشر المعرفة وتعميم التعليم.

. الراديو والتلفزيون جاءا لتلبية حاجة المجتمع إلى التواصل الجماهيري.

.الإنترنت والذكاء الاصطناعي استجابا لحاجة المجتمع المعاصر إلى السرعة، والمشاركة، والاتصال اللامركزي.

إذن فالمجتمع هو الفاعل الأول في إنتاج التكنولوجيا، لأنه يحدد أهدافها واتجاهاتها وفقًا لمصالحه وهياكله القيمية والاقتصادية.

ـ التكنولوجيا بوصفها محركًا للتغير الاجتماعي: التكنولوجيا لا تبقى في موقع الأداة، بل تتحول إلى قوة بنائية تُعيد تشكيل المجتمع. فالثورة الرقمية أدت إلى تحولات عميقة في:

. مفهوم المكان والزمان: حيث ألغت الفواصل الجغرافية والزمنية، وجعلت التفاعل الإنساني آنياً وعالمياً.

. بنية السلطة: فلم تعد السلطة محتكرة من قبل الدول أو المؤسسات الكبرى، بل أصبحت موزعة في شبكات الاتصال والمعلومات.

. سوق العمل: تغيّر هيكل المهن نحو ما يسمى "اقتصاد المعرفة"، مع تراجع بعض الوظائف التقليدية وظهور أخرى رقمية.

. التعليم: تحوّل من نمط تلقيني إلى تعليم رقمي تفاعلي مفتوح، مثل التعليم عن بعد والمنصات التشاركية.

. العلاقات الاجتماعية: أصبح التواصل رقميا أكثر منه وجاهيا، مما أوجد أنماطا جديدة من الهوية والانتماء الافتراضي.

ـ الجدلية بين التمكين والهيمنة: يرى "كاستلز" أن التكنولوجيا الرقمية تحمل وجهين متناقضين:

من جهة، تمكن الأفراد من التعبير، المشاركة، والوصول إلى المعرفة، مما يعزز الديموقراطية التشاركية. ومن جهة أخرى، تخلق أنماطا جديدة من الهيمنة عبر المراقبة الرقمية، وتحليل البيانات، والتمييز الخوارزمي (Algorithmic Discrimination). فالتكنولوجيا ليست خيرا مطلقا ولا شرا مطلقا؛ بل فضاء للصراع الاجتماعي والسياسي بين قوى التمكين وقوى السيطرة. فرغم ما تقدمه التكنولوجيا من فرص، إلا أنها تخلق أيضا فجوات رقمية بين من يمتلكون الوصول إلى التكنولوجيا (Digital Haves)، ومن يستبعدون منها (Digital Have-Nots)، هذه الفجوة لا تقتصر على البنية التحتية، بل تشمل المهارات، والثقافة الرقمية، والقدرة على الإنتاج المعرفي. كما حذر باحثون مثل "Langdon Winner" من أن بعض التقنيات تصمم بطريقة تكرّس اللامساواة الاجتماعية والسياسية، والهيمنة الرقمية والمراقبة.

إذن، العلاقة بين التكنولوجيا والتغير الاجتماعي يمكن تلخيصها في أنها علاقة دائرية متواصلة، فالتكنولوجيا تنبع من المجتمع، ثم تعود لتعيد تشكيله في دورة لا نهائية من التأثير والتأثر، وهذا ما يجعل من فهم التكنولوجيا مسألة اجتماعية وأخلاقية بقدر ما هي تقنية.

4ـ مظاهر التغير الاجتماعي الناتج عن التكنولوجيا:

نجدها متعددة ومتنوعة من بينها:

ـ التحول في أنماط الاتصال والتفاعل الاجتماعي: أحدثت الثورة الرقمية تحولات جذرية في طرق التواصل بين الأفراد، فقد أصبح «الفضاء الافتراضي» بديلا عن المجال الواقعي، وتكونت مجتمعات رقمية تتجاوز الحدود المكانية. أدى ذلك إلى تعزيز بعض القيم مثل الحرية والتعبير، لكنه ساهم أيضا في ضعف الروابط الاجتماعية التقليدية وازدياد العزلة الرقمية. (Selwyn, 2016)

ـ التحول في بنية العمل والاقتصاد: حيث أفرزت التكنولوجيا نمطا جديدا من الاقتصاد يقوم على المعرفة والمعلومات، وظهرت وظائف رقمية حديثة مثل إدارة المحتوى الرقمي، والتسويق الإلكتروني، والعمل عن بعد. هذا التحول غيّر طبيعة علاقات الإنتاج وفرض تحديات على مفهوم الأمان الوظيفي.

ـ التأثير في المنظومة الثقافية والقيمية: ساهمت التكنولوجيا في نشر الثقافة العالمية الموحدة، ما أدى إلى بروز ظاهرة العولمة الثقافية. لكن في المقابل، ظهرت حركات مضادة تسعى إلى تأكيد الهوية الوطنية والمحلية، كما في حالة المجتمعات العربية التي تواجه تحدي الحفاظ على الأصالة في ظل التدفق الغربي.

ـ التحولات في التعليم والمعرفة: أصبح التعليم الرقمي من أبرز نتائج التطور التكنولوجي، حيث انتشرت المنصات الإلكترونية Coursera، Edx... وغيرها، ما سهل الوصول إلى المعرفة. إلا أن ذلك عمّق في الوقت نفسه الفجوة الرقمية بين من يمتلك التكنولوجيا ومن لا يمتلكها.

ـ التغيرات في المجال السياسي: لعبت التكنولوجيا دورا بارزا في إعادة تشكيل الفعل السياسي، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت فضاء للمقاومة والتعبئة، كما حدث في موجة «الربيع العربي» سنة 2011، حيث استخدمت الشبكات الرقمية كأداة للتنظيم والمناصرة ونشر الوعي.

5ـ التكنولوجيا والتغير الاجتماعي في المجتمعات العربية:

تشهد المجتمعات العربية منذ العقدين الأخيرين تحولات اجتماعية وثقافية عميقة بفعل انتشار التكنولوجيا الرقمية، خصوصا شبكات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. فقد أتاح هذا التطور للأفراد، وخصوصا الشباب، مساحة أكبر للتعبير عن آرائهم ومواقفهم السياسية والثقافية والاجتماعية، وهو ما أسهم في تشكيل وعي مدني جديد قائم على النقاش الرقمي والمساءلة الاجتماعية. وباتت هذه الوسائط الرقمية فضاء عاما موازياً، يعكس تنوع الرؤى والاهتمامات، ويتيح فرصا للتفاعل والمشاركة، بعيدا عن القيود التقليدية للمجتمع المادي والإعلام الرسمي (عبد الحميد، 2014).

إلى جانب الفرص، تواجه المجتمعات العربية تحديات كبيرة مرتبطة بالبنية الرقمية والتشريعات المنظمة، فالعديد من الدول لا تزال تعاني من ضعف البنية التحتية التكنولوجية، وارتفاع تكلفة الوصول إلى الإنترنت، ونقص السياسات الوطنية المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية الرقمية. كما يؤدي الاعتماد على المحتوى المستورد إلى تحديات ثقافية ومعرفية، إذ يمكن أن يسهم في استلاب المعايير الثقافية المحلية وإضعاف الهوية الرقمية العربية، ما يفرض على صانعي السياسات والمجتمع المدني البحث عن آليات للتوازن بين الانفتاح التكنولوجي والحفاظ على الخصوصية والهوية الثقافية (السالمي، 2014).

وفي المقابل؛ نجحت بعض الدول العربية في تحقيق نسب كبيرة مما يمكن تسميته بالثورة الرقمية، حيث أصبحت الخدمات الحكومية والتعليمية والصحية متكاملة مع التكنولوجيا، ما أدى إلى بروز نموذج «المجتمع المتصل». يتيح هذا النموذج الوصول السريع للمعلومات والخدمات، ويعزز الشفافية، ويخلق بيئة مواتية للابتكار وريادة الأعمال، كما يسهم في تطوير المهارات الرقمية لدى المواطنين ورفع مستوى مشاركتهم في الشأن العام (عبد الحميد، 2011).

غير أن هذه التحولات الرقمية المتسارعة تطرح تساؤلات مهمة حول الخصوصية، والأمن المعلوماتي، والهوية الثقافية في البيئة الرقمية؛ إذ تتطلب إدارة البيانات الشخصية وتعزيز الوعي بالمخاطر الرقمية،

بالإضافة إلى تطوير التشريعات والسياسات التي توازن بين حرية التعبير وحماية الأفراد والمجتمع، للحفاظ على التماسك الاجتماعي والثقافي في عصر المعلومات (إبراهيم، 2016).

وبذلك، يظهر أن التكنولوجيا ليست مجرد أدوات تقنية في العالم العربي، بل هي عامل محوري في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية، والوعي المدني، والهياكل الثقافية والاقتصادية، لكنها في الوقت نفسه تحمل تحديات تتطلب تضافر الجهود الحكومية والمجتمعية والأكاديمية للتعامل معها بشكل استراتيجي.

6- التكنولوجيا والتغير القيمي:

تعد التكنولوجيا من أبرز المحركات للتغير الاجتماعي، ليس فقط على مستوى البنية الاقتصادية أو المؤسساتية، بل أيضا على مستوى القيم والمعايير الاجتماعية، فقد أسهمت الوسائط الرقمية ووسائل الإعلام الحديثة في بروز قيم جديدة مثل الشفافية والمساءلة والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة، وهو ما يعكس تحولا في وعي الأفراد والجماعات تجاه مسؤولياتهم وحقوقهم (عبد الرحمن، 2013).

وفي الوقت نفسه، أدت التكنولوجيا إلى ضعف بعض القيم التقليدية، مثل الاحترام الهرمي للأسرة أو للسلطة، إذ أصبح التفاعل بين الأجيال والأفراد أكثر انفتاحا وأقل اعتمادا على التسلسل التقليدي للهيمنة الاجتماعية، وهو ما يفرض إعادة تقييم العلاقات الاجتماعية القائمة على التراتبية التقليدية. كما أوجدت التكنولوجيا قيما رقمية جديدة مرتبطة بسرعة الاستجابة والابتكار، والتفاعل الفوري، والمشاركة في صناعة المحتوى، وهو ما يعكس طبيعة الفضاء الرقمي الذي يتيح للأفراد أن يكونوا فاعلين ومؤثرين بدل أن يكونوا متلقين فقط. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف مفهوم المواطنة الرقمية، التي لم تعد مجرد حقوق وواجبات مدنية تقليدية، بل أصبحت تتطلب من الأفراد وعيا نقديا بالتكنولوجيا وأخلاقياتها، وقدرة على إدارة هويتهم الرقمية، والمساهمة في بيئة تفاعلية مسؤولة وآمنة.

ويجدر بالذكر هنا؛ أن هذا التغير القيمي ليس معزولا عن العوامل الأخرى، بل يتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية، حيث تعمل التكنولوجيا كعامل مهيمن يعيد تشكيل نظم القيم والتوقعات الاجتماعية ويؤثر في سلوكيات الأفراد داخل المجتمع الرقمي، كما يعزز من التفاعل بين القيم التقليدية والجديدة في محاولة للتكيف مع التحولات المعاصرة.

من كل ما سبق؛ يتضح أن التكنولوجيا اليوم أصبحت المحرك الأساسي للتغير الاجتماعي، فهي التي تحدد مسار المجتمعات وتعيد تشكيل الإنسان ذاته. وإذا كان من الصعب الفصل بين التكنولوجيا والمجتمع فإن التحدي الأكبر يتمثل في توجيه التكنولوجيا لخدمة الإنسان، لا أن يتحول الإنسان إلى تابع لها. فالتغير التكنولوجي يفتح للإنسان آفاقا هائلة للتنمية والمعرفة والحرية، لكنه في الوقت نفسه يطرح عليه قضايا أخلاقية وثقافية هامة تستوجب بناء وعي نقدي بالتكنولوجيا، حتى لا تكون أداة للاغتراب بل وسيلة للتحرر والتقدم المجتمعي.

المحاضرة رقم 1 - 3

العولمة الإعلامية وآثارها الاجتماعية والثقافية

يشهد العالم المعاصر تحولا جذريا في طبيعة الاتصال والتواصل الإنساني نتيجة التطور التكنولوجي الهائل في مجالات الإعلام والمعلومات والاتصالات. فقد أصبحت المعلومة تنتج وتبث وتستهلك في لحظات، وتجاوزت الصور والرسائل الحدود السياسية والجغرافية والثقافية لتصنع واقعا جديدا هو ما يعرف بالعولمة الإعلامية.

حيث لم تعد وسائل الإعلام مجرد أدوات نقل للأخبار، بل أصبحت قوة رمزية واقتصادية وثقافية تعيد تشكيل الوعي الجمعي وتؤثر في أنماط العيش والتفكير والاستهلاك، بل وحتى في تصور الإنسان لذاته وللعالم. لذلك فإن دراسة العولمة الإعلامية هي مدخل ضروري لفهم علاقة الإعلام بالمجتمع والثقافة في عصر المعلومات.

1 - مفهوم العولمة الإعلامية:

ينظر إلى العولمة الإعلامية بوصفها سيرورة تاريخية تقوم على توحيد الفضاء الاتصالي العالمي عبر هيمنة شبكات الإعلام العابرة للحدود، بما يجعل إنتاج الرسائل الإعلامية وتوزيعها خاضعا لمنطق السوق العالمي ولنفوذ الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما يؤدي إلى إعادة تشكيل الوعي الجمعي وفق أنماط ثقافية مهيمنة، غالبا ما تكون ذات مرجعية غربية (حجازي، 2011). تعني بذلك العولمة الإعلامية؛ عملية دمج وتكامل للأنظمة الإعلامية والاتصالية على الصعيد العالمي، بحيث تسمح بتدفق المعلومات والرموز والصور والأفكار عبر الحدود دون قيود، مما يؤدي إلى تشابك ثقافات العالم وتأثرها ببعضها البعض. وهي وجه من وجوه العولمة الشاملة (الاقتصادية، السياسية، الثقافية)، غير أنها الأخطر لأنها تتعلق بالعقل والرمز والمعنى.

ويعرفها "عبد الحميد" كذلك؛ على أنها انتقال الإعلام من كونه نشاطا وطنيا مرتبطا بالدولة والمجتمع المحلي إلى كونه نظاما كونيا مفتوحا، تتحكم فيه تكنولوجيا الاتصال الحديثة، حيث تلغى المسافات الجغرافية وتختزل الحدود السياسية، مما يسمح بتداول الرسائل والصور والرموز في زمن فوري، وينتج فضاء إعلاميا عالميا موحد البنية، متعدد المحتوى (عبد الحميد، 2015).

كما تُفهم العولمة الإعلامية باعتبارها عملية إعادة تنظيم للعلاقات الثقافية والرمزية بين المجتمعات، من خلال تعميم أنماط تمثيل موحدة للواقع الاجتماعي، تسهم في نشر قيم الاستهلاك، والفردانية، ونماذج

الحياة المعولمة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تآكل الخصوصيات الثقافية المحلية، أو إعادة تشكيلها في صيغ هجينة (الطاهر، 2017).

ويذهب بعض الباحثين إلى اعتبار العولمة الإعلامية شكلا من أشكال القوة الرمزية، حيث لا تقتصر على نقل الأخبار والمعلومات، بل تمتد إلى تشكيل المعاني، وتوجيه الإدراك، وبناء الصور الذهنية عن الذات والآخر، وهو ما يجعلها أكثر تأثيرا من العولمة الاقتصادية، لأنها تستهدف البنية الذهنية والقيمية للأفراد والمجتمعات (حجازي، 2011).

ومن منظور نقدي، تعرف العولمة الإعلامية على أنها آلية للهيمنة الثقافية الناعمة، تمارس عبر التدفق غير المتكافئ للمضامين الإعلامية من المركز إلى الأطراف، مما يخلق اختلالا في ميزان الإنتاج الإعلامي العالمي، ويرسخ التبعية الرمزية والثقافية للدول النامية (الشامي، 2017). ويرى هنا أيضا "هربرت شيلر Herbert Schiller": أن العولمة الإعلامية شكل من أشكال الهيمنة الثقافية الغربية التي تسعى إلى فرض قيمها عبر السيطرة على وسائل الإعلام (Schiller, 1976).

في المقابل، ترى بعض المقاربات المعاصرة أن العولمة الإعلامية لا تعني بالضرورة التماثل الثقافي، بل قد تتيح فرصا للتفاعل الثقافي، وتبادل المعاني، وبروز أصوات محلية في الفضاء العالمي الرقمي، شريطة امتلاك المجتمعات لأدوات الإنتاج الإعلامي والقدرة على توظيف التكنولوجيا بوعي نقدي (عبد الرحمن، 2019).

وفي السياق، يعتبرها "جون توملينسون John Tomlinson" تداخلا وتفاعلا ثقافيا، يؤدي إلى تبادل المعاني بين الثقافات وليس مجرد غزو ثقافي أحادي الاتجاه (Tomlinson, 1999).

2- مظاهر العولمة الإعلامية:

من مظاهر العولمة نجد منها:

- تركز الملكية الإعلامية: حيث تسيطر اليوم شركات كبرى معينة فقط (أقل من 10 مجموعات إعلامية) مثل "ديزني، كومكاست، غوغل..." على أكثر من 90٪ من تدفق المحتوى الإعلامي العالمي، مما يؤدي إلى احتكار الرسائل الإعلامية وتوحيد الأجندة الاتصالية (McChesney, 2015).

ـ تدفق المعلومات عبر الحدود: بفض الأقمار الصناعية ومن خلال شبكات الأخبار العالمية، أصبحت المعلومة تنقل لحظة بلحظة دون قيود جغرافية. وبذلك لم يعد هناك "مركز" و"هامش" بل تدفق كوني فوري للصوت والصورة.

ـ التقارب الإعلامي Convergence: يتمثل في اندماج الوسائط المختلفة في جهاز واحد، جعل من الهاتف الذكي مثلا وسيلة شاملة تجمع الصحافة، التلفزيون، الإذاعة، التصوير، الإنترنت. ما جعل المستعمل اليوم مستهلكًا ومنتجًا في الوقت نفسه.

ـ اللغة والثقافة المهيمنة: يعد هيمنة اللغة والثقافة المهيمنة أحد أبرز مظاهر العولمة الثقافية، حيث تسيطر اللغة الإنجليزية على أكثر من 60% من المحتوى الرقمي العالمي، مما يجعلها الوسيط الأساسي لتداول المعرفة والخطاب الإعلامي (Crystal, 2006). ولا تقتصر هذه الهيمنة على الجانب اللغوي، بل تمتد إلى نقل القيم والرموز وأنماط التفكير المرتبطة بالثقافة الغربية المهيمنة. يؤدي هذا الوضع إلى تراجع حضور اللغات الوطنية في الفضاء الرقمي، كما يسهم الاختلال اللغوي الرقمي في تكريس التبعية الثقافية والمعرفية للمجتمعات غير الناطقة بالإنجليزية. وفي المقابل، تبرز أهمية دعم المحتوى المحلي والسياسات اللغوية الرقمية لحماية التنوع الثقافي في سياق العولمة الإعلامية.

ـ ظهور الإعلام الجديد والمواطنة الرقمية: بفضل الشبكات الاجتماعية أصبح كل فرد قادر على إنتاج وبث المحتوى، ما أدى إلى ظهور "المواطن الصحفي". فمواقع التواصل الاجتماعي جعلت من كل فرد وسيلة إعلامية متنقلة. والجمهور جزء من إنتاج الخبر لا مجرد متلق، مما أعاد تعريف العلاقة بين وسائل الإعلام وجمهورها. لكنها أيضا أوجد تضخماً في المعلومات وانتشارا لما يعرف بالأخبار الزائفة.

ـ توحيد الأجندة الإعلامية العالمية: تغطي وسائل الإعلام الكبرى الأحداث الدولية بالمنطق ذاته، وفق أولويات غربية في اختيار القضايا وطريقة عرضها، مما يخلق تصورا موحدا للعالم.

ـ انتشار القنوات العابرة للحدود: فالقنوات الفضائية الدولية مثل Al Jazeera English، France 24، Russia Today... جعلت الإعلام يتجاوز الحدود الوطنية ويؤسس لفضاء اتصالي كوني.

ـ سيطرة المنصات الرقمية العملاقة: إذ تتحكم خوارزمياتها في ما يراه المستخدمون وفي ترتيب الأخبار، ما جعلها مؤسسات إعلامية بامتياز رغم كونها شركات تقنية. فالرقابة لا تمارَس فقط من قبل الدول، بل من خوارزميات المنصات التي تتحكم في الظهور أو الإخفاء للمحتوى، مما يعيد تشكيل الرأي العام العالمي بطريقة غير مرئية.

ـ تسليع المعلومة واقتصاد البيانات: أصبحت المعلومة سلعة تخضع لمنطق السوق والإعلان الرقمي، وتُستغل بيانات المستخدمين لأغراض تجارية أو سياسية.

ـ العولمة الإعلانية: انتشرت الإعلانات بنفس الرموز والقيم الاستهلاكية في كل مكان، ما عزز نموذج "المستهلك العالمي" الموحد الذي تحدده الشركات متعددة الجنسيات.

3ـ الآثار الاجتماعية للعولمة الإعلامية:

أفرزت العولمة الإعلامية تحولات عميقة في البنى الاجتماعية للمجتمعات المعاصرة، إذ لم تعد وسائل الإعلام مجرد أدوات لنقل الأخبار أو الترفيه، بل تحولت إلى فاعل مركزي في إعادة تشكيل القيم، وأنماط العيش، والعلاقات الاجتماعية، والوعي الجمعي، ضمن سياق عالمي يتسم بتسارع التدفقات الرمزية والثقافية عبر الحدود.

- **توحيد أنماط الحياة والقيم الاجتماعية:**

أدت العولمة الإعلامية إلى بروز نزعة واضحة نحو توحيد أنماط العيش والسلوكيات الاجتماعية، نتيجة التعرض المستمر لمضامين إعلامية عالمية تروج لأساليب حياة موحدة، خاصة في مجالات الملبس، والمأكل، والموسيقى، وأنماط الاحتفال. ويلاحظ أن هذا التوحيد لا يتم في إطار تفاعل ثقافي متكافئ، بل في سياق هيمنة ثقافية تمارسها القوى الإعلامية الكبرى، مما يؤدي إلى تراجع الخصوصيات المحلية لصالح نموذج ثقافي عالمي ذي طابع غربي استهلاكي. ويظهر ذلك في انتشار طقوس ومناسبات وافدة داخل المجتمعات العربية، بوصفها رموزا للحداثة والانتماء إلى العالمية، وليس نابعا من السياق الثقافي المحلي (حسن عماد مكاوي، 2012).

- **تغير أنماط العلاقات الاجتماعية:**

ساهمت العولمة الإعلامية في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية، حيث انتقلت العلاقات الأسرية والصداقات من فضاءات التفاعل المباشر إلى فضاءات رقمية افتراضية، هذا التحول غير مفهوم القرب الاجتماعي، فأصبح يقاس بكثافة التفاعل الإلكتروني بدل الحضور الفيزيائي، مما أضعف بعض أشكال التواصل الوجداني العميق، وأعاد صياغة مفاهيم التضامن والدعم الاجتماعي داخل الأسرة والمجتمع. وقد أفرز هذا الواقع نمطا جديدا من العلاقات الشبكية التي تتسم بالسرعة والمرونة، لكنها في كثير من الأحيان تعاني من الهشاشة وعدم الاستقرار (سعد الدين إبراهيم، 2010).

- **إعادة تشكيل الهوية الاجتماعية والثقافية:**

أدت العولمة الإعلامية إلى إحداث تحولات جذرية في بناء الهوية، خاصة لدى فئة الشباب، حيث أصبحت الهوية تبنى من خلال مصادر إعلامية متعددة وعابرة للحدود، مما أفرز هويات هجينة تجمع بين المحلي والعالمي. هذا الوضع خلق حالة من التوتر بين الانتماء الثقافي المحلي ومتطلبات الاندماج في الثقافة الكونية، وهو ما قد يؤدي إلى الاغتراب الثقافي أو ضعف الإحساس بالانتماء الوطني، في مقابل صعود مرجعيات رمزية إعلامية بديلة (علي حرب، 2006).

- **تعميق الفجوة الرقمية والاجتماعية:**

رغم الخطاب الذي يربط العولمة الإعلامية بتكافؤ الفرص، إلا أن واقع الممارسة يكشف عن تعميق الفجوة الرقمية بين الأفراد والمجتمعات. فامتلاك التكنولوجيا، والقدرة على استخدامها، والاستفادة من محتواها الإعلامي، أصبحت محددات أساسية للمكانة الاجتماعية. وبذلك تتحول العولمة الإعلامية إلى آلية لإعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية، حيث تستفيد الفئات المتعلمة والمتمكنة رقميا، بينما تتعرض الفئات الأخرى لمزيد من التهميش والإقصاء.

- **تشكل الرأي العام العالمي:**

أسهمت العولمة الإعلامية في بروز رأي عام عالمي يتجاوز الحدود الوطنية للدول، حيث أصبحت القضايا الكبرى تناقش ضمن فضاء إعلامي كوني، تتحكم فيه وسائل الإعلام الدولية والمنصات الرقمية العملاقة عبر آليات وضع الأجندة الإعلامية وتحديد أولويات الاهتمام. وقد أبرزت الكثير من الأحداث المرتبطة بالعدوان على غزة مثلا سنة 2023 كيف يمكن للوسائط الرقمية أن تساهم في تشكيل وعي عالمي ضاغط، رغم محاولات الحجب والانتقائية الخوارزمية، مما يعكس التحول في طبيعة السلطة الرمزية للإعلام المعولم.

- **تراجع سلطة الدولة الوطنية في المجال الإعلامي:**

أضعفت العولمة الإعلامية قدرة الدولة الوطنية على التحكم في الفضاء الإعلامي الداخلي، إذ أصبحت المعلومات عابرة للحدود، وتراجع احتكار الدولة لوسائل الاتصال وبث الرسائل. هذا التحول فرض تحديات جديدة تتعلق بالسيادة الإعلامية، والتنظيم القانوني، وحماية الأمن الثقافي، في ظل صعود فاعلين إعلاميين عابرين للدول لا يخضعون للسلطات الوطنية التقليدية.

- **تصاعد النزعة الفردانية وثقافة الاستهلاك الرمزي:**

عززت العولمة الإعلامية قيم الفردانية والنجاح الشخصي والصورة، من خلال الترويج لنماذج النجومية والثراء والتميز الفردي، مما أثر في منظومة القيم الجماعية التقليدية. كما تحولت التفاعلات الاجتماعية إلى ممارسات استهلاكية رمزية، تُقاس فيها المكانة الاجتماعية بعدد المتابعين والتفاعلات، وهو ما ينعكس على أنماط التقدير الاجتماعي وبناء المعنى داخل المجتمع.

4- الآثار الثقافية للعولمة الإعلامية:

أحدثت العولمة الإعلامية تحولات جوهرية في المشهد الثقافي العالمي، إذ لم تعد الثقافة مرتبطة بإطار جغرافي أو قومي مغلق، بل أصبحت نتاجا لتدفقات إعلامية ورمزية عابرة للحدود، تتداخل فيها المحليـات مع العالمي، وتتشكل ضمنها أنماط جديدة من التعبير والهوية والمعنى، إذ نجد منها:

- **تعدد الهويات الثقافية والهويات الهجينة (Hybrid Identities):**

أفرزت العولمة الإعلامية نمطا جديدا من الانتماء الثقافي يقوم على التعدد والتداخل، حيث لم يعد الفرد منغلقا داخل هوية ثقافية واحدة، بل بات يتحرك بين مرجعيات ثقافية مختلفة في آن واحد. فالفرد قد يعيش ضمن سياق اجتماعي محلي محافظ، بينما يستهلك مضامين إعلامية عالمية تشكل ذائقته وأنماط تفكيره وسلوكه اليومي. هذا الوضع أفرز ما يعرف بالهويات الهجينة التي تمزج بين المحلي والعالمي، وهو ما عبر عنه مفهوم التوطين المعولم الذي يبرز قدرة الثقافة المحلية على التفاعل مع العولمة دون الذوبان الكامل فيها.

- **انتشار ثقافة الصورة وهيمنة التأثير البصري:**

أسهمت العولمة الإعلامية في إحداث تحول جذري في طبيعة الخطاب الثقافي، حيث انتقل من هيمنة الكلمة المكتوبة إلى سيطرة الصورة بوصفها لغة كونية عابرة للغات والثقافات. فقد أصبحت الصورة أداة أساسية للتواصل، وبناء الهوية، وصناعة المعنى، خاصة في ظل صعود المنصات الرقمية المرئية مثل "انستغرام وتيك توك. ولم يعد المتلقي يقرأ العالم بقدر ما يشاهده، مما أدى إلى تسطيح بعض المضامين الثقافية وتعزيز ثقافة الاختزال والسرعة، مع قدرة عالية للصورة على التأثير العاطفي وتوجيه الوعي الجمعي. هذا التحول أعاد صياغة العلاقة بين الثقافة والإعلام، حيث أصبحت الصورة تسبق الكلمة وتؤطر فهمها (محمد عبد الحميد، 2015).

- **صعود الثقافة الشعبية (Pop Culture) :**

عززت العولمة الإعلامية انتشار الثقافة الشعبية بوصفها ثقافة جماهيرية تنتجها الصناعات الثقافية العالمية وتروج لها وسائل الإعلام المعولمة، مثل الأفلام، والموسيقى، والألعاب الرقمية، والرموز الاستهلاكية التي تنتشر بسرعة هائلة، وتؤثر في الذوق العام وأنماط الترفيه والقيم اليومية. وتمتاز الثقافة الشعبية بقدرتها على التكيف مع مختلف السياقات الثقافية، لكنها في الوقت ذاته تكرس منطق السوق والاستهلاك، وتعيد إنتاج الهيمنة الرمزية للقوى الثقافية الكبرى، ما يجعلها أداة ناعمة من أدوات العولمة.

- **إعادة تعريف مفهوم التراث والثقافة:**

أدت العولمة الإعلامية إلى إعادة صياغة مفهوم التراث الثقافي، حيث لم يعد التراث محصورا في الذاكرة الجماعية أو الممارسات التقليدية، بل أصبح مادة قابلة للعرض والتداول الرقمي. هذا التحول جعل الثقافة أكثر عرضة للتسليع، لكنه في الوقت ذاته فتح المجال أمام إعادة تقديم التراث بصيغ جديدة تتلاءم مع الأجيال الرقمية، مما أسهم في استمراريته داخل الفضاء المعولم.

- **إحياء الثقافات المحلية عبر الوسائط الرقمية:**

رغم هيمنة الثقافة الغربية في الفضاء الإعلامي العالمي، مكنت العولمة الإعلامية المجتمعات المحلية من توظيف الوسائط الرقمية لإحياء ثقافاتها الخاصة والترويج لها. فقد ظهرت أشكال جديدة من المحتوى الرقمي، مثل قنوات اليوتيوب والبودكاست والمنصات، التي تعيد الاعتبار للهجات المحلية، والفنون الشعبية، والحكايات التراثية، والعادات الاجتماعية، وتمنحها حضورا عالميا لم يكن متاحا سابقا خاصة مع الجيل الرقمي الجديد. هذا الاستخدام الواعي للإعلام الرقمي يعكس قدرة الثقافة المحلية على المقاومة والتكيف والمشاركة داخل منظومة العولمة، بدل الخضوع الكامل لها والتأثر فقط بدل التأثير.

- **إعادة تشكيل اللغة والتواصل الثقافي:**

أسهمت العولمة الإعلامية في إحداث تحولات ملحوظة في اللغة بوصفها حاملا مركزيا للثقافة والهوية، حيث لم تعد اللغة مجرد أداة للتواصل، بل أصبحت مجالا للتأثير الرمزي والهيمنة الثقافية. فقد أدى الانتشار الواسع للإعلام العالمي والمنصات الرقمية إلى تصاعد استخدام اللغات المهيمنة، وعلى رأسها اللغة الإنجليزية، داخل الفضاءات الإعلامية والرقمية، ما انعكس على تراجع حضور بعض اللغات الوطنية واللهجات المحلية في المحتوى الإعلامي الرسمي، مقابل انتشار لغات هجينة تجمع بين العربية واللغات الأجنبية، خاصة في أوساط الشباب.

وأفرز هذا الواقع أنماطًا جديدة من التواصل الثقافي، مثل "العربيزي" أو اللغة المختلطة، التي تعكس من جهة قدرة الأفراد على التكيف مع البيئة الرقمية العالمية، لكنها من جهة أخرى تثير إشكالات تتعلق بسلامة اللغة، واستمرارية الذاكرة الثقافية، وانتقال القيم الرمزية بين الأجيال. كما أسهمت الصورة والرموز التعبيرية (Emojis) والمقاطع القصيرة في تقليص الاعتماد على اللغة المكتوبة، وتعزيز التواصل البصري المختزل، وهو ما أعاد تشكيل بنية الخطاب الثقافي وأساليب التعبير عن الذات في الفضاء المعولم (عبد السلام المسدي، 2003).

5- بعض المقاربات النظرية في دراسة العولمة الإعلامية:

المقاربة النظرية	الفكرة الأساسية	أبرز المفكرين	مثال توضيحي
الإمبريالية الإعلامية	ترى أن الإعلام العالمي أصبح أداة للهيمنة الثقافية الغربية، حيث تُفرض القيم والمعايير الأمريكية عبر القنوات والمنصات الإعلامية الكبرى.	هربرت شيلر Herbert Schiller	هيمنة شبكات مثل CNN و Netflix على السرديات والأخبار والترفيه عالميا
الإعتماد المتبادل	تؤكد أن تدفق المعلومات والثقافة يتم في اتجاهين، مما يعكس تبادلا وتأثيرا متبادلا بين الثقافات في ظل العولمة.	جون تومليسون JohnTomlinson، أنتوني غيدنز Anthony Gidens	انتشار التفاعل الثقافي عبر وسائل التواصل الاجتماعي بين الشرق والغرب
المنظور النقدي	ينظر إلى الإعلام كجزء من البنية الاقتصادية للرأسمالية العالمية، يخدم مصالح الشركات الكبرى ويعمّق اللامساواة.	روبرت ماكشيزني Robert McChesney، تشومسكي Noam Chomsky	احتكار شركات التكنولوجيا مثل Google و Meta للإعلانات والمحتوى الرقمي
المنظور الثقافي التفاعلي	يرى العولمة كعملية تفاعل ثقافي وليست غزوًا، إذ تنشأ أشكال جديدة من الثقافة من خلال تلاقي المحلي والعالمي.	أرجون أبادوراي Arjun Appadurai رولاند روبيرتسون Roland Robertson	دمج العناصر المحلية والعالمية في الفن والموسيقى والمحتوى المرئي.

جدول رقم (2): يوضح بعض المقاربات النظرية في دراسة العولمة الإعلامية

6- بين التهديد والفرصة:

تمثل العولمة الإعلامية ظاهرة مركبة تجمع بين إمكانات ايجابية واسعة ومخاطر بنيوية عميقة، إذ تسهم من جهة في توسيع آفاق تداول المعرفة وتعزيز التقارب والتفاعل بين الشعوب، ومن جهة أخرى قد تؤدي إلى إضعاف الخصوصيات الثقافية المحلية وتعميق أشكال الهيمنة الرمزية في الفضاء الإعلامي العالمي. وانطلاقا من هذا الطابع المزدوج، يمكن مقاربة العولمة الإعلامية من خلال التمييز بين فرصها وتحدياتها:

على المستوى الإيجابي، تسهم العولمة الإعلامية في نشر المعرفة وتيسير تداولها عالميا، بما يعزز فرص التعلّم المشترك والتقارب الثقافي بين المجتمعات. كما تدعم الحوار العالمي من خلال فتح قنوات تواصل عابرة للحدود، وتوفر بيئة مواتية لتعزيز التعليم المفتوح وترسيخ قيم المواطنة العالمية القائمة على التعددية والانفتاح. إضافة إلى ذلك، تُمكن الأفراد والجماعات من التعبير عن آرائهم والمشاركة في الفضاء العام العالمي، بما يعزز الفاعلية الاجتماعية والاتصالية.

وفي المقابل، تطرح العولمة الإعلامية جملة من الإشكالات، أبرزها طمس الهويات الثقافية المحلية نتيجة هيمنة الأنماط الثقافية المهيمنة إعلاميا، وتصاعد الهيمنة الرمزية التي تعيد إنتاج علاقات القوة بين المركز والأطراف. كما يسهم التدفق غير المنضبط للمعلومات في انتشار الإشاعة والمحتوى المضلل، بما يهدد الوعي الجمعي. ويضاف إلى ذلك تعميق الفجوة الرقمية والتبعية الاقتصادية، حيث تستفيد الفئات والمجتمعات الأكثر تقدمًا تقنيًا على حساب المجتمعات الأقل اندماجا في منظومة الإعلام العالمي.

الجانب الايجابي	الجانب السلبي
نشر المعرفة والتقارب بين الشعوب	طمس الهويات الثقافية
دعم الحوار العالمي	زيادة الهيمنة الرمزية
تعزيز التعليم المفتوح والمواطنة العالمية	انتشار الإشاعة والمعلومات المضللة
تمكين الأفراد من التعبير	تعميق الفجوة الرقمية والتبعية الاقتصادية

جدول رقم (3): الجوانب الايجابية والسلبية للعولمة

تعكس هذه الجدلية أن العولمة الإعلامية ليست ظاهرة سلبية أو إيجابية في ذاتها، بل مجالا مفتوحا للصراع بين منطق التمكين ومنطق الهيمنة، وهو ما يستدعي سياسات ثقافية وإعلامية واعية قادرة على تعظيم الفرص والحد من المخاطر.

7- نحو وعي نقدي بالعولمة الإعلامية:

لكي لا تتحول العولمة الإعلامية إلى أداة استلاب، يجب تطوير وعي نقدي عبر:

- ينبغي تعزيز التربية الإعلامية في التعليم ودعم الإعلام المحلي وقراءة المحتوى الإعلامي يعيون نقدية؛ فالتربية الإعلامية والمعلوماتية تعد أداة مركزية لتمكين الأفراد، خاصة المتعلمين، من فهم كيفية إنتاج الرسائل الإعلامية، وتحليل محتواها، والتمييز بين المعلومة الموثوقة والمضللة. ويسهم إدماجها في المناهج التعليمية في بناء مواطن رقمي واع قادر على التعامل النقدي مع تدفقات المعلومات العالمية، بدل استهلاكها بشكل سلبي. (UNESCO, 2018)

- دعم الإعلام المحلي والمستقل؛ يسهم الإعلام المحلي والمستقل في موازنة الهيمنة الإعلامية العالمية، من خلال نقل القضايا المحلية، والتعبير عن الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، وتعزيز التعددية الإعلامية. كما يشكل هذا الدعم ركيزة أساسية لحماية التنوع الثقافي وضمان استقلالية الخطاب الإعلامي.

- قراءة المحتوى الإعلامي بعيون نقدية تفكك أبعاده الأيديولوجية؛ فالقراءة النقدية تساعد على فهم علاقات القوة الكامنة في الإعلام المعولم، والحد من تأثير الدعاية والتوجيه غير المباشر للرأي العام.

- حماية التنوع اللغوي والثقافي في الفضاء الرقمي؛ لمقاومة التجانس الثقافي الذي تفرضه العولمة الإعلامية، ويشمل ذلك تشجيع إنتاج المحتوى المحلي، ودعم حضور اللغات الوطنية في المنصات الرقمية، بما يضمن التعدد الثقافي والتوازن الرمزي (UNESCO, 2005).

- إنشاء سياسات إعلامية وطنية رقمية تحفظ السيادة المعلوماتية؛ فلا بد من وضع سياسات وطنية رقمية واضحة تنظم الفضاء الإعلامي، وتحمي البيانات، وتضمن استقلال القرار الإعلامي، بما يحقق التوازن بين الانفتاح العالمي وحماية السيادة المعلوماتية والأمن الثقافي.

في الأخير يمكن القول أن العولمة الإعلامية تمثل أحد أبرز التحولات في بنية المجتمع المعاصر، لأنها لا تغير فقط طريقة تواصل البشر، بل أيضا طريقة تفكيرهم وتصورهم للعالم. فهي تحمل في طياتها فرصة للتقارب الإنساني، لكنها في الوقت نفسه تهديد للتنوع الثقافي. من هنا تظهر أهمية بناء إعلام نقدي وإنساني قادر على موازنة الانفتاح العالمي بالهوية الوطنية والثقافية.

المحور الثاني: الوسائط الجديدة والحياة الاجتماعية

أهداف المحور الثاني: الإعلام والمجتمع في عصر تكنولوجيا المعلومات

- ✓ فهم دور الوسائط الجديدة في إعادة تشكيل الاتصال الأسري، ومدى انعكاسها على العلاقات الأبوية والتربوية.
- ✓ تحليل طبيعة التفاعل الاجتماعي في ظل الوسائط الجديدة؛ بتتبع التحولات التي طرأت على العلاقات الاجتماعية، وأشكال التفاعل والمشاركة الاجتماعية عبر الفضاءات الرقمية، مع إبراز مظاهر القرب والاغتراب الاجتماعي الناتجة عنها.
- ✓ استيعاب إسهام الوسائط الجديدة في تطوير العملية التعليمية؛ عبر دراسة توظيف الأدوات الرقمية والمنصات التعليمية التفاعلية في دعم التعليم عن بعد، وتنمية مهارات التعلم الذاتي، وتوسيع فرص الوصول إلى المعرفة.
- ✓ تقييم استخدام الوسائط الجديدة في مجالات التوعية والتنمية الاجتماعية؛ من خلال تحليل دورها في نشر الوعي الصحي والثقافي والبيئي، ودعم مبادرات المجتمع المدني، وتعزيز قيم المواطنة والمشاركة المجتمعية.

المحاضرة رقم 2 - 1

الوسائط الجديدة والاتصال الأسري

عرف العقدان الأخيران تحولات عميقة في بنية الأسرة الحديثة بفعل انتشار الوسائط الجديدة (الأنترنت، الهواتف الذكية، شبكات التواصل الاجتماعي، تطبيقات المراسلة، منصات الفيديو). حيث أصبح التفاعل الأسري اليومي يجري عبر شاشات أكثر مما يجري عبر الأحاديث الوجاهية، وتحول البيت من مكان للتواصل المباشر إلى فضاء اتصالي متعدد الوسائط. فالأسرة في ظل الوسائط الجديدة لم تعد وحدة مغلقة، بل أصبحت عائلة شبكية (Networked Family) تتصل بالعالم في كل لحظة، وتتأثر بالثقافات والقيم الرقمية العابرة للحدود. لكن هذا الانفتاح يحمل في طياته تناقضات اجتماعية وتربوية، فهو يزيد القرب الاتصالي لكنه يهدد القرب العاطفي، ويعمق الفجوة بين الأجيال.

1- الوسائط الجديدة:

1 - 1- تعريفها:

تعرف الوسائط الجديدة بأنها منظومة من وسائل الاتصال الرقمية التي ظهرت نتيجة التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتعتمد أساسا على البنية الشبكية والرقمنة في إنتاج الرسائل الإعلامية وتداولها. وتمتاز هذه الوسائط بجملة من الخصائص الجوهرية، أبرزها التفاعلية، واللامركزية، والتشعب النصي، والتعدد الوسائطي، إضافة إلى دمج أدوار المرسل والمتلقي داخل عملية اتصال ديناميكية تقوم على التبادل المستمر للمعلومات والمعاني، بما يختلف جذريا عن أنماط الاتصال الأحادية في الإعلام التقليدي (عبد الحميد، 2015).

وبمعنى أكثر شمولا، تشير الوسائط الجديدة إلى البيئات الاتصالية الرقمية التي مكنت الأفراد من الانتقال من موقع الاستهلاك السلبي للمحتوى الإعلامي إلى موقع المشاركة الفاعلة في إنتاجه ونشره وتداوله، وهو ما يعرف بمفهوم "المنتج ـ المستهلك Prosumer"، وقد تحقق ذلك عبر فضاءات رقمية مفتوحة مثل الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي، والمنصات التفاعلية، وتطبيقات الهواتف الذكية، والمدونات، والبودكاست، ومنصات مشاركة الفيديو، الأمر الذي أسهم في إعادة تشكيل العلاقات الاتصالية، وبنية السلطة الإعلامية، وأنماط التأثير الاجتماعي والثقافي (حسين، 2018).

وتعرف الوسائط الجديدة أيضا بأنها جميع الوسائل الاتصالية التي تعتمد على التقنيات الرقمية التفاعلية في تبادل المعلومات والرموز بين الأفراد والجماعات داخل فضاء إلكتروني شبكي عابر للحدود الجغرافية،

يتسم بالسرعة، والفورية، وإمكانية التخزين، والاسترجاع، وإعادة التوظيف، وهو ما يمنح المستخدم دورا مركزيا في التحكم في مسار العملية الاتصالية ومضامينها (بن عبد الله، 2020).

1 - 2- الأسس المميّزة للوسائط الجديدة:

- الرقمية Digitalization: كل محتوى الوسائط الجديدة (نصا أو صورة أو صوتا) يتم تحويله إلى بيانات رقمية (Bits) يمكن معالجتها، تخزينها، ونقلها بسهولة عبر الإنترنت. مثال ذلك التحول من الصحف الورقية إلى الصحف الإلكترونية التي يمكن أرشفتها رقميًا وتحديثها لحظيا.

- التفاعلية Interactivity: لم يعد المتلقي سلبيا كما في الإعلام التقليدي، بل أصبح مشاركا في إنتاج الرسالة وصياغتها عبر الإعجاب، التعليق، المشاركة، أو إعادة النشر. مثال ذلك التفاعل مع مختلف منشورات المؤسسات الإخبارية كالحملات الاجتماعية عبر التعليقات والمناقشات المفتوحة.

- التعدد الوسائطي Multimediality: الوسائط الجديدة تدمج بين النص والصوت والصورة والفيديو في رسالة واحدة، مما يزيد من جاذبية المحتوى.

- الآنية Immediacy: نقل المعلومات يتم في الوقت الحقيقي، وهو ما يجعلها أكثر سرعة وتأثيرًا.

- الانتشار اللامركزي: لم تعد المؤسسات الإعلامية الكبرى هي وحدها المهيمنة على إنتاج المحتوى؛ فكل فرد يمكن أن ينشئ وسيلته الخاصة، كالقنوات المتعددة على اليوتيوب وغيره.

- التخصيص والشخصنة Customization/Personalization: حيث تعتمد الوسائط الجديدة على خوارزميات تظهر لكل مستخدم محتوى يناسب اهتماماته وسلوكه الرقمي.

1 - 3 - الأبعاد النظرية لمفهوم الوسائط الجديدة:

أولا: البعد الاتصالي:

أحدثت الوسائط الجديدة تحولا جذريا في نماذج الاتصال، إذ لم يعد الاتصال محكوما بالتصور الخطي الكلاسيكي القائم على انتقال الرسالة في اتجاه واحد من مرسل إلى متلق، بل أصبح عملية ديناميكية تشاركية متعددة الاتجاهات. في هذا السياق، يتحول المتلقي إلى فاعل اتصالي يشارك في إنتاج المحتوى وإعادة توزيعه والتفاعل معه، ما أدى إلى تآكل الحدود بين المرسل والمتلقي. هذا التحول يعكس ما أشار إليه "دينيس ماكويل" من انتقال الاتصال إلى نماذج تفاعلية تقوم على التغذية الراجعة الفورية، والاتصال المتزامن وغير المتزامن، بما يعزز مفهوم الاتصال الشبكي ويعيد تعريف السلطة الاتصالية داخل الفضاء الرقمي (McQuail, 2010).

ثانيا: البعد الثقافي:

لم تقتصر تأثيرات الوسائط الجديدة على البنية التقنية للاتصال، بل امتدت إلى إعادة تشكيل الثقافة ذاتها، سواء من حيث أنماط التفكير أو أساليب التلقي والإنتاج الرمزي. فقد ساهمت في تسريع الإيقاع الثقافي، وتكريس ثقافة الصورة والاختزال، وظهور أنماط جديدة من التعبير الثقافي العابر للحدود. ويؤكد "مانويل كاستلز" أن هذه التحولات أسست لظهور المجتمع الشبكي، حيث تبنى الممارسات الثقافية والاجتماعية حول شبكات الاتصال الرقمية بدل الأطر المؤسسية التقليدية، ما يجعل الثقافة أكثر سيولة، وأقل خضوعا للمركزية، وأكثر ارتباطًا بمنطق التدفق المعلوماتي (Castells, 2010).

ثالثا: البعد الاجتماعي:

أسهمت الوسائط الجديدة في إعادة تشكيل بنية العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل بين الأفراد والجماعات، حيث برزت العلاقات الافتراضية بوصفها امتدادا، وأحيانا بديلا، للعلاقات الواقعية. وتكونت أشكال جديدة من الهوية تُبنى رقميا من خلال الملفات الشخصية، وأنماط المشاركة، والتمثلات الذاتية على الشبكات الاجتماعية. هذا التحول الاجتماعي يطرح إشكاليات تتعلق بالانتماء، والخصوصية، ورأس المال الاجتماعي، وحدود الفصل بين المجالين العام والخاص في الفضاء الرقمي.

رابعا: البعد الاقتصادي:

أفضت الوسائط الجديدة إلى نشوء بنية اقتصادية مختلفة تقوم على استثمار البيانات، والانتباه، والتفاعل الرقمي، بدل الاعتماد على الإنتاج المادي التقليدي. حيث تتحول البيانات الضخمة إلى مورد استراتيجي، وتصبح الإعلانات الرقمية، واقتصاد المؤثرين، والعمل عبر المنصات، عناصر مركزية في الدورة الاقتصادية الجديدة. ويشير "سرنيتشيك" إلى أن هذا التحول أسس لنمط من الرأسمالية الرقمية تقوم فيه المنصات بدور الوسيط المسيطر على الأسواق والتفاعلات، ما يطرح تحديات نظرية وأخلاقية تتعلق بالاحتكار، والعدالة الرقمية، وحماية المستخدمين (Srnicek, 2017).

1- 4 - المقارنة بين الوسائط التقليدية والوسائط الجديدة:

الجانب	الوسائل التقليدية	الوسائط الجديدة
نمط الاتصال	أحادي الاتجاه	تفاعلي ومتعدد الاتجاهات
التحكم في المحتوى	مؤسسات إعلامية مركزية	المستخدمون والجماعات
زمن النشر	دوري ومحدد	فوري وآني
الجمهور	متلق سلبي	جمهور فاعل ومنتج
الحدود الجغرافية	مقيدة بالدولة	عابرة للحدود
شكل الرسالة	نص صورة صوت منفصل	مدمجة ومتعددة الوسائط

جدول رقم (4): يوضح المقارنة بين الوسائط التقليدية والوسائط الجديدة

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الوسائط التقليدية تختلف عن الوسائط الجديدة اختلافا جوهريا في نمط الاتصال، حيث يقوم الاتصال في الوسائل التقليدية على نموذج أحادي الاتجاه، تنتقل فيه الرسالة من مرسل مؤسسي إلى جمهور واسع دون إمكانية حقيقية للتفاعل أو التأثير في مضمون الرسالة، وهو ما يجعل المتلقي في موقع الاستقبال السلبي. في المقابل، تعتمد الوسائط الجديدة على نمط اتصال تفاعلي ومتعدد الاتجاهات، يسمح بتبادل الأدوار بين المرسل والمتلقي، وينتج عملية اتصالية تشاركية مفتوحة تقوم على التعليق، والمشاركة، وإعادة الإنتاج، بما يعكس تحولا بنيويا في نماذج الاتصال المعاصرة.

ويبرز الاختلاف كذلك في التحكم في المحتوى الإعلامي؛ إذ تحتكر المؤسسات الإعلامية الكبرى في الوسائط التقليدية عملية إنتاج المحتوى وتحريره وبثه، وفق سياسات تحريرية واقتصادية واضحة، ما يجعل تدفق المعلومات خاضعا للرقابة والانتقاء المؤسسي. أما في الوسائط الجديدة، فقد انتقل جزء كبير من سلطة التحكم إلى المستخدمين والجماعات الرقمية، حيث بات الأفراد قادرين على إنتاج المحتوى ونشره دون وساطة مؤسسية، وهو ما أسهم في كسر احتكار الخطاب الإعلامي وفتح المجال لتعدد الأصوات والتمثيلات، رغم ما يرافق ذلك من إشكاليات تتعلق بالمصداقية والضبط(حسين، 2018).

أما من حيث زمن النشر والتداول، فتتسم الوسائط التقليدية بإيقاع زمني دوري ومحدد، يرتبط بمواعيد البث أو الطباعة، ما يجعل وصول المعلومات مرتبطا بسياقات زمنية ثابتة نسبيا. في المقابل، تتميز الوسائط الجديدة بالفورية والآنية، حيث يتم نشر المحتوى وتداوله في الزمن الحقيقي، مع إمكانية التحديث المستمر والتفاعل اللحظي، الأمر الذي غير مفهوم الخبر ذاته، وأعاد تشكيل العلاقة بين الزمن والإعلام والجمهور.

تجلى الفرق أيضا في طبيعة الجمهور؛ ففي الوسائط التقليدية ينظر إلى الجمهور بوصفه كتلة متجانسة من المتلقين السلبيين، تُقاس فاعليتهم غالبا بمؤشرات المشاهدة أو التوزيع. أما في الوسائط الجديدة، فقد تحول الجمهور إلى فاعل أساسي في العملية الاتصالية، يشارك في إنتاج المحتوى، وتوجيه النقاش العام، وصناعة الرأي، وهو ما أفرز مفاهيم جديدة مثل «الجمهور المنتج» بما يعكس تحولات عميقة في البنية الاجتماعية للإعلام.

ومن زاوية الحدود الجغرافية، ترتبط الوسائط التقليدية عادة بإطار الدولة الوطنية، سواء من حيث البث أو التنظيم القانوني أو الجمهور المستهدف، ما يجعل تأثيرها محكوما بحدود سياسية وثقافية واضحة. في المقابل، تعمل الوسائط الجديدة داخل فضاء رقمي عابر للحدود، يتجاوز القيود الجغرافية والسيادية، ويتيح تواصلا عالميا مباشرا، وهو ما أسهم في تعميق ظواهر العولمة الإعلامية والتداخل الثقافي (عياد، 2019).

وأخيرا، يبرز التمايز في شكل الرسالة الإعلامية؛ إذ تعتمد الوسائط التقليدية غالبا على الفصل بين الأشكال التعبيرية، حيث يقدم النص، أو الصورة، أو الصوت بشكل منفصل وفق طبيعة الوسيلة. أما الوسائط الجديدة، فتعتمد على الدمج بين النص والصورة والصوت والفيديو والروابط التشعبية في رسالة واحدة متعددة الوسائط، ما يعزز من قوة التأثير، ويغير أنماط التلقي والفهم، ويجعل التجربة الإعلامية أكثر تفاعلية وغنى دلاليا.

1 - 5- إشكاليات مرتبطة بالوسائط الجديدة:

- **التحقق من المعلومة ومصداقية المحتوى:**

أفرزت الوسائط الجديدة بيئة إعلامية مفتوحة ألغت إلى حد كبير دور حارس البوابة الذي كان تمارسه المؤسسات الإعلامية التقليدية، ما أدى إلى تضخم المحتوى غير الموثوق، وانتشار الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة. وتفاقم سرعة التداول، وخاصية المشاركة الفورية، والخوارزميات المعتمدة على التفاعل، من صعوبة التحقق، حيث يُمنح الانتشار أولوية على الدقة. كما أسهم تداخل الصحافة المواطنية مع الإعلام المهني في إرباك معايير المصداقية والموضوعية، ما جعل المتلقي فاعلًا في إنتاج وترويج المعلومة دون امتلاك أدوات نقدية كافية.

- **الاستعمال المفرط وتأثيره على الصحة النفسية والاجتماعية:**

أدى الاستخدام المكثف للوسائط الرقمية إلى بروز أنماط سلوكية جديدة، من أبرزها الاعتماد المفرط والإدمان الرقمي، خاصة لدى فئة الشباب. وترتبط هذه الظاهرة باضطرابات نفسية مثل القلق،

والاكتئاب، وتدني تقدير الذات، إضافة إلى العزلة الاجتماعية وتراجع جودة العلاقات الواقعية. كما يؤثر المحتوى المتدفق على القدرة على التركيز والانتباه، ويعيد تشكيل أنماط التفاعل الاجتماعي وقيم التواصل الإنساني، في ظل هيمنة التواصل الافتراضي على حساب التفاعل الوجاهي.

- **التحكم الخوارزمي في الرأي العام:**

تعتمد منصات الوسائط الجديدة على خوارزميات ذكية تقوم بترتيب المحتوى وفق اهتمامات المستخدم وسلوكه الرقمي، حيث يتعرض الفرد لآراء متجانسة تعزز قناعاته المسبقة. هذا التحكم غير المرئي يحد من التعددية الفكرية، ويؤثر في تشكيل الرأي العام، بل ويمكن توظيفه سياسيا واقتصاديا للتلاعب بالاتجاهات والميول الجماعية، ما يطرح إشكالات أخلاقية وديمقراطية عميقة.

- **الفجوة الرقمية بين الأجيال والمناطق:**

رغم الانتشار الواسع للوسائط الجديدة، لا يزال الولوج إليها واستخدامها غير متكافئ، سواء بين الأجيال أو بين المناطق الحضرية والريفية، أو بين الدول المتقدمة والنامية. وتتجاوز الفجوة الرقمية البعد التقني (توفر الأجهزة والإنترنت) إلى بعد معرفي وثقافي يتمثل في ضعف الكفاءات الرقمية والقدرة على الاستخدام النقدي والآمن. وتؤدي هذه الفجوة إلى تعميق أشكال الإقصاء الاجتماعي والتعليمي، وتحدّ من فرص المشاركة الفعالة في مجتمع المعلومات.

- **إشكالية الخصوصية وحماية البيانات الشخصية:**

تعتمد المنصات الرقمية على جمع وتحليل البيانات الشخصية لأغراض تجارية أو أمنية. وغالبا ما يتم ذلك دون وعي كاف من المستخدمين بحجم البيانات المتداولة أو بطرق استغلالها. وقد أدى هذا الوضع إلى تصاعد المخاوف المرتبطة بالمراقبة الرقمية، وانتهاك الحياة الخاصة، وتسليع المعطيات الشخصية، ما يستدعي أطرا قانونية وأخلاقية صارمة، إلى جانب تعزيز الثقافة الرقمية والوعي الحقوقي لدى الأفراد.

2. الاتصال الأسري:

2 - 1 - تعريفه:

الاتصال الأسري (Family Communication) هو أحد المفاهيم المركزية في علم الاجتماع والاتصال، يشير إلى العملية التفاعلية المستمرة التي يتم من خلالها تبادل المعلومات، المشاعر، القيم، والتوجيهات بين أفراد الأسرة بهدف تحقيق الفهم، التماسك، والتكيف الاجتماعي داخل المنظومة العائلية (Koerner & Fitzpatrick, 2002). إنه ليس مجرد تبادل كلامي، بل نسق من التفاعلات الرمزية والاجتماعية التي تنظم العلاقات داخل الأسرة وتسهم في بناء هوية جماعية مشتركة.

الاتصال الأسري هو عملية رمزية ديناميكية، تُستخدم لبناء العلاقات، ونقل المعاني، وصيانة التوازن والتماسك داخل الأسرة في مواجهة التغيرات الاجتماعية والبيئية (Galvin, Braithwaite, & Schrodt, 2015).

2 - 2 - طبيعة الاتصال الأسري:

الاتصال الأسري هو اتصال إنساني مستمر ومتعدد الأبعاد، يتميز بما يلي:

- ✓ الاستمرارية: لا يتوقف، فهو يحدث يوميًا عبر أنشطة الحياة اليومية.
- ✓ الشمولية: يشمل التواصل اللفظي، وغير اللفظي (النظرات، الإيماءات، الصمت، نبرة الصوت).
- ✓ التبادلية: كل فرد يؤثر ويتأثر، فالاتصال داخل الأسرة دائري وليس خطي.
- ✓ القيمية الوظيفية: يعكس القيم الأسرية والاجتماعية، ينظم الأدوار داخل الأسرة (الأب الأم الأبناء...
- ✓ تفاعلية رمزية: كل تصرف أو كلمة تحمل رموزا ودلالات تتجاوز المعنى الظاهري (مثل الصمت العقابي أو العناق كرمز دعم).
- ✓ الهرمية المرنة: رغم وجود تفاوت في السلطة والسن والأدوار داخل الأسرة، إلا أن الاتصال الأسري الفعال يقوم على مرونة هذه الهرمية وإمكانية التفاوض والحوار.
- ✓ التأثر بالسياق الثقافي والتكنولوجي: لا ينفصل الاتصال الأسري عن السياق الثقافي والاجتماعي والتكنولوجي، حيث أعادت الوسائط الرقمية تشكيل أنماط الحوار الأسري، سواء عبر التقارب الافتراضي أو بروز أشكال من الصمت والتباعد داخل الفضاء المنزلي.

2 - 3 - وظائف الاتصال الأسري:

الوظيفة	التوضيح	مثال واقعي
التربوية	نقل القيم والمعايير الاجتماعية من جيل إلى آخر	كشرح الآباء معنى الصدق أو التعاون
العاطفية	التعبير عن الحب، الدعم، الانتماء	الإطمئنان على الأبناء برسالة أو مكالمة
التنظيمية	تنظيم الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة	الحوار حول توزيع المهام المنزلية
الثقافية	الحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية	العائلة المغتربة التي تتحدث لغتها الأم في البيت حفاظا عليها
الاجتماعية	بناء التماسك والعلاقات الداخلية والخارجية	دعوة الأقارب أو المشاركة في المناسبات العائلية
الوقائية	مواجهة الضغوط والمشكلات عبر الحوار	مناقشة مشكلة انحراف أو إدمان أحد الأبناء

جدول رقم (5): يوضح وظائف الاتصال الأسري

2 - 4 - أنماط الاتصال الأسري:

بحسب الأدبيات (Koerner & Fitzpatrick)، يمكن تصنيف الاتصال الأسري إلى أربعة أنماط رئيسية:(Koerner & Fitzpatrick, 2002)

- النمط التشاركي Pluralistic Family: يقوم على الحوار المفتوح والمناقشة. فهو يشجع الأبناء على التعبير عن آرائهم بحرية.
- النمط المتشاور Consensual Family: يجمع بين الحرية والتوجيه الأبوي، حيث تُسمع آراء الأبناء لكن القرار النهائي بيد الكبار. مثال بعض الأسر العربية الحديثة التي توازن بين التقاليد والانفتاح.
- النمط الحامي أو السلطوي Protective Family: يقوم على الطاعة والانضباط الصارم دون نقاش.
- النمط المنفصل أو المتراخي Laissez-faire Family: يتميز بضعف التواصل وقلة الحوار وضعف الروابط. مثال ذلك بعض الأسر الغربية المعاصرة التي يعيش أفرادها بشكل مستقل رغم وجودهم في بيت واحد.

2 - 5 - أهمية الاتصال الأسري في المجتمع الرقمي:

- الحفاظ على التماسك الأسري رغم التحولات الرقمية
- الوقاية من التفكك الناتج عن الانغلاق الرقمي
- توجيه الأبناء نحو الاستخدام الرشيد للوسائط الجديدة
- بناء قيم مشتركة داخل الأسرة الرقمية Digital Family
- تحقيق التوازن بين التواصل الافتراضي والوجهي

2 - 6 - اختلال الاتصال الأسري Communication Breakdown:

يحدث عندما تضعف قنوات الحوار الواقعي، أو يساء استخدام الوسائط الرقمية، مما يؤدي إلى:

* سوء الفهم المتكرر بسبب ضعف التواصل الوجهي والعاطفة الحية
* القرب الاتصالي مقابل البعد العاطفي أو ضعف الترابط العاطفي
* عزلة رقمية داخل البيت وانغلاق كل فرد في فقاعة رقمية خاصة به
* الإدمان الرقمي والقلق الرقمي بسبب الخوف من فقدان الاتصال أو تأخر الرد من أحد أفراد العائلة
* تآكل الضبط القيمي والتربوي
* التسليع الإعلامي للعائلة بتحويل الأسرة إلى محتوى ترفيهي لجذب المتابعين.

3. التداخل بين مفهومي "الوسائط الجديدة والاتصال الأسري":

3 - 1 - تحديد العلاقة بينهما:

تعد العلاقة بين الوسائط الجديدة والاتصال الأسري علاقة جدلية وتفاعلية، تجمع بين التكامل والتناقض في آن واحد. فالتكنولوجيا أصبحت وسيطا رئيسيا في بناء التواصل العائلي، وأداة لإدارة الحياة اليومية. لكنها في الوقت ذاته تخلق تحديات جديدة في مجالات الحوار، الخصوصية، الرقابة، والهوية.

فالوسائط الجديدة لم تعد مجرد أدوات تقنية مساعدة، بل أصبحت بيئة اتصالية كاملة يعيش داخلها أفراد الأسرة، ويعيدون من خلالها تنظيم علاقاتهم (طرف ثالث في الحوار الأسري)، وتعبيرهم العاطفي، وإدارة يومهم، وتربيتهم للأبناء (قسوم، 2019). فالوسائط الجديدة وسّعت فضاء التواصل الأسري من الحيز المادي إلى الحيز الافتراضي، فأصبح لدينا اتصال هجين (Hybrid Communication) يجمع بين التفاعل الواقعي والافتراضي (Baym, 2015).

لكن في المقابل، أفرز هذا التحول مشكلات جديدة تمس بنية الحوار الداخلي، توزيع السلطة داخل الأسرة، حدود الخصوصية، وأنماط التنشئة، مما يجعل العلاقة بين المفهومين علاقة دينامية ومعقدة (شقير، 2016).

3 - 2 - مظاهر تأثير الوسائط الجديدة على الاتصال الأسري:

- تعزيز التواصل والتقارب العاطفي: فمكالمات الفيديو اليوم جمعت بين الأجيال المغتربة، حيث نجد مجموعات العائلة في واتساب أصبحت مجلسا افتراضيا للتشاور وتبادل الصور والتهاني، فكثير من الآباء يستخدمون الوسائط للحفاظ على الترابط العائلي.
- تحول في أنماط التواصل وتآكل الحوار الوجهي: فالجميع مجتمع على طاولة وقاعة واحدة لكن الكل وفي نفس الوقت خارج المكان ومنشغل بحياة وعوالم أخرى "تحول في مفهوم الزمن العائلي". وهو ما أكدته عديد الدراسات بين الآباء والأبناء التي توصلت إلى أن نسبة التواصل بين الطرفين تراجعت بنسب كبيرة. فالوسائط قربت المسافات الجغرافية لكنها وسّعت المسافات العاطفية. (بن عبد الله، 2020)
- التحول في السلطة الأبوية: فالأب لم يعد المصدر الوحيد للمعلومة أو التوجيه، لأن الأبناء يحصلون على المعرفة من الإنترنت. مما أدى لظهور السلطة الرقمية للطفل الماهر تكنولوجيا على والديه، مما جعل الأسرة الحديثة تعرف إعادة تفاوض حول السلطة بين الأجيال.
- تحول في القيم الأسرية: فالوسائط الجديدة ساهمت في بروز قيم رقمية مثل:

ـ الشفافية والمشاركة: بنشر تفاصيل الحياة اليومية (المناسبات، الصور)

ـ الخصوصية الأسرية الرقمية: تفاوض بين أفراد الأسرة على ما ينشر، لدرجة أصبح النشر العائلي ظاهرة جديدة تثير نقاشا حول القيم والحياء الاجتماعي. وأصبح من المراهقين من يقولون إنهم يشعرون بأن خصوصيتهم تُنتهك من قبل آبائهم على الإنترنت من خلال مراقبتهم لهم.

ـ المواطنة الرقمية: احترام الآخر داخل العائلة الافتراضية.

- التفاوت الجيلي والتقني: فالجيل الرقمي يتقن الوسائط أكثر من الجيل التقليدي. هذا يؤدي إلى فجوة معرفية وقيمية داخل الأسرة. فالأب يرى في الإنترنت خطر أخلاقي، بينما يراه الابن فضاء حرية وهوية.

3 - 3 - الجوانب الإيجابية والسلبية للتداخل بين الوسائط الجديدة والاتصال الأسري:

البعد	الآثار الايجابية	الآثار السلبية
العلاقات الأسرية	التواصل المستمر والعلاقات العابرة للمكان وتقوية الروابط رغم البعد الجغرافي "العائلة الشبكية"	ضعف التفاعل الوجهي والعزلة الرقمية،
الوظيفة التربوية	تنويع مصادر المعرفة للأبناء فالوسائط أصبحت شريكًا قويًا في تشكيل قيم الأبناء	فقدان السيطرة الأبوية وظهور قيم موازية
الوظيفة العاطفية	تسهيل التعبير عن المشاعر عبر الرسائل والمكالمات	تواصل سطحي دون عمق وجداني حميمي "برود المشاعر"
الهوية العائلية	بناء هوية وذاكرة رقمية للأسرة عبر الصور والمحتوى المشترك	تآكل الخصوصية وتحويل الحياة العائلية إلى عرض اجتماعي

جدول رقم (6): يوضح الجوانب الإيجابية والسلبية للتداخل بين الوسائط الجديدة والاتصال الأسري

3 - 4 - التفسير النظري للتداخل بين الوسائط الجديدة والاتصال الأسري:

نجد العديد من النظريات المفسرة والمحددة وفقها العلاقة التي تجمع بين المتغيرين الوسائط الجديدة والاتصال الأسري، منها:

- ❖ نظرية الاستخدامات والإشباعات؛ تفسر استخدام أفراد الأسرة الوسائط لإشباع حاجات التواصل والانتماء (اختلاف الدوافع بين الأبناء والآباء في الاستخدام)، لكنها أحيانًا تخلق اعتمادًا مفرطًا عليها.
- ❖ نظرية التفاعل الرمزي التي ترى أن الرموز الرقمية (الايموجي، الرسائل، الصور) أصبحت أدوات جديدة للتعبير العاطفي داخل الأسرة، فالمعاني تتشكل من خلال التفاعل الرقمية.
- ❖ نظرية الفجوة الرقمية داخل الأسرة توضح الفروق في الكفايات التقنية بين الآباء والأبناء وتأثيرها على الحوار والتفاهم، فاختلاف الاستخدام بين الأجيال يولد صراعا أو سوء فهم.
- ❖ نظرية إعادة بناء المجال الحميمي والتي طرحها Anthony Giddens، وتفيد بأن الوسائط الجديدة أعادت تعريف مفهوم الحميمية عبر التفاعل الافتراضي المستمر.

3 - 5- نحو تواصل أسري رقمي متوازن:

للوصول تحقيق تواصل أسري رقمي متوازن لا بد من:

- ✓ إدماج التربية الإعلامية الرقمية في المناهج التعليمية وداخل الأسرة؛ بمحو الأمية الرقمية للآباء، وتعليم الأبناء كيف يفكرون نقديا أمام الشاشة لا كيف يتجنبونها فقط.
- ✓ إقرار اتفاق عائلي للاستخدام يحدد أوقات وأهداف الوسائط.
- ✓ التمييز بين الاتصال الرقمي والحميمي الواقعي.
- ✓ تشجيع الأنشطة المشتركة الواقعية من نقاشات ومناسبات ورحلات
- ✓ الاستفادة من الوسائط في التعليم والتثقيف الأسري وتحويلها من أدوات استهلاك إلى أدوات انتاج مشترك.
- ✓ الحوار المستمر والحفاظ على القيم الثقافية المحلية والخصوصية في بيئة عالمية رقمية.
- ✓ القيام بدراسات علمية واسعة ومعمقة والتوصل إلى اعتماد تطبيقات ونماذج ناجحة، كمبادرة " Digital Parenting" في السعودية لتدريب الأسر على التفاعل الآمن والمتوازن عبر الوسائط.

في الأخير، يمكن القول أن الوسائط الجديدة ليست في ذاتها تهديدًا للأسرة، بل عامل تغيير ثقافي يفرض إعادة بناء نموذج جديد من الاتصال العائلي. فالأسرة المعاصرة تواجه تحديا مزدوجا بين أن تستفيد من التكنولوجيا دون أن تفقد إنسانيتها، وأن تحوّل الشاشة من حاجز يفصل الأفراد إلى جسر يربطهم على أساس الحوار، الوعي، والمشاركة.

المحاضرة رقم 2 - 2

التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية في ظل الوسائط الجديدة

يشكل التفاعل الاجتماعي إحدى اللبنات الأساسية في بناء المجتمع، إذ يعد الإطار الذي من خلاله تنشأ العلاقات بين الأفراد وتتحدد الأدوار الاجتماعية. غير أن ظهور الوسائط الجديدة قد أحدث تحولا عميقًا في طبيعة هذا التفاعل، حيث انتقل الإنسان من بيئة وجاهية مادية إلى بيئة افتراضية رقمية تتوسطها الشاشات والتطبيقات والشبكات التفاعلية.

لقد أصبحنا نعيش اليوم في ما يمكن تسميته بـ"الفضاء الاجتماعي الشبكي"، حيث يندمج الواقعي بالافتراضي، ويصبح الاتصال البشري متشابكا مع أنظمة رقمية معقدة تعيد تشكيل أنماط العلاقات والقيم. هذا التحول لا يعتبر مجرد تطور تكنولوجي، بل هو تحول أنثروبولوجي واجتماعي يمس جوهر العلاقات الإنسانية. فالعلاقات التي كانت تبنى سابقا على التفاعل الوجاهي والتقارب المكاني، أصبحت تدار اليوم في فضاءات رقمية عابرة للمكان والزمان.

من هنا تبرز إشكالية المحاضرة؛ كيف أعادت الوسائط الجديدة تشكيل طبيعة التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية؟ وما انعكاسات ذلك على البنية الاجتماعية والقيم الإنسانية؟

1 - مفهوم التفاعل الاجتماعي في البيئة الرقمية:

التفاعل الاجتماعي هو العملية التي يتم من خلالها تبادل الرموز والسلوكيات بين الأفراد داخل المجتمع، بما يسمح ببناء أنماط تنظيمية وقيمية مشتركة فهو عملية دينامية تنتج المعاني وتعيد إنتاجها في إطار تواصلي. في السياق الرقمي، يصبح هذا التفاعل وسيطا تكنولوجيا يعتمد على أدوات اتصال إلكترونية تسمح بتبادل الرسائل النصية، والصور، والمقاطع السمعية والبصرية، مما يخلق فضاء تفاعليا جديدا متحررا من الإكراهات المكانية والزمانية (Turkle, 2011).

يعرف التفاعل الاجتماعي أيضا، بأنه عملية دينامية مستمرة تقوم على تبادل الأفعال وردود الأفعال والرموز والمعاني بين الأفراد والجماعات داخل نسق اجتماعي معين، بما يسهم في بناء العلاقات الاجتماعية، وتشكيل القيم والمعايير، وإعادة إنتاج النظام الاجتماعي (عبد الباسط، 2012). ويرى البعض أن التفاعل الاجتماعي في البيئة الرقمية نمط مستحدث من التفاعل الإنساني يتم عبر وسائط الاتصال الرقمية، حيث تستبدل العلاقات المباشرة بعلاقات افتراضية قائمة على التبادل الرمزي والتواصل التفاعلي، بما يسمح بتكوين شبكات اجتماعية جديدة تتجاوز حدود الزمان والمكان (علي، 2018).

يقصد بالتفاعل الاجتماعي الرقمي مجموع العمليات الاتصالية التي تحدث بين المستخدمين داخل الفضاءات الرقمية، اعتمادا على أدوات تكنولوجية تفاعلية، تتيح إنتاج المعنى بشكل جماعي، وتحول المتلقي من عنصر سلبي إلى فاعل مشارك في العملية الاتصالية (بن مرزوق، 2020).

يعرف "بلومر" التفاعل الاجتماعي بأنه عملية مستمرة من التفاعل الرمزي، يتم من خلالها إنتاج المعاني وتفسيرها عبر التواصل بين الأفراد، حيث لا تعد المعاني ثابتة، بل تبنى وتعاد صياغتها داخل سياقات تفاعلية متغيرة (Blumer, 1969).

تشير "شيري توركل" إلى أن التفاعل الاجتماعي في البيئة الرقمية يتم عبر وسائط تكنولوجية تعيد تشكيل أنماط التواصل الإنساني، حيث يصبح التفاعل أكثر كثافة، لكنه أقل عمقا أحيانا، وتستبدل العلاقات الوجاهية بعلاقات mediated تعتمد على الشاشات. (Turkle, 2011)

يعرف "كاستلز" التفاعل الاجتماعي الرقمي بأنه شكل من أشكال التفاعل الشبكي الذي يتم داخل مجتمع الشبكة، حيث تنتج العلاقات الاجتماعية وتدار عبر بنى رقمية، وتصبح التكنولوجيا وسيطا أساسيا في تنظيم التفاعل والمعنى والسلطة (Castells, 2010).

وعليه يمكن القول؛ أن التفاعل الاجتماعي في البيئة الرقمية هو عملية اتصالية دينامية قائمة على التبادل الرمزي بين الأفراد عبر وسائط رقمية تفاعلية، تُمكن من إنتاج المعاني وبناء العلاقات الاجتماعية داخل فضاءات افتراضية تتجاوز القيود المكانية والزمانية، وتعيد تشكيل أنماط التواصل والقيم الاجتماعية في المجتمع المعاصر.

2 ـ خصائص التفاعل الاجتماعي الرقمي:

يتميز التفاعل في الوسائط الجديدة بعدة سمات تميزه عن التفاعل الوجاهي التقليدي:

- الافتراضية: غياب الحضور الجسدي واستبداله بحضور رمزي أو بصري.
- اللاتزامن: إمكانية التفاعل دون تزامن زمني (كالرد لاحقا على رسالة أو تعليق).
- التفاعلية الفورية: إمكانية الرد أو التفاعل لحظيًا (الإعجاب، التعليق، المشاركة).
- التعددية: انفتاح التفاعل على جمهور واسع ومتعدد الثقافات.
- الهجنة: المزج بين الرموز اللفظية والبصرية (النصوص، الصور، الرموز التعبيرية). مثال كل ذلك؛ مجموعات "WhatsApp" مثلا الجامعية تمثل فضاء تفاعليا رقميا تعاد فيه أنماط التواصل الجماعي التقليدي عبر وسائط رمزية (الرموز، الرسائل الصوتية، الصور)، مما يخلق "جماعة رقمية" تتفاعل وفق قواعدها الخاصة.

3 ـ تحولات العلاقات الاجتماعية في ظل الوسائط الجديدة:

3. 1. إعادة تشكيل مفهوم الصداقة والانتماء:

عرف مفهوم الصداقة في المجتمع التقليدي ارتباطا وثيقا بعوامل القرب المكاني، والتفاعل المباشر، والاستمرارية الزمنية، غير أن الوسائط الجديدة أعادت صياغة هذا المفهوم على أسس مختلفة، حيث أصبحت الصداقة الرقمية تقوم على الاهتمامات المشتركة، والتفاعل الرمزي، والتواصل المتكرر عبر المنصات الرقمية، دون اشتراط اللقاء الفيزيقي أو المعرفة السابقة. يرى "باومان" أن العلاقات في العصر الرقمي اتسمت بالسيولة، إذ أصبحت أكثر مرونة وأقل التزاما، وقابلة للتشكل والتفكك بسرعة، وهو ما ينطبق على الصداقات الرقمية التي يسهل إنشاؤها وإنهاؤها بضغطة زر (Bauman, 2013). كما يشير "توركل" إلى أن هذه الصداقات تمنح إحساسا بالارتباط دون أعباء العلاقة العميقة، ما يجعلها جذابة، خاصة لدى الشباب (Turkle, 2011).

أما الانتماء الاجتماعي، فقد شهد بدوره تحولا جوهريا؛ إذ لم يعد محصورا في الجماعات التقليدية (الأسرة، القبيلة، الحي، الأمة)، بل توسع ليشمل مجتمعات افتراضية تتشكل حول الاهتمامات والهويات الرمزية المشتركة. ويؤكد "كاستلز" أن هذه التحولات تعكس بروز "مجتمع الشبكة" الذي يعيد إنتاج الانتماء داخل فضاءات رقمية عابرة للحدود (Castells, 2010). وفي السياق الجزائري، يمكن ملاحظة مثلا انخراط واسع للشباب في مجموعات رقمية عبر فيسبوك وتلغرام تهتم بالتاريخ الوطني، أو التنمية الذاتية، أو ريادة الأعمال والعمل الحر، ما يخلق شعورا بالانتماء إلى جماعة رقمية تتجاوز الإطار الجغرافي الوطني، وتعيد تشكيل الهوية الاجتماعية على أساس معرفي ورمزي أكثر منه مكاني (بن عيسى، 2021).

3. 2. الأسرة الرقمية وإعادة إنتاج الروابط الأسرية:

أثرت الوسائط الجديدة بشكل مزدوج على بنية الأسرة والعلاقات داخلها؛ فمن جهة، أسهمت في تعزيز التواصل الأسري عبر المسافات، خاصة في ظل الهجرة، والاغتراب، وضغوط العمل، حيث وفرت تطبيقات المراسلة ومكالمات الفيديو إمكانات تواصل يومي لم تكن متاحة سابقا. تشير "بايم" إلى أن الوسائط الرقمية مكنت الأسر من الحفاظ على نوع من الاستمرارية العاطفية رغم البعد المكاني، وهو ما أطلقت عليه مفهوم الحضور المتصل Connected Presence، حيث يكون الأفراد متصلين دائما افتراضيا حتى في غيابهم الفيزيقي (Baym, 2015). وفي الأسر المغتربة، يعد التواصل عبر الفيديو وسيلة أساسية للحفاظ على الروابط الوجدانية ونقل القيم العائلية للأبناء، غير أن بعض الباحثين يؤكدون أن هذا

النمط من التواصل، رغم أهميته، لا يعوض بالكامل التفاعل الحسي المباشر الذي يعد عنصرا جوهريا في التنشئة الاجتماعية (Giddens, 2013).

غير أن هذا الحضور الرقمي لا يخلو من آثار سلبية؛ إذ لاحظت دراسات عديدة أن كثافة الاتصال الرقمي داخل الأسرة قد تترافق مع تراجع جودة التفاعل الوجاهي، وضعف الحوار العميق، وتشتت الانتباه أثناء اللقاءات العائلية، نتيجة الانغماس في الهواتف الذكية والمنصات الاجتماعية (الزعبي، 2019).

3. 3. العلاقات المهنية والمجتمعية:

في المجال المهني، أحدثت الوسائط الجديدة تحولا نوعيا في أنماط بناء العلاقات وفرص العمل، حيث أسهمت منصات مثل LinkedIn وTwitter وFreelance Platforms في توسيع الشبكات المهنية، وظهور ما يعرف بالرأس المال الاجتماعي الرقمي، الذي يقوم على عدد الروابط، وقوة التفاعل، ومستوى الحضور الرقمي. يرى "بورديو" أن رأس المال الاجتماعي يتمثل في مجموع الموارد المرتبطة بالانتماء إلى شبكة علاقات، غير أن هذا المفهوم في البيئة الرقمية أصبح أكثر ارتباطا بالظهور الرقمي والقدرة على إدارة العلاقات عبر المنصات (Bourdieu, 1986). وفي هذا السياق، لم تعد الثقة المهنية تبنى فقط على الخبرة المباشرة، بل على السمعة الرقمية (Digital Reputation)، مثل التوصيات، وعدد المتابعين، وسجل التفاعل المهني. كما أسهمت الوسائط الجديدة في تعزيز المشاركة المجتمعية الرقمية، من خلال الحملات الإلكترونية، والعمل التطوعي الرقمي، والنقاشات العامة عبر المنصات، غير أن هذه المشاركة تظل في كثير من الأحيان سطحية أو ظرفية.

4 ـ الأبعاد الايجابية للتفاعل الاجتماعي الرقمي:

- ✓ **توسيع دوائر الاتصال والتضامن:**

الوسائط الجديدة أتاحت تواصلا عالميا شاملا، وأعادت تعريف مفهوم "القرب الاجتماعي". فالقرب لم يعد مرتبطًا بالمسافة الفيزيائية، بل بالاتصال المستمر عبر الشبكة. كما ساعدت على إنشاء شبكات تضامن اجتماعي رقمية، خصوصا أثناء الأزمات والكوارث. فخلال جائحة كوفيد-19 مثلا؛ شكلت منصات Facebook وTwitter فضاء لتبادل المعلومات الطبية وتنظيم حملات المساعدة والتبرع في الجزائر وعدة بلدان عربية.

✓ **دعم الحراك المدني والمجتمعي:**

أصبحت الوسائط الجديدة أداة للتعبئة الاجتماعية والسياسية، وساهمت في بروز ما يعرف بقوة التنظيم بدون مؤسسات. فالهاشتاغات والحملات الرقمية أصبحت أدوات للتأثير في الرأي العام وصناعة النقاشات حول قضايا مجتمعية وإنسانية. مثل ما حدث مع الحركات الشبابية والربيع العربي في العديد من الدول العربية أين استخدمت الوسائط الرقمية لتنظيم المظاهرات السلمية والتعبئة الجماهيرية، ما أظهر الدور الحاسم للاتصال الشبكي في تشكيل الوعي الجمعي.

✓ **الحفاظ على الهوية الثقافية عبر الفضاء الرقمي:**

يتيح الفضاء الرقمي إمكانات واسعة لتأكيد الهوية المحلية والوطنية عبر إنتاج محتوى ثقافي بلغات ولهجات محلية. مما جعل المنصات الاجتماعية تتحول إلى فضاءات "إعلام مواز" يعكس الثقافة الشعبية غير الممثلة في الإعلام التقليدي. كانتشار قنوات يوتيوب توثق التراث الشعبي والطبخ والموسيقى المحلية مما يساهم في الحفاظ على الذاكرة الثقافية وإعادة إحياء الهوية الوطنية عبر وسائط رقمية.

5 ـ التحديات والآثار الاجتماعية السلبية:

- **العزلة الرقمية والاغتراب الاجتماعي:**

رغم كثافة الاتصالات عبر الوسائط الجديدة، إلا أن الدراسات تشير إلى أن العديد من الأفراد يعانون من العزلة الرقمية، أي الشعور بالوحدة رغم التواصل الدائم. فالعلاقات الرقمية رغم وفرتها، إلا أنها تفتقر إلى العمق العاطفي والدفء الإنساني الذي يميز التفاعل الوجاهي. تسمى هذه الظاهرة بـ "معا لكن وحيدون Alone Together"، حيث يعيش الإنسان محاطا بشبكة من العلاقات الافتراضية دون أن يجد القرب النفسي الحقيقي.

- **تزييف الهوية والثقة الافتراضية:**

أحد أبرز التحديات ضعف مصداقية الهوية الرقمية، حيث يمكن لأي شخص أن يبني صورة افتراضية مختلفة عن ذاته الواقعية. يؤدي ذلك إلى ظواهر اجتماعية جديدة مثل الخداع الإلكتروني، والابتزاز العاطفي، والعلاقات الوهمية.

- **الإدمان التفاعلي وفقدان مهارات التواصل:**

الاستخدام المفرط للوسائط يؤدي إلى إدمان رقمي يفقد معه الفرد القدرة على التواصل الواقعي، وينشأ ما يسمى بـ"الانسحاب الاجتماعي الافتراضي". وتشير دراسات إلى أن هذا النمط يزداد بين المراهقين والشباب الجامعيين، ما يهدد بتآكل المهارات الاجتماعية الأساسية مثل الحوار والإنصات.

6 ـ التفاعل الاجتماعي كظاهرة سوسيولوجية رقمية:

يشكل التفاعل الاجتماعي في العصر الرقمي ظاهرة سوسيولوجية جديدة تستوجب إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للاتصال والعلاقات الاجتماعية. فمع التحول نحو ما يسميه "كاستلز Castells" بالمجتمع الشبكي، لم يعد التفاعل الإنساني مقيدًا بالمكان والزمان، بل أصبح يتم عبر فضاءات رقمية عابرة للحدود، حيث تتداخل الذوات والأدوار والهويات في زمن واحد وشاشة واحدة (Castells, 2010).

هذا التحول لم يغير فقط وسائط التفاعل، بل أعاد تشكيل بنية المجتمع ذاته من خلال خلق أنماط جديدة من الروابط الاجتماعية تتأسس على الاتصال المستمر والمرونة الرمزية أكثر من الالتزام البنيوي. يشير "باري ويلمان Wellman" إلى أن المجتمع المعاصر يعيش مرحلة الفردانية الشبكية Networked Individualism التي يتحول فيها الفرد من عضو في جماعة مغلقة إلى محور لشبكات مفتوحة يديرها بنفسه وفق مصالحه ورغباته واهتماماته.

بهذا المعنى، لم يعد التفاعل الاجتماعي نتيجة لانتماء جماعي مسبق، بل أصبح فعل اختيار فردي يتم داخل بيئات رقمية تتيح للفرد بناء ذاته وتوسيع علاقاته أو تقليصها وفق منطق المنفعة الرمزية أو الاجتماعية. ويبرز هذا التحول بوضوح في الممارسات اليومية لمستخدمي الشبكات الاجتماعية، حيث يتشكل التواصل حول الاهتمامات والقضايا المشتركة لا حول الانتماءات التقليدية كالأسرة أو الحي.

من منظور سوسيولوجي، يمكن القول أن التفاعل الرقمي قد أسس لنمط جديد من العلاقات يتسم بالتمثيل الرمزي للذات، إذ يعرض الأفراد ذواتهم عبر صور ونصوص ومنشورات تسعى إلى تحقيق اعتراف اجتماعي رقمي (Digital Recognition) أكثر من تحقيق تواصل وجداني مباشر. هذه الممارسات أنتجت ما يسميه "بوتنام Putnam" برأس المال الاجتماعي الافتراضي، حيث تقاس المكانة الاجتماعية بعدد المتابعين وحجم التفاعل، مما يعيد تعريف مفاهيم المكانة والانتماء في المجتمعات المعاصرة. كما أن التفاعل الاجتماعي في الفضاء الرقمي يخضع لما أطلق عليه "كاستلز" منطق الشبكة، حيث تسود العلاقات الأفقية والتبادلية على حساب البنى الهرمية والمؤسسية. ووفق هذا المنطق، يتوزع النفوذ الاجتماعي عبر عقد مترابطة لا مركز لها، فيظهر نوع جديد من السلطة قائم على التأثير الرمزي والانتشار المعلوماتي بدل السيطرة التنظيمية.

غير أن هذا الشكل من التفاعل لا يخلو من التناقضات؛ فبينما يوسع المجال الرقمي فرص التواصل والتعبير والمشاركة، فإنه ينتج أيضًا أشكالا من العزلة والانغلاق المعرفي. إذ بينت دراسات "بارايزر Pariser" و"توركل Turkle" أن المستخدمين يعيشون في فقاعات تصفية Filter Bubbles تكرس

التجانس الاجتماعي وتحد من التنوع الثقافي، ما يجعل التفاعل الرقمي أحيانا مجرد تكرار للذات داخل فضاء يبدو منفتحا ظاهريا لكنه مغلق معرفيًا.

وبناء على ذلك، يمكن النظر إلى التفاعل الاجتماعي كظاهرة سوسيولوجية رقمية مزدوجة البعد: فهو من جهة يرمز إلى تحرر الفرد من البنى التقليدية، ومن جهة أخرى يعيد إنتاج أشكال جديدة من الضبط الاجتماعي عبر الخوارزميات والمعايير الثقافية الرقمية. وهنا تتبدى أهمية دراسة هذا التفاعل باعتباره مرآة للتحولات الكبرى التي يشهدها البناء الاجتماعي في زمن الرقمنة، حيث لم يعد المجتمع مجرد تجمع من الأفراد، بل أصبح منظومة من الذوات المتصلة دائمًا (Always Connected Selves) التي تعيد تعريف مفاهيم الانتماء، الهوية، والتضامن داخل فضاء رقمي متحوّل باستمرار.

7 ـ نحو فهم نقدي للتفاعل الرقمي:

إن مقاربة التفاعل الرقمي من منظور سوسيولوجي نقدي تقتضي تجاوز النظرة التبسيطية التي ترى في الوسائط الجديدة مجرد أدوات تقنية للتواصل، نحو فهمها كبنى اجتماعية منتجة للمعنى والسلطة في آن واحد. فكما يشير "بورديو Bourdieu؛ لا يمكن تحليل أي ممارسة اجتماعية بمعزل عن الحقول التي تنتجها وتؤطرها، لأن كل حقل يحمل داخله منطقا خاصا لتوزيع رأس المال الرمزي (Bourdieu, 1986).

من هنا يصبح الفضاء الرقمي حقلا رقميا (Digital Field) تتجسد فيه علاقات القوة والتنافس الاجتماعي من خلال أدوات جديدة هي عدد المتابعين، الإعجابات، المشاهدات، أو مدى الانتشار. فالتفاعل الرقمي ليس بريئا أو طبيعيا، بل يعاد إنتاجه ضمن منطق السوق الرمزي الرقمي الذي يحكمه اقتصاد الانتباه (Attention Economy)، حيث تتحول الرؤية إلى سلطة، والظهور إلى قيمة اجتماعية بحد ذاته. في هذا السياق، تتجلى ما يمكن تسميته برأسمالية التفاعل، أي أن الفعل التواصلي ذاته يختزل في بيانات قابلة للقياس والتداول، فتفقد العلاقات الاجتماعية عمقها الإنساني لتتحول إلى مؤشرات كمية تحدد القيمة الاجتماعية للفرد.

بذلك، يغدو التفاعل الرقمي جزءا من عملية أوسع هي تسليع الذات (Commodification of the Self) داخل فضاء تدار خوارزمياته وفق مصالح اقتصادية لشركات التكنولوجيا الكبرى. وما يبدو في ظاهره تواصلا حرا ومفتوحا، يخفي في باطنه أشكالًا دقيقة من الضبط الرمزي عبر الخوارزميات التي تحدد من يظهر ومن يهمش، ومن يسمع صوته ومن يستبعد من المجال العمومي. وهنا يتقاطع التحليل البورديوي مع مقاربة "فوكو Foucault" للسلطة بوصفها ممارسة موزعة لا مركز لها، تتغلغل في

تفاصيل الحياة اليومية، لتُنتج في الفضاء الرقمي أنماطا جديدة من الرقابة الذاتية والانضباط الاجتماعي (Digital Self-Discipline).

من منظور نقدي، يعيد التفاعل الرقمي إنتاج الفوارق الاجتماعية من خلال توزيع غير متكافئ لرأس المال الرمزي. فالأفراد الذين يمتلكون رصيدا ثقافيا أو تقنيا أعلى، أو حضورا بصريا أكثر جاذبية، يحتلون مكانة رمزية رقمية تؤهلهم لقيادة الرأي والتأثير. وعليه، فإن الفهم النقدي للتفاعل الرقمي لا ينفصل عن تحليل الهيمنة الرمزية التي تمارسها البنى التقنية والثقافية لرأسمالية المنصات. فالوسائط لا تنقل فقط الرسائل، بل تحدد شروط إنتاجها وتلقيها، وبذلك تعيد تشكيل الوعي الاجتماعي ذاته. وعليه فالفضاء الرقمي في جوهره ليس مجالا للحرية المطلقة، بل حقلا للصراع الرمزي تتقاطع فيه المصالح الاقتصادية مع البنى الثقافية والتمثيلات الاجتماعية. من هنا تبرز الحاجة إلى سوسيولوجيا نقدية رقمية تسعى إلى كشف آليات إعادة إنتاج السلطة داخل الشبكات، وتعيد للفاعل الاجتماعي وعيه النقدي بحدود التفاعلات التي يظنها «حرة» وهي في الواقع مبرمجة مسبقًا وفق منطق المنصة وأجندة السوق.

يتضح لنا في نهاية المحاضرة؛ أن الوسائط الجديدة أعادت تشكيل طبيعة التفاعل والعلاقات الاجتماعية بعمق غير مسبوق، إذ لم يعد التواصل الإنساني رهين اللقاءات المادية، بل صار يقوم على منطق الحضور الرقمي الدائم. هذا التحول لم يلغ العلاقات الاجتماعية، بل غير بنيتها ووظائفها، فصارت تقوم على شبكات من الاهتمامات والمصالح، بدل الجماعات التقليدية القائمة على المكان والقرابة. ومع ذلك، فإن هذا التوسع في التفاعل الرقمي أفرز أنماطًا جديدة من الفردانية والعزلة الرمزية، حيث يعيش الأفراد بين تواصل متصل وعلاقات هشة.

إن فهم هذه التحولات يفرض مقاربة سوسيولوجية نقدية متعددة التخصصات، ترى في الوسائط الجديدة ليس مجرد أدوات تقنية، بل قوى اجتماعية وثقافية تعيد إنتاج القيم والروابط في عصر الشبكات. وهكذا، يظل التحدي الأساسي اليوم هو إعادة بناء المعنى الإنساني للتفاعل في عالم رقمي متحول.

المحاضرة رقم 2 - 3

الوسائط الجديدة والتعليم

يشهد التعليم المعاصر تحولا جذريا في بنيته ومناهجه وأدواره، بفعل تطور الوسائط الجديدة التي أعادت صياغة العلاقة بين المعلم والمتعلم والمعرفة. حيث لم يعد التعليم محصورا في جدران المدرسة أو الجامعة، بل أصبح فضاء مفتوحا على الشبكة العالمية، يتداخل فيه التعليم الرسمي مع غير الرسمي، والمباشر مع الافتراضي، والتلقي مع الإنتاج. لقد مثل ظهور التعليم الرقمي أحد أبرز مظاهر التحول الاجتماعي والثقافي في القرن الحادي والعشرين، حيث تداخلت التكنولوجيا مع الفعل التربوي لتنتج ما يسمى بالمجتمع المتعلم رقميا.

وعليه، نسعى من خلال هذه المحاضرة إلى تحليل أثر الوسائط الجديدة في التعليم، من حيث أدوارها، ووظائفها، وتحدياتها، وتحولاتها القيمية والمعرفية.

1- تعريف الوسائط الجديدة في السياق التعليمي:

تشير الوسائط الجديدة في السياق التعليمي إلى منظومة من التقنيات الرقمية التفاعلية التي توظف في دعم عمليات التعليم والتعلم، من خلال إتاحة إنتاج المعرفة وتبادلها بشكل تشاركي داخل بيئات تعليمية افتراضية، بما يسمح بتجاوز حدود الزمان والمكان، ويعزز التعلم الذاتي والتعاوني في آن واحد (عبد الرحمن، 2021).

يعرف بعض الباحثين الوسائط الجديدة التعليمية بوصفها أدوات تعليمية رقمية تسهم في تحويل المتعلم من مستقبل سلبي للمعلومة إلى فاعل مشارك في بنائها، عبر التفاعل المستمر مع المحتوى، والمعلم، والمتعلمين الآخرين، مستندة إلى مبادئ التعلم البنائي والاجتماعي (الهادي، 2019).

تعرف الوسائط الجديدة في سياق التعلم الذاتي بأنها بيئات رقمية مفتوحة تمكن الأفراد من الوصول الحر إلى المعرفة، وتطوير كفاءاتهم بشكل مستقل، عبر موارد تعليمية مفتوحة، ودورات إلكترونية، وشبكات تعلم رقمية، بما يعكس تحولا من التعليم الموجه إلى التعلم مدى الحياة (الزهراني، 2022).

في الإطار المؤسسي، تعرف الوسائط الجديدة بأنها مجموعة التطبيقات والمنصات الرقمية التي تعتمدها المؤسسات التعليمية الرسمية لتنظيم العملية التعليمية، وإدارة المحتوى، والتقويم، والتواصل البيداغوجي، مثل منصات التعليم الإلكتروني، وأنظمة إدارة التعلم (LMS) ، والفصول الافتراضية (اليحيى، 2020).

ومن منظور سوسيولوجي، لا تختزل الوسائط الجديدة التعليمية في بعدها التقني، بل تعد فاعلا اجتماعيا يعيد تشكيل البنية الاجتماعية للتعلم، ويحدث تحولات في علاقات السلطة داخل الفضاء التربوي، من خلال تقليص مركزية المعلم، وتوسيع أدوار المتعلم، وتعزيز ثقافة المشاركة والمعرفة المفتوحة (بن حليمة، 2018).

بينما يرى الاتجاه النقدي أن الوسائط الجديدة في التعليم؛ تمثل فضاء مزدوج الأثر؛ فهي من جهة تفتح آفاقا واسعة للديمقراطية المعرفية، ومن جهة أخرى قد تعمق الفجوة الرقمية، وتعيد إنتاج اللامساواة التعليمية إذا لم تدمج ضمن سياسات تربوية عادلة وشاملة (حمودي، 2020).

وعليه؛ يمكن القول أن الوسائط الجديدة في السياق التعليمي هي مجمل التقنيات والمنصات الرقمية التفاعلية التي تستخدم فعليا في العملية التعليمية من أجل إنتاج المعرفة، وتبادلها، وبنائها بصورة تشاركية بين المعلم والمتعلم، داخل بيئات تعليمية افتراضية أو مدمجة، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر منصات التعليم الإلكتروني، شبكات التواصل الاجتماعي التعليمية، أدوات المؤتمرات المرئية، وتطبيقات الواقع المعزز والافتراضي. ويقاس هذا المفهوم إجرائيا من خلال درجة توظيف هذه الوسائط في التدريس، ومستوى التفاعل الذي تتيحه، وأنماط المشاركة التعليمية التي تنتج عنها، ومدى إسهامها في تنمية التعلم الذاتي والتعاوني، بما يعكس تحولا في أدوار الفاعلين التربويين وبنية الفعل التعليمي.

2- الأسس النظرية لفهم العلاقة بين الوسائط والتعليم:

تعد العلاقة بين الوسائط الجديدة والتعليم علاقة مركبة ومتعددة الأبعاد، لا يمكن تفسيرها من منظور أحادي، بل تستدعي توظيف عدة مقاربات نظرية تفسر كيفية تأثير التكنولوجيا في الممارسات التعليمية، وحدود هذا التأثير، ودور العوامل الاجتماعية والثقافية في توجيهه. ومن أبرز هذه المقاربات ما يلي:

2. 1. المقاربة التكنولوجية الحتمية (Technological Determinism):

تنطلق المقاربة التكنولوجية الحتمية من فرضية مفادها أن التكنولوجيا تمثل القوة المحركة الأساسية للتغير الاجتماعي والتربوي، وأن كل تطور تقني جديد يؤدي بالضرورة إلى تحولات جوهرية في أنماط التعليم والتعلم. وفق هذا التصور، فإن إدخال الوسائط الجديدة إلى المجال التربوي يحدث نقلة نوعية في طرائق التدريس، ويعيد تشكيل أدوار المعلم والمتعلم، ويؤدي إلى ظهور نماذج تعليمية جديدة مثل التعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد، والتعلم المدمج. فالوسائط الرقمية بما توفره من تفاعلية وسرعة في تداول المعرفة، قادرة على تجاوز حدود التعليم التقليدي، وتحقيق ديمقراطية المعرفة، وتحسين جودة التعلم بشكل

شبه تلقائي. غير أن هذا الطرح تعرض لانتقادات واسعة بسبب مبالغته في دور التكنولوجيا، وتجاهله للسياقات الاجتماعية والمؤسسية التي قد تعيق أو تفرغ هذه الوسائط من فعاليتها التربوية.

2. 2. المقاربة الاجتماعية ـ الثقافية (Social-Cultural Approach):

تؤكد المقاربة الاجتماعية ـ الثقافية أن التكنولوجيا في حد ذاتها ليست فاعلة بصورة مستقلة، بل تكتسب معناها ووظيفتها التعليمية من خلال السياق الاجتماعي والثقافي الذي تُستخدم فيه. فوفق هذا المنظور، تتحدد فعالية الوسائط الجديدة في التعليم بمدى انسجامها مع القيم الثقافية، وأنماط التفاعل الاجتماعي، ومستوى التأهيل التربوي، والبنية المؤسسية للنظام التعليمي.

يستند هذا الاتجاه إلى أعمال "فيغوتسكي Vygotsky" الذي يرى أن التعلم عملية اجتماعية بالأساس، تتم عبر التفاعل الرمزي والتواصلي، وأن الأدوات (ومنها الوسائط الرقمية) تلعب دور الوسيط بين الفرد والمعرفة، دون أن تكون محددا حتميا لنتائج التعلم (Vygotsky, 1998). وعليه، فإن الوسائط الجديدة قد تسهم في تعزيز التعلم التعاوني وبناء المعرفة، لكنها قد تفشل في تحقيق أهدافها إذا استخدمت داخل بيئات تعليمية تقليدية لا تشجع المشاركة والتفاعل.

2. 3. مقاربة رأس المال الثقافي والهبيتوس (Bourdieu):

تقدم مقاربة "بيير بورديو" قراءة نقدية للعلاقة بين الوسائط الجديدة والتعليم، من خلال مفهومي رأس المال الثقافي والهبيتوس (Habitus)؛ هذا الأخير الذي يشير إلى منظومة الاستعدادات الذهنية والثقافية المكتسبة اجتماعيا، والتي توجه ممارسات الأفراد وتمثلاتهم، بما في ذلك تعاملهم مع التكنولوجيا والوسائط الرقمية (بيير بورديو، 2010).

وفق هذا التصور، فإن اللامساواة في الاستفادة من الوسائط التعليمية الرقمية لا تعود فقط إلى الفجوة التكنولوجية (توفر الأجهزة والأنترنت)، بل ترتبط أيضا بالفروق في رأس المال الثقافي، مثل مستوى التعليم الأسري، والمهارات اللغوية، والكفاءات الرقمية، وأنماط التنشئة الاجتماعية. وبالتالي، قد تسهم الوسائط الجديدة، إذا لم ترافق بسياسات تربوية داعمة، في إعادة إنتاج اللامساواة التعليمية بدل تقليصها، عبر تمكين الفئات التي تمتلك هبيتوسا رقميا ملائما، مقابل تهميش فئات أخرى (بن حليمة، 2018).

وعليه؛ تبرز هذه المقاربات أن العلاقة بين الوسائط والتعليم، ليست علاقة تقنية خالصة كما تفترض الحتمية التكنولوجية، ولا اجتماعية محضة بمعزل عن الأدوات، بل علاقة جدلية يتداخل فيها التقني مع الاجتماعي والثقافي، وتتحدد نتائجها التربوية بمدى وعي الفاعلين التربويين، والسياسات التعليمية المعتمدة، ومستوى العدالة في الولوج إلى المعرفة الرقمية.

3- تطور توظيف الوسائط الجديدة في التعليم:

شهدت العملية التعليمية تحولات جوهرية في الوسائط المعتمدة على نقل المعرفة وبنائها، حيث انتقل التعليم تدريجيا من الاعتماد على الوسائط التقليدية إلى توظيف الوسائط الرقمية التفاعلية. ويمكن تتبّع هذا التطور تاريخيا عبر ثلاث مراحل رئيسة، تعكس تطور العلاقة بين التكنولوجيا والفعل التربوي:

3. 1. مرحلة الوسائط المطبوعة:

تعد مرحلة الوسائط المطبوعة أقدم مراحل توظيف الوسائط في التعليم، حيث شكل الكتاب المدرسي، والمذكرات الورقية، والنصوص المطبوعة الوسيط الأساسي لنقل المعرفة. اتسم التعليم في هذه المرحلة بمركزية المعلم، وهيمنة النموذج التلقيني، مع محدودية التفاعل بين المتعلم والمحتوى، واعتماد التعلم على الحفظ والاستظهار. ورغم ما وفرته الوسائط المطبوعة من استقرار معرفي وتنظيم للمحتوى، إلا أنها قيدت العملية التعليمية بزمن ومكان محددين.

3. 2. مرحلة الوسائط السمعية البصرية:

مع تطور وسائل الاتصال الجماهيري، عرف التعليم مرحلة جديدة تمثلت في إدماج الراديو، والتلفاز، والأشرطة السمعية والبصرية، والفيديو التعليمي داخل العملية التربوية. ساهمت هذه الوسائط في تنويع أساليب العرض، وتحسين الفهم من خلال الصورة والصوت، لكنها ظلت في الغالب أحادية الاتجاه، حيث بقي المتعلم متلقيا للمعلومة، دون إمكانية حقيقية للتفاعل أو المشاركة في بناء المعرفة.

3. 3. مرحلة الوسائط الرقمية:

تمثل هذه المرحلة نقلة نوعية في تاريخ التعليم، حيث أتاح الأنترنت، ومنصات التعليم الإلكتروني، والفصول الافتراضية، والتعلم المدمج بيئات تعليمية تفاعلية مفتوحة. تميزت هذه المرحلة بتحول المتعلم إلى فاعل نشط في العملية التعليمية، وبروز التعلم الذاتي والتعاوني، وإعادة تعريف أدوار المعلم من ناقل للمعرفة إلى موجه وميسر للتعلم. كما أسهمت الوسائط الرقمية في كسر الحواجز الزمنية والمكانية، وتعزيز مبدأ التعلم مدى الحياة، مع بروز تحديات جديدة تتعلق بالفجوة الرقمية وجودة المحتوى.

يعكس هذا التطور التاريخي أن توظيف الوسائط في التعليم لم يكن مجرد استبدال أدوات بأخرى، بل مثل تحولا في فلسفة التعليم ذاتها، من نموذج تقليدي قائم على التلقين، إلى نموذج رقمي تفاعلي يركز على المتعلم، ويعيد تشكيل العلاقة بين المعرفة والتكنولوجيا والمجتمع.

4- أنماط التعليم عبر الوسائط الجديدة:

4. 1. التعليم الإلكتروني (E-learning): تعليم يعتمد كليا على المنصات الرقمية.

4. 2. التعليم المدمج (Blended Learning): يجمع بين الحضور الفعلي والتعليم عبر الإنترنت.

4. 3. التعلم الذاتي (Self-paced Learning): يعتمد على المبادرة الفردية للمتعلمين من خلال محتوى مفتوح على الشبكة.

4. 4. التعليم عبر شبكات التواصل (Social Learning): التعلم من خلال التفاعل في المجتمعات الرقمية (مثل مجموعات فيسبوك أو منتديات طلابية).

5- الوظائف التعليمية للوسائط الجديدة:

5. 1. نقل المعرفة وإثراء المحتوى: الوسائط الجديدة تسمح بإنتاج موارد تعليمية غنية ومتعددة الوسائط (نصوص، صور، فيديوهات، محاكاة تفاعلية). مثل المنصات المفتوحة Coursera أو EdX (Siemens, 2005) تتيح دورات جامعية من جامعات عالمية بصفة مجانية أو شبه مجانية.

5. 2. تعزيز التفاعل والتواصل: التواصل اللحظي بين الأستاذ والطلبة عبر تطبيقات مثل Zoom وGoogle Classroom. والمنتديات والمجموعات المغلقة تسمح بالتفاعل بين الطلبة ومشاركة الأفكار. مع خاصية التعليقات والإعجابات تحفز على المشاركة وتقييم الأداء.

5. 3. دعم التعليم التعاوني والمجتمعات المعرفية: كالمشاريع الجماعية على Padlet أو Miro. وإنتاج موارد مشتركة عبر Google Docs. هذا النمط يحول المتعلم من مستهلك للمعرفة إلى منتج ومشارك فيها.

5. 4. تنمية الكفاءات الرقمية والتفكير النقدي: الوسائط الجديدة تسهم في تطوير؛

* مهارات البحث في المصادر الرقمية.
* التمييز بين المعلومة الموثوقة والزائفة.
* الكفاءة الاتصالية والإعلامية (Media Literacy).

6- الآثار الاجتماعية والثقافية لاستخدام الوسائط في التعليم:

6. 1. إعادة تشكيل علاقة المتعلم بالمعرفة، والتحول في أدوار الفاعلين التربويين:

انتقلت المعرفة من الاحتكار المؤسساتي (المدرسة) إلى الانتشار الشبكي (المجتمع الرقمي). أين أصبح المتعلم منتجا للمعرفة وليس فقط مستهلكا لها، مما خلق نوعا من الديمقراطية المعرفية. فأصبح:

- المعلم: من ناقل للمعرفة إلى موجه وميسر للتعلم.
- المتعلم: من متلق سلبي إلى فاعل نشط.
- المؤسسة التعليمية: من فضاء مغلق إلى منصة مفتوحة.

6. 2. الاندماج الرقمي واللامساواة التعليمية:

رغم الفرص الكبيرة التي توفرها الوسائط الجديدة، إلا أنها تكشف عن هوة رقمية تفصل بين فئات تمتلك المهارات والأجهزة والاتصال الدائم، وأخرى تعاني من ضعف الموارد أو نقص الرأسمال الرقمي.

7. الهبيتوس الرقمي وإعادة إنتاج الفوارق التعليمية:

7. 1. مفهوم الهبيتوس Habitus :

كما صاغه "بيير بورديو" يشير إلى البنية الذهنية التي يكونها الفرد عبر تجاربه الاجتماعية والثقافية، والتي تحدد تصرفاته ومواقفه (Bourdieu, 1986)، فهو حسبه نسق من الاستعدادات الدائمة والقابلة للنقل (Dispositions durables et transposables) يكتسبها الفرد عبر التنشئة الاجتماعية، وتعمل كإطار مولد للممارسات والتصورات، دون الحاجة إلى وعي مباشر بالقواعد التي تحكمها.

الهبيتوس هو بنية ذهنية داخلية تتكون نتيجة التفاعل المستمر بين الفرد وبنيته الاجتماعية، وتؤدي وظيفة الوسيط بين البنى الموضوعية (كالطبقة الاجتماعية والمؤسسات) والممارسات اليومية، بما يجعل الأفعال الفردية تبدو طبيعية وبديهية، رغم كونها مشروطة اجتماعيا (Jenkins, 2002).

وهو مجموعة الميول والسلوكيات المكتسبة للفرد، والتي توجه اختياراته في مختلف مجالات الحياة اليومية، مثل التعليم، والاستهلاك الثقافي، والتفاعل مع التكنولوجيا، دون أن تكون ناتجة عن قرارات عقلانية صريحة (Wacquant, 2007).

في الحقل التربوي؛ يشير مفهوم الهبيتوس إلى الاستعدادات التعليمية والثقافية التي يكتسبها المتعلم داخل الأسرة والمدرسة، والتي تؤثر في علاقته بالمعرفة، وأسلوب تعلمه، وقدرته على التكيف مع المتطلبات المدرسية والجامعية، مما يسهم في تفسير التفاوت في النجاح الدراسي (بن حليمة، 2018).

في الدراسات الحديثة، يُستثمر مفهوم الهبيتوس لتفسير أنماط التفاعل غير المتكافئة مع الوسائط الرقمية، حيث ينظر إلى الهبيتوس الرقمي بوصفه امتدادا للهبيتوس الثقافي، يحدد قدرة الأفراد على استيعاب التكنولوجيا التعليمية، وتوظيفها في إنتاج المعرفة، لا مجرد استعمالها التقني (Selwyn, 2016).

وعليه؛ يمكن تعريف الهبيتوس بأنه منظومة من الاستعدادات الذهنية والسلوكية المكتسبة اجتماعيا، والدائمة نسبيا، التي توجه إدراك الأفراد للعالم وممارساتهم فيه، وتعمل كآلية توليد للأفعال والاختيارات داخل مختلف الحقول الاجتماعية، بما فيها الحقل التعليمي والرقمي.

7. 2. من أبرز مكوّناته وخصائصه:

يعد الهبيتوس أحد المفاهيم المركزية في سوسيولوجيا "بيير بورديو"، لما يوفره من قدرة تفسيرية على فهم العلاقة الجدلية بين البنية الاجتماعية والممارسة الفردية. ويمكن إبراز أهم مكوّناته وخصائصه على النحو الآتي:

- **الاستمرارية (La Durabilité):**

تتمثل خاصية الاستمرارية في كون الهبيتوس نسق من الاستعدادات المستقرة نسبيا، تتشكل عبر مسار طويل من التنشئة الاجتماعية، ولا تتغير بسهولة بفعل قرارات فردية آنية أو مواقف ظرفية. فهو يتجذر في التجارب الأولى للفرد داخل الأسرة والمؤسسات التعليمية، ويظل موجها لسلوكاته وتمثلاته عبر الزمن، حتى في حالات الانتقال الاجتماعي أو التغير الظاهري في الظروف. غير أن هذه الاستمرارية لا تعني الجمود التام، بل تشير إلى قابلية محدودة للتكيّف مع أوضاع جديدة، دون أن يفقد بنيته العميقة، وهو ما يفسر استمرار أنماط التفكير والممارسة حتى في سياقات اجتماعية متغيرة (Wacquant, 2007).

- **الانتقالية / القابلية للنقل (La Transposabilité):**

من أبرز خصائص الهبيتوس كونه قابلا للنقل من حقل اجتماعي إلى آخر، حيث يمكن للاستعدادات المكتسبة في مجال معين (كالأسرة أو المدرسة) أن تفعل في مجالات أخرى (كالعمل، أو الفضاء الرقمي، أو المجال الثقافي)، وإن بصيغ معدلة. تبرز هذه الخاصية كيف أن الأفراد لا يتصرفون في كل وضعية انطلاقا من قواعد جديدة، بل يوظفون مخزونهم السابق من الاستعدادات، مما يضفي على سلوكهم طابعا من الانسجام والاستمرارية عبر الحقول المختلفة (بن حليمة، 2018).

- **البنية والبنائية: المُبنى والمبني (Structured / Structuring):**

يؤكد "بورديو" أن الهبيتوس يتميز بطابع مزدوج؛ فهو في آن واحد مُبنى (Structured) ومبني/ بنائي (Structuring)؛ فهو مُبنى لأنه يتشكل نتيجة الشروط الاجتماعية الموضوعية التي يعيشها الفرد، مثل الانتماء الطبقي، ومستوى التعليم، ونمط التنشئة الاجتماعية .وهو مبني لأنه لا يكتفي بعكس هذه الشروط، بل ينتج ممارسات اجتماعية تسهم في إعادة إنتاج البنى الاجتماعية نفسها، عبر ما يبدو أفعالا تلقائية أو طبيعية. تبرز هذه الخاصية جوهر نظرية "بورديو" في تجاوز الثنائية التقليدية بين البنية والفاعل، حيث يفهم الفعل الاجتماعي بوصفه نتاجا لتفاعل ديناميكي بين الشروط الموضوعية والاستعدادات الذاتية (Bourdieu, 1980).

- **الطابع اللاواعي (La Dimension Pré-réflexive):**

يتسم الهبيتوس بطابع غير واع أو ما قبل تأملي، إذ يوجه أفعال الأفراد دون أن يكونوا دائما على وعي بالقواعد التي تحكم ممارساتهم. فما يبدو اختيارات فردية حرة غالبا ما يكون تعبيرا عن هبيتوس متجذر، يجعل بعض الأفعال بديهية وأخرى غير قابلة للتفكير(Jenkins, 2002).

- **الطابع المولِّد للممارسة (Génératif):**

الهبيتوس ليس مجرد مخزون من القواعد الجامدة، بل هو آلية مولدة للممارسات، تسمح بإنتاج أفعال متعددة ومتجددة داخل حدود معينة. وهذا ما يفسر تنوع السلوكيات داخل الفئة الاجتماعية الواحدة، مع احتفاظها في الوقت نفسه بنمط عام مشترك (Bourdieu, 1977).

7. 3. كيف يعمل في الواقع؟:

عند "بورديو"، الأفراد يتصرفون بشكل طبيعي أو بديهي داخل حقولهم الاجتماعية لأنهم يحملون Habitus يتناسب مع شروط تلك الحقول. فعلى سبيل المثال، طفل من طبقة اجتماعية قد يملك استعدادية Habitus تجعل ممارساته ورؤاه تتماشى بسهولة مع ممارسات الطبقة، بينما طفل من طبقة اجتماعية أقل قد يواجه صعوبة في التكيف في حقل اجتماعي مختلف. هذا يساعد على تفهم لماذا تستمر التفاوتات الاجتماعية حتى عندما تتيح أنظمة التعليم أو السوق فرصا لأن الـ Habitus يسمح باستمرار التمييز الاجتماعي من خلال أنماط التعاطي والممارسات. (بن عبد الله، 2019)

7. 4. في المجال التعليمي الرقمي:

يشكل التحول نحو التعليم الرقمي أحد أبرز ملامح التغير الاجتماعي والثقافي في العصر الراهن، إذ لم يعد الفعل التعليمي مقتصرا على قاعة الدرس التقليدية، بل امتد إلى فضاءات رقمية مفتوحة ومتعددة الوسائط. هذا التحول، رغم طابعه التقني الظاهر، يعبر في جوهره عن تحول عميق في الهبيتوس التربوي، أي في منظومة الاستعدادات الذهنية والثقافية التي يحملها الفاعلون داخل الحقل التعليمي(Redecker, 2017).

فوفقا "لبيير بورديو" كما سلف القول، يمثل الهبيتوس نسقا من الميولات المتجذرة في التجربة الاجتماعية، التي توجه الإدراك والممارسة دون وعي مباشر. ومن ثم، فإن اعتماد الوسائط الجديدة في التعليم لا يمكن فهمه فقط كإدخال أدوات رقمية أو منصات إلكترونية، بل كعملية إعادة تشكيل للهبيتوس التربوي نفسه، بما يحمله من قيم ومعايير ورؤى حول التعلم والمعرفة والسلطة التربوية (Reay, 2004).

فإدماج التكنولوجيا في التعليم يضع الأفراد أمام ضرورة التكيف مع أنماط جديدة من الفعل التعليمي. فالمتعلم الذي تشكل هبيتوسه ضمن منظومة تعليمية قائمة على التلقين والانضباط يواجه صعوبة في التأقلم مع بيئة رقمية تتطلب المبادرة، البحث الذاتي، والمشاركة النشطة. أما المعلم الذي ترسخ لديه هبيتوس سلطوي، يقوم على التحكم في المعرفة وتوجيهها من موقع عمودي، فيجد نفسه أمام تحدي إعادة تعريف دوره داخل حقل تعليمي أفقي توزع فيه المعرفة عبر قنوات متعددة.

من هنا، يظهر أن الرقمنة لا تغير فقط الأدوات، بل تغير أنماط الفعل والمعنى التربوي ذاته. إذ يصبح النجاح في التعليم الرقمي مرتبطا بامتلاك ما يمكن تسميته بالهبيتوس الرقمي، أي مجموعة من الاستعدادات الجديدة التي تقوم على المرونة، الانفتاح، التعلم الذاتي، والتعاون الافتراضي. هذا الهبيتوس يعبر عن انتقال رأس المال الثقافي من صيغته الكلاسيكية (المعرفة المحفوظة أو الرسمية) إلى شكل جديد يتمثل في الكفاءة الرقمية والقدرة على التفاعل مع المعرفة في سياقات متغيرة.

لكن هذا التحول لا يتحقق بالتساوي بين الأفراد والمؤسسات، لأن الهبيتوس الرقمي يتأثر بالبنية الطبقية والثقافية. فالمتعلم القادم من بيئة غنية بالموارد التقنية والثقافية يمتلك رأسمالا رقميا يسمح له بالاستفادة الكاملة من التعليم عبر الوسائط الجديدة، في حين يعاني آخرون من فجوة مزدوجة؛ تقنية ومعرفية، تتجلى في ضعف المهارات الرقمية، وضيق الأفق التعليمي، وغياب ثقافة المبادرة. وهكذا، تستمر إعادة إنتاج اللامساواة التعليمية حتى داخل الفضاء الرقمي الذي يفترض أنه أكثر ديمقراطية وانفتاحا.

إن مقاومة بعض المعلمين أو الإدارات لاعتماد الوسائط الجديدة ليست مجرد رفض للتكنولوجيا، بل تعبير عن تنافر بين هبيتوس تقليدي وحقل تربوي متحول. فكل حقل كما يوضح "بورديو"، يفرض على الفاعلين أنماطا من السلوك والمعرفة المتوافقة مع قواعده الخاصة. وعندما يتغير الحقل (من التقليدي إلى الرقمي) دون أن يتغير الهبيتوس، تنشأ حالة من التوتر البنيوي تتجلى في ضعف التفاعل، غياب الابتكار، وفشل مشاريع الإصلاح التربوي (بن حليمة، 2018).

تجاوز هذه المفارقة يقتضي إعادة بناء الهبيتوس التربوي في ضوء التحول الرقمي. فالتكوين المهني للمعلمين يجب أن يتجاوز الجانب التقني إلى الجانب الثقافي، بحيث يصبح التعامل مع الوسائط الجديدة طريقة تفكير تربوي لا مجرد مهارة استخدام. كما ينبغي تنشئة المتعلمين على قيم البحث، التعاون، والنقد، حتى يكتسبوا هبيتوسا رقميا قادرا على تحويلهم من مستهلكين للمعرفة إلى منتجين لها. إن فهم الهبيتوس في المجال التعليمي الرقمي يسمح لنا بإدراك أن التحدي الحقيقي في التحول نحو التعليم بالوسائط الجديدة ليس في البنية التحتية ولا في التكنولوجيا، بقدر ما هو في تغيير العقليات والسلوكات الراسخة التي تنظّم الممارسة التعليمية. فالتكنولوجيا لا تحدث ثورة تعليمية إلا حين تتحول إلى ممارسة اجتماعية، أي حين يتجذر الهبيتوس الرقمي في بنية الفعل التربوي ذاته.

من هذا المنظور، يمكن القول أن التعليم الرقمي يمثل حقلا جديدا لإنتاج الهبيتوس التربوي، يدمج بين التقنية والثقافة، بين الفردي والجماعي، وبين المحلي والعالمي. فهو لا يكتفي بإعادة توزيع المعرفة، بل يعيد تشكيل علاقة المجتمع بالمعرفة ذاتها، ويفتح الباب أمام نمط جديد من الفاعلية التربوية يقوم على التفاعل، المشاركة، والتعلم مدى الحياة.

8- التحديات الراهنة في توظيف الوسائط الجديدة التعليمية:

رغم ما تقدمه الوسائط الجديدة من فرص لتطوير العملية التعليمية، فإن توظيفها الفعال يواجه جملة من التحديات المتداخلة، التقنية والبيداغوجية والقيمية، إضافة إلى تحديات مؤسساتية ومعرفية، تحد من قدرتها على تحقيق أهداف التعليم النوعي والعادل.

8. 1. التحديات التقنية:

تعد التحديات التقنية من أبرز العوائق التي تواجه إدماج الوسائط الجديدة في التعليم، ومن أهمها:

- ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق خاصة في الدول النامية، من حيث توفر الإنترنت عالي السرعة، والأجهزة الرقمية، والطاقة الكهربائية المستقرة.

- مشاكل الاتصال بالإنترنت، مثل الانقطاعات المتكررة، وانخفاض سرعة التدفق، مما يؤثر سلبا على استمرارية التعلم وجودته.
- أمن البيانات والخصوصية الرقمية، في ظل الاعتماد المتزايد على المنصات التعليمية، وتخزين بيانات المتعلمين والأساتذة، وما يرافق ذلك من مخاطر الاختراق أو سوء الاستخدام.
- عدم توحيد المنصات والأنظمة التعليمية الرقمية، مما يخلق صعوبات تقنية في التكيّف والاستخدام، سواء بالنسبة للمتعلمين أو للأساتذة.
- التقادم السريع للتكنولوجيا، الذي يفرض تحديثا مستمرا للأدوات والبرمجيات، وهو ما قد يتجاوز الإمكانات المالية للمؤسسات التعليمية.

8. 2. التحديات البيداغوجية:

لا يقتصر نجاح الوسائط الجديدة التعليمية على توفر التكنولوجيا، بل يرتبط أساسا بكيفية توظيفها تربويا، وهو ما يطرح عدة تحديات، من بينها:

- غياب أو ضعف التكوين البيداغوجي الرقمي للأساتذة، حيث يوظف العديد منهم الوسائط الجديدة كبديل تقني للوسائل التقليدية، دون استثمار إمكاناتها التفاعلية والبنائية.
- ضعف التكامل بين المناهج التقليدية والمناهج الرقمية، مما يؤدي إلى ازدواجية في المحتوى، أو إلى تعليم رقمي شكلي لا يحقق قيمة مضافة حقيقية.
- صعوبة تقويم التعليم عن بعد، خاصة فيما يتعلق بقياس الكفاءات، والتفكير النقدي، والعمل التعاوني.
- هيمنة النموذج التلقيني الرقمي، حيث تتحول بعض المنصات إلى فضاءات لنقل المحتوى فقط، دون إشراك فعلي للمتعلم في بناء المعرفة.
- غياب تصاميم تعليمية ملائمة تراعي الفروق الفردية وأنماط التعلم المختلفة.

8. 3 التحديات القيمية والنفسية والاجتماعية:

تطرح الوسائط الجديدة التعليمية تحديات عميقة تتجاوز البعد التقني والبيداغوجي، وتمس القيم والبعد الإنساني في العملية التعليمية، ومن أبرزها:

- عزلة المتعلمين وضعف الروابط الإنسانية، نتيجة تراجع التفاعل الوجاهي، وما يترتب عنه من ضعف الإحساس بالانتماء إلى الجماعة التعليمية.

- تنامي المحتوى غير الموثوق، وضعف مهارات التحقق من المعلومات لدى المتعلمين، في ظل وفرة المصادر الرقمية.
- الإرهاق الرقمي الناتج عن الاستخدام المكثف للشاشات، وما يرافقه من توتر نفسي، وتشتت الانتباه، وانخفاض الدافعية للتعلم.
- مخاطر الإدمان الرقمي وتأثيره على التوازن النفسي والاجتماعي للمتعلمين، خاصة لدى الفئات العمرية الصغيرة.
- اتساع الفجوة الرقمية بين المتعلمين من حيث الولوج إلى التكنولوجيا والكفاءات الرقمية، مما قد يعمّق اللامساواة التعليمية.
- ضعف السياسات التعليمية الواضحة الخاصة بإدماج الوسائط الجديدة، وغياب رؤى استراتيجية طويلة المدى.
- مقاومة التغيير داخل المؤسسات التعليمية، سواء من قبل بعض الفاعلين التربويين أو الإداريين.
- تحوّل التعليم الرقمي إلى أداة تقنية مفروضة بدل كونه خيارا تربويا مدروسا، خاصة في حالات الأزمات.

تكشف هذه التحديات أن توظيف الوسائط الجديدة التعليمية ليس مسألة تقنية فحسب، بل هو مشروع تربوي ـ اجتماعي متكامل، يتطلب بنية تحتية رقمية عادلة، وتكوينا بيداغوجيا مستمرا، وسياسات تعليمية تراعي البعد الإنساني والقيمي للتعليم الرقمي.

9ـ الوسائط الجديدة والتعليم في الوطن العربي:

رغم التحديات، تشهد المنطقة العربية كل يوم جهودا متزايدة في تطوير التعليم عبر الوسائط الجديدة، من خلال:

- التحول الرقمي في المؤسسات التعليمية: إذ تبنت وزارات التربية والتعليم في العديد من الدول العربية أنظمة التعليم الإلكتروني والمنصات التفاعلية مثل مدرستي في السعودية، ومنصة درسك في الأردن، ومنصة التعليم عن بعد في الجزائر...، مما أتاح استمرارية التعليم حتى في الأزمات.
- إدماج التكنولوجيا في المناهج الدراسية: أصبح التركيز أكبر على المهارات الرقمية والبرمجة، والتفكير النقدي، واستخدام الإنترنت كمصدر للبحث والمعرفة، بهدف إعداد جيل قادر على التعامل مع اقتصاد المعرفة.

- الجامعات الافتراضية والمفتوحة: شهدت السنوات الأخيرة انتشار الجامعات الإلكترونية مثل الجامعة الافتراضية السورية والجامعة العربية المفتوحة، التي توفر فرص تعلم مرنة وبأسعار معقولة.
- استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم: بدأت بعض المؤسسات اعتماد أدوات الذكاء الاصطناعي لتخصيص المحتوى وفق مستوى الطالب وسرعة تعلمه، مثل تطبيقات التعليم الذكية ومنصات التقييم التلقائي.
- التدريب المستمر للمعلمين: أطلقت مبادرات عربية لتأهيل المعلمين على استخدام الوسائط الجديدة، منها برامج اليونسكو الإقليمية ومشروعات الاتحاد العربي للتعليم الإلكتروني.
- تشجيع التعليم المفتوح والمجاني (MOOCs): ازدياد الإقبال على المنصات العربية مثل "رواق وإدراك" التي توفر مقررات أكاديمية عالية الجودة مجانا باللغة العربية.
- تعزيز البنية التحتية الرقمية: تسعى الحكومات إلى توسيع شبكات الإنترنت، وتوفير الأجهزة اللوحية للطلبة في المدارس، وتحسين الاتصال في المناطق الريفية والنائية.

10- آفاق تطوير التعليم عبر الوسائط الجديدة:

- ✓ تبني التعليم المدمج بوصفه صيغة توازن بين البعد الإنساني والتكنولوجي.
- ✓ تعزيز الكفاءات الرقمية لدى المعلمين والمتعلمين.
- ✓ تصميم محتوى رقمي قيمي مفتوح ومجاني.
- ✓ إدراج البعد الأخلاقي والإنساني في استخدام الوسائط.
- ✓ الاعتراف بالهبيتوس الرقمي كعامل بنيوي في تحقيق العدالة التعليمية.

من خلال العرض؛ يتضح أن الوسائط الجديدة لا تمثل مجرد أدوات تعليمية حديثة، بل هي قوة اجتماعية وثقافية تعيد تشكيل بنية التعليم والمجتمع معا. لذا التحدي الحقيقي لا يكمن في امتلاك التكنولوجيا، بل في كيفية توظيفها ضمن ثقافة تربوية نقدية وإنسانية. ويظل مفهوم الهبيتوس الرقمي من أهم المفاتيح لفهم الفوارق في التعلم الإلكتروني، وإدماج الجميع في فضاء معرفي عادل، تفاعلي، ومنفتح على المستقبل.

المحاضرة رقم 2 - 4

توظيف الوسائط الجديدة في مجالات التنمية والتوعية الاجتماعية

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولا جذريا في أنماط الاتصال والتفاعل الاجتماعي بفعل الثورة الرقمية وتطور الوسائط الجديدة، مثل شبكات التواصل الاجتماعي، وتطبيقات المراسلة الفورية، والمنصات التفاعلية. ولم تعد هذه الوسائط مجرد أدوات ترفيه أو تواصل شخصي، بل أصبحت فاعلا اجتماعيا وتنمويا يسهم في تشكيل الرأي العام، وتوجيه السلوك الجمعي، ونشر الوعي حول القضايا الإنسانية، البيئية، الصحية، والسياسية.

في هذا السياق، تحتل الوسائط الجديدة موقعا محوريا في عمليات التوعية والتنمية الاجتماعية، إذ تتيح فضاءات جديدة للتثقيف، والمشاركة المدنية، والمبادرات المجتمعية، وتخفيف الفوارق بين الدولة والمجتمع المدني. وهو ما سنتطرق له من خلال هذه المحاضرة.

1. تحديد المفاهيم:

1. 1. مفهوم التوعية الاجتماعية:

تعرف التوعية الاجتماعية بأنها مجموعة من العمليات الاتصالية المخططة التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة لدى الأفراد والجماعات حول قضايا اجتماعية أو صحية أو بيئية محددة، بما يسهم في تعديل الاتجاهات وتحفيز تبني سلوكيات ايجابية تخدم الفرد والمجتمع (Rogers, 2003).

تشير التوعية الاجتماعية أيضا، إلى الأنشطة الإعلامية والتربوية التي تسعى إلى تمكين الأفراد من فهم المشكلات الاجتماعية وإدراك أبعادها وأسبابها، وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في الوقاية منها أو الحد من آثارها السلبية (UNESCO, 2018). وهي تعد إحدى استراتيجيات الاتصال الجماهيري التي تعتمد على الرسائل الإقناعية والتفاعلية من أجل التأثير في المعرفة والمواقف والسلوك الاجتماعي، خاصة في مجالات الصحة العامة والتنمية الاجتماعية (McQuail, 2010).

ينظر إلى التوعية الاجتماعية بوصفها عملية ديناميكية تستخدم وسائل الإعلام والاتصال المباشر لإحداث استجابات معرفية ووجدانية وسلوكية لدى الفئات المستهدفة، لا سيما في قضايا مثل التدخين، العنف الأسري، الوقاية الصحية، والتغير المناخي (Noar et al., 2009). كما تعرف بأنها آلية من آليات الضبط الاجتماعي الإيجابي، تعمل على ترسيخ القيم والمعايير الاجتماعية وتعزيز الامتثال الطوعي للسلوكيات المرغوبة داخل المجتمع (Giddens, 2006).

تعرفها مي عبد الله" على أنها عملية تربوية وإعلامية تهدف إلى إكساب الفرد أو الجماعة وعيا بالقضايا الاجتماعية، وفهما أعمق للظواهر المحيطة به، وتحفيز سلوك إيجابي لتغيير أو تحسين الواقع الاجتماعي (مي العبد الله، 2018). وفي الدراسات الاتصالية، يعتبر التوعية والتحسيس جزءا من مهام الاتصال الاجتماعي الذي يهدف إلى نقل رسائل تعزز المعرفة والفهم الاجتماعي، وتؤثر في السلوك الفردي والجماعي. فالتوعية والتحسيس الاجتماعي يتضمنان استخدام تقنيات الاتصال الاجتماعي لبث رسائل معرفية وتأثيرية لدى الجمهور، مما يعزز فهم القضايا الاجتماعية ويشجع على مشاركة فاعلة في معالجتها أو الوقاية منها (قلاتي ، 2015).

وعليه، يمكن القول أن التوعية الاجتماعية هي عملية اتصالية وتربوية مخططة ومستمرة، توظف وسائل الإعلام والاتصال المباشر والرسائل الإقناعية والتفاعلية، بهدف تمكين الأفراد والجماعات من فهم القضايا الاجتماعية والصحية والبيئية وإدراك أبعادها وأسبابها، وتنمية وعيهم المعرفي والوجداني، بما يسهم في تعديل الاتجاهات وتعزيز القيم والمعايير الاجتماعية، وتحفيز تبني سلوكيات ايجابية طوعية تسهم في الوقاية من المشكلات الاجتماعية أو الحد من آثارها، وخدمة التنمية الفردية والمجتمعية المستدامة.

1. 2. مفهوم التنمية الاجتماعية:

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها عملية تغيير اجتماعي مخططة تهدف إلى تحسين نوعية حياة الأفراد والجماعات، من خلال إشباع الحاجات الأساسية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتوسيع فرص المشاركة والاندماج الاجتماعي، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي(Rogers, 2003).

تشير التنمية الاجتماعية كذلك إلى مجموعة السياسات والبرامج التي تستهدف تنمية القدرات البشرية، وتقليص الفقر والتهميش، وتعزيز المساواة في الفرص، وتمكين الفئات الهشة من المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (UNDP, 2016).

ويعرفها "ماكويل" ضمن مقاربة الاتصال والتنمية بأنها بعد اجتماعي للتنمية الشاملة، يقوم على توظيف الاتصال والإعلام لدعم التغيير الاجتماعي الإيجابي، وتعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية، وترسيخ قيم التضامن والمسؤولية الاجتماعية (McQuail, 2010).

وينظر إلى التنمية الاجتماعية بوصفها عملية ديناميكية مستمرة تسعى إلى إحداث تحولات بنيوية في العلاقات الاجتماعية، وأنماط التفاعل، والنظم القيمية، بما يسمح بتحقيق الاندماج الاجتماعي والاستقرار

المجتمعي، وتحسين شروط العيش الجماعي (Giddens, 2006).ويعرفها "جيمس ميدغلي" بأنها استراتيجية تدخل اجتماعي تهدف إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي بالتوازي مع التنمية الاقتصادية، عبر سياسات اجتماعية استباقية تركز على الاستثمار في الإنسان، وبناء رأس المال الاجتماعي (Midgley, 1995).

فالتنمية عملية شاملة تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع من خلال تنمية الإنسان اجتماعيا وثقافيا، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتمكين الأفراد من الإسهام في صنع مستقبلهم (علي عبد الرحمن، 2014). ويرى "عبد المعطي" أن التنمية الاجتماعية هي جملة الجهود المنظمة التي تستهدف إحداث تحسين مستدام في البناء الاجتماعي، عبر تطوير المؤسسات الاجتماعية، وتحقيق التكافل الاجتماعي، وتدعيم قيم المشاركة والانتماء (عبد المعطي، 2011). كما تعرفها "ليلى الكيلاني" بأنها مسار تنموي يركز على الإنسان بوصفه غاية ووسيلة للتنمية، ويهتم بتحسين العلاقات الاجتماعية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، والحد من الإقصاء الاجتماعي (الكيلاني، 2017).

وعليه، يمكن القول أن التنمية الاجتماعية هي عملية تغيير اجتماعي مخططة وديناميكية وشاملة، تقوم على جملة من السياسات والبرامج والتدخلات المؤسسية، وتهدف إلى تحسين نوعية حياة الأفراد والجماعات، وتنمية القدرات البشرية، وإشباع الحاجات الأساسية، وتقليص الفقر والتهميش، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص، بما يسهم في تحقيق الاندماج والتماسك والاستقرار الاجتماعي، وبناء رأس المال الاجتماعي، وتمكين الأفراد باعتبارهم غاية ووسيلة للتنمية من المشاركة الفاعلة في صنع مستقبلهم، في توازن متكامل مع النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

1. 3. الوسائط الجديدة كأداة للتنمية:

تمثل الوسائط الجديدة إحدى الركائز الأساسية في مشاريع التنمية المعاصرة، لما توفره من إمكانات اتصالية وتكنولوجية متقدمة أسهمت في إعادة تشكيل آليات التفاعل الاجتماعي، ونقل المعرفة، وبناء الوعي، ودعم المشاركة المجتمعية. وتشمل هذه الوسائط مختلف المنصات الرقمية التفاعلية، مثل الأنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية، والمنصات التعليمية المفتوحة، والتطبيقات الذكية، إضافة إلى الوسائط السمعية البصرية الحديثة كالفيديو الرقمي والبودكاست.

وتكمن أهمية الوسائط الجديدة في المجال التنموي في قدرتها على توسيع دائرة الوصول إلى المعلومات، وكسر الحواجز الجغرافية والاجتماعية، بما يتيح ايصال الرسائل التنموية إلى شرائح واسعة من المجتمع، خصوصًا الفئات المهمشة أو النائية، وهو ما يعزز مبدأ تكافؤ الفرص في الوصول إلى المعرفة والخدمات (UNDP, 2016). ويمكن ابراز الوسائط الجديدة في المجال التنموي فيما يلي:

- **التفاعلية والانتشار السريع:**

تتميز الوسائط الجديدة بدرجة عالية من التفاعلية، حيث لم يعد المتلقي مجرد مستقبل سلبي للرسائل، بل أصبح فاعلا ومشاركا في إنتاج المحتوى وتداوله. هذه التفاعلية تسهم في تعزيز الانخراط المجتمعي في القضايا التنموية، وتدعم الحوار العام حول مشكلات التنمية، كما تسمح بالاستجابة السريعة للأحداث والاحتياجات الاجتماعية الطارئة. كما أن الانتشار السريع للمحتوى الرقمي يجعل من الوسائط الجديدة أداة فعالة في حملات التوعية والتنمية، خاصة في مجالات الصحة، التعليم، البيئة، والمواطنة.

- **القدرة على استهداف فئات محددة بدقة:**

تتيح الوسائط الرقمية إمكانات تقنية متقدمة لتحليل الجمهور واستهدافه، اعتمادا على البيانات الديموغرافية، والاهتمامات، والموقع الجغرافي. هذه الخاصية تجعل الرسائل التنموية أكثر ملاءمة لخصوصيات الفئات المستهدفة، وأكثر تأثيرا في تعديل السلوك وتعزيز المشاركة، مقارنة بالخطاب الإعلامي العام الذي يميز وسائل الإعلام التقليدية.

- **انخفاض التكلفة ودعم استدامة المشاريع التنموية:**

تعد الوسائط الجديدة أقل تكلفة من حيث الإنتاج والنشر والتوزيع، مما يجعلها أداة ملائمة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية، خاصة في الدول النامية. هذا الانخفاض في التكلفة يسمح بتكثيف الحملات التنموية، وضمان استمراريتها، وتوسيع نطاقها دون الحاجة إلى موارد مالية ضخمة.

- **الدمج بين النص والصوت والصورة:**

توفر الوسائط الجديدة خاصية التعدد الوسائطي (Multimediality)، التي تسمح بدمج النص والصوت والصورة والفيديو في رسالة واحدة، وهو ما يعزز الفهم والاستيعاب، ويرفع من جاذبية المحتوى التنموي، ويزيد من تأثيره المعرفي والوجداني والسلوكي، خاصة لدى فئات الشباب.

- **دعم التمكين والمشاركة المجتمعية:**

تلعب الوسائط الجديدة دورا محوريا في تمكين الأفراد والمجتمعات من التعبير عن احتياجاتهم، والمشاركة في صنع القرار، ومراقبة السياسات العمومية، مما يعزز الشفافية والحكامة الرشيدة، ويجعل التنمية عملية تشاركية لا مفروضة من الأعلى إلى الأسفل.

وعليه، يمكن القول إن الوسائط الجديدة لم تعد مجرد أدوات تقنية لنقل المعلومات، بل أصبحت آليات استراتيجية للتنمية الاجتماعية والبشرية، لما توفره من إمكانات للتوعية، والتمكين، وبناء رأس المال الاجتماعي، وتحفيز المشاركة الفاعلة، بما يخدم أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

2. دور الوسائط الجديدة في التوعية المجتمعية:

أصبحت الوسائط الجديدة من أهم أدوات التوعية المجتمعية في العصر الرقمي، لما تتميز به من تفاعلية، وانتشار واسع، وقدرة عالية على التأثير في الوعي الفردي والجماعي، حيث أسهمت في نقل قضايا التوعية من المجال النخبوي إلى الفضاء العمومي التشاركي، مما عزز مشاركة الأفراد في القضايا الصحية، والبيئية، والحقوقية، والثقافية:

- **في المجال الصحي:**

تلعب الوسائط الجديدة دورا محوريا في نشر الثقافة الصحية وتعزيز السلوكيات الوقائية، خاصة أثناء الأزمات والجائحات الصحية. فقد أبرزت جائحة كوفيد-19 مثلا الأهمية البالغة للمنصات الرقمية في ايصال المعلومات الصحية بسرعة وفاعلية، حيث استُخدمت شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر والمواقع الرسمية لنشر الإرشادات الوقائية، والتوعية بأهمية التباعد الاجتماعي والتلقيح، ومواجهة الأخبار الزائفة .

وقد مثلت حملة "Stay Home" نموذجا واضحا لاستخدام الوسائط الجديدة في تعبئة الرأي العام الصحي، إذ أسهمت في رفع مستوى الوعي الصحي وتعزيز الامتثال الطوعي للإجراءات الوقائية. كما برز دور المؤثرين الصحيين في تبسيط الخطاب الطبي وبناء الثقة مع الجمهور، مما انعكس ايجابا على تعديل الاتجاهات الصحية والسلوك الوقائي.

- **في المجال البيئي:**

أصبحت الوسائط الرقمية فضاء مفتوحا للنقاش البيئي والتعبئة المجتمعية حول قضايا مثل التغير المناخي والتلوث وحماية الموارد الطبيعية. وقد مكنت هذه الوسائط المبادرات البيئية من تجاوز الحدود الجغرافية وتنظيم حملات ميدانية تعتمد على التحفيز الاجتماعي والتواصل التفاعلي. وتعد مبادرات مثل Clean Up Algeria أو Let's Do It Africa أمثلة واضحة على توظيف فيسبوك وانستغرام في تجنيد المتطوعين، وتوثيق الأنشطة البيئية بالصور والفيديوهات، مما يعزز الشعور بالمسؤولية البيئية الجماعية، ويحول الوعي البيئي من مستوى معرفي إلى ممارسة اجتماعية فعلية.

- **في المجال الحقوقي والاجتماعي:**

في المجال الحقوقي، ساهمت الوسائط الجديدة في توسيع فضاءات التعبير المدني، والدفاع عن الحقوق الاجتماعية والإنسانية، مثل مناهضة العنف الأسري، ومكافحة تشغيل الأطفال، والدعوة إلى المساواة بين الجنسين. وقد استخدمت المنصات الرقمية، خاصة TikTok وYouTube، في إنتاج

محتوى بصري قصير يهدف إلى تغيير الصور النمطية السائدة والتأثير في المواقف الاجتماعية، لا سيما لدى فئة الشباب. كما دعمت منظمات دولية، مثل UN Women وUNICEF، حملات رقمية توعوية لتعزيز حقوق المرأة والطفل، وتشجيع تعليم الفتيات في المناطق الريفية، مما يؤكد الدور التمكيني للوسائط الجديدة في دعم الوعي الحقوقي والمواطنة الفاعلة (UNDP, 2016).

- **في المجال الثقافي والقيمي:**

تلعب الوسائط الجديدة دورا مهما في بناء الوعي الثقافي وحماية التراث المادي واللامادي، من خلال توثيق العادات والتقاليد والفنون الشعبية ونشرها عبر المنصات الرقمية. وقد برزت مشاريع رقمية، مثل التراث الجزائري الرقمي، التي تعتمد على يوتيوب وانستغرام لتوثيق الموسيقى الشعبية والعادات المحلية، بما يسهم في ترسيخ الهوية الثقافية ومواجهة التنميط الإعلامي. كما تسهم هذه الوسائط في نقل القيم الاجتماعية الإيجابية وتعزيز الانتماء الثقافي لدى الأجيال الشابة، في ظل تحديات العولمة الثقافية وهيمنة النموذج الإعلامي الغربي. وعليه، يتضح أن الوسائط الجديدة أصبحت أداة مركزية في التوعية المجتمعية، لما لها من قدرة على نشر المعرفة، وتحفيز المشاركة، وتعديل الاتجاهات، وبناء وعي جماعي تفاعلي يخدم أهداف التوعية والتنمية الاجتماعية في المجتمع المعاصر.

3. الوسائط الجديدة كآلية للتنمية الاجتماعية:

- **تعزيز رأس المال الاجتماعي (Social Capital):**

وفقا لعالم الاجتماع "روبرت بوتنام Putnam"، يعد رأس المال الاجتماعي من أهم مؤشرات التنمية. حيث تعمل الوسائط الجديدة على؛ بناء شبكات اجتماعية داعمة، قائمة على الثقة والتعاون، وتعمل على توسيع العلاقات المهنية والتعليمية، وخلق فضاءات رقمية للتضامن والتطوع والتكافل الاجتماعي (Putnam, 2000). مثل مجموعات "فيسبوك" الخاصة بالتبرع بالدم أو المبادرات الخيرية التي تعد شكلا من أشكال بناء رأس المال الاجتماعي الرقمي.

- **تمكين الفئات الهشة ودعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:**

الوسائط الجديدة تمكن الفئات المهمشة (نساء، ذوي احتياجات خاصة) من التعبير والمشاركة، فهي تلعب دورا محوريا في تمكينها من التعبير عن آرائهم والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. من خلال الترويج للمشاريع الصغيرة، والتعاونيات، والمبادرات ذات الطابع الاجتماعي. ويسهم هذا الدور في خلق فرص عمل، وتحقيق الإدماج الاقتصادي، والحد من الفقر والتهميش. حيث مكنت بعض المنصات الرقمية العديد من النساء من إطلاق مشاريع منزلية وتسويق منتجاتهن عبر الإنترنت، مما يعزز الاستقلالية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي.

- **التعليم غير النظامي والتكوين المهني:**

تفتح الوسائط الجديدة آفاقا واسعة للتعليم غير النظامي والتكوين المهني، من خلال منصات التعلم الإلكتروني المفتوح التي تتيح فرص التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة دون قيود زمنية أو مكانية. وقد ساهمت منصات مثل Rwaq، Edraak، Coursera في تنمية المهارات المهنية للشباب العربي، ورفع مستوى الكفاءة البشرية، بما يدعم التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة.

- **تعزيز المشاركة المدنية والحكامة الرقمية:**

تسهم الوسائط الجديدة في توسيع فضاءات المشاركة المدنية، من خلال تمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم، والمشاركة في النقاش العمومي، ومراقبة السياسات والبرامج الاجتماعية. ويؤدي هذا الدور إلى تعزيز قيم الشفافية والمساءلة الاجتماعية، وتحقيق الانتقال نحو الحكامة التشاركية، بما يدعم الثقة بين المجتمع والمؤسسات.

- **تعزيز الوعي القانوني والثقافة الحقوقية:**

تسهم الوسائط الجديدة في نشر الثقافة القانونية والحقوقية عبر تبسيط القوانين ونشر المعلومات المتعلقة بالحقوق والواجبات، خاصة لدى الفئات التي تعاني من ضعف الوصول إلى المعلومة القانونية. ويعد هذا الوعي عنصرا أساسيا في تعزيز المواطنة الفاعلة والاندماج الاجتماعي.

- **الحفاظ على الهوية والذاكرة الجماعية:**

تسهم الوسائط الجديدة في حفظ الذاكرة الجماعية وصون الهوية الثقافية، عبر الأرشفة الرقمية وتوثيق التجارب الاجتماعية والثقافية المحلية ونشرها في الفضاء الرقمي، بما يعزز الانتماء الثقافي ويواجه التنميط الإعلامي في ظل العولمة الثقافية.

- **تقليص الفجوة الاجتماعية والمعلوماتية:**

تساعد الوسائط الجديدة، عند توظيفها ضمن سياسات عمومية رشيدة، على تقليص الفجوة الاجتماعية والمعلوماتية، من خلال توسيع فرص الوصول إلى المعرفة والخدمات الرقمية، وتعزيز العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وهو ما يشكل شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

4. نظريات مفسرة لاستخدام الوسائط الجديدة في التنمية:

4. 1. نظرية الاستخدامات والإشباعات (Uses and Gratifications):

تنطلق هذه النظرية من افتراض أساسي مفاده أن الأفراد فاعلون في اختيارهم للوسائط، ويقبلون على استخدامها بدافع إشباع حاجاتهم المختلفة، سواء كانت معرفية، اجتماعية أو نفسية. وفي سياق التنمية، يتجه الأفراد إلى الوسائط الجديدة من أجل الاطلاع على القضايا التنموية وفهم أبعادها، والانخراط في حملات التوعية الرقمية، إضافة إلى التعبير عن مواقفهم والانتماء إلى قضايا مجتمعية تعكس اهتماماتهم وقيمهم، بما يعزز مشاركتهم في الشأن العام.

4. 2. نظرية التفاعل الرمزي (Symbolic Interactionism):

تفسر هذه النظرية كيفية تشكّل المعاني الاجتماعية من خلال التفاعل الرمزي بين الأفراد، وهو ما يتجلى بوضوح في الفضاء الرقمي. إذ تساهم الرموز الرقمية، مثل الوسوم (Hashtags) أو الشعارات البصرية، في بناء دلالات مشتركة قد تتحول إلى أدوات للتعبئة الاجتماعية. ويبرز ذلك في قدرة الرموز الرقمية على تجاوز بعدها التقني، لتصبح حوامل لمعانٍ اجتماعية عميقة ومحركات لحركات اجتماعية واسعة النطاق، كما هو الحال في تحوّل وسم (#MeToo) إلى حركة عالمية مناهضة للتحرش.

4. 3. مقاربة الهبيتوس الرقمي (Digital Habitus):

استنادا إلى تصور "بيير بورديو" للهبيتوس، يمكن تفسير تباين أنماط ومستويات المشاركة الرقمية بوجود ما يعرف بـ«الهبيتوس الرقمي»؛ الذي يمثل منظومة من الاستعدادات الذهنية والعادات المكتسبة التي توجه ممارسات الأفراد في الفضاء الرقمي. فالأشخاص الذين يمتلكون كفاءات رقمية عالية وخبرات تكنولوجية متراكمة يكونون أكثر قابلية لتوظيف الوسائط الجديدة في المبادرات التنموية وحملات التوعية، مقارنة بمن يفتقرون إلى هذا الرأسمال الرقمي، وهو ما يبرز أثر اللامساواة الرقمية في فرص المشاركة المجتمعية والتنموية (Bourdieu, 1977).

5. معوقات توظيف الوسائط الجديدة في التنمية:

رغم الإمكانات الكبيرة التي توفرها الوسائط الجديدة في دعم التنمية الاجتماعية، فإن توظيفها الفعال يواجه جملة من المعوقات البنيوية والمعرفية والمؤسساتية، التي تحد من قدرتها على تحقيق الأثر التنموي المنشود، خاصة في المجتمعات النامية، نجد منها:

- **الفجوة الرقمية:**

تعد الفجوة الرقمية من أبرز معوقات توظيف الوسائط الجديدة في التنمية، حيث يظهر تفاوت واضح في الوصول إلى الإنترنت واستعمال الوسائط الرقمية بين الفئات الاجتماعية المختلفة. ويؤدي هذا التفاوت إلى حرمان شرائح واسعة من المجتمع من الاستفادة من الخدمات الرقمية والتعليمية والتوعوية، مما يعمّق أشكال الإقصاء الاجتماعي بدل تقليصها.

- **ضعف الكفاءة الإعلامية الرقمية:**

يمثل ضعف الكفاءة الإعلامية الرقمية (Digital Media Literacy) عائقا جوهريا أمام الاستخدام الرشيد للوسائط الجديدة في التنمية. فغياب الوعي النقدي لدى المستخدمين في تحليل المحتوى الرقمي والتحقق من مصادره يجعلهم عرضة للتأثر بالمعلومات المضللة والخطابات المتطرفة أو الاستهلاكية.

- **الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة:**

تشكل الأخبار الزائفة تحديا كبيرا أمام توظيف الوسائط الجديدة في التنمية، إذ تسهم في تشويه الحقائق، وبث الخوف أو الشك، والتلاعب بالرأي العام، خاصة خلال الأزمات الصحية أو السياسية.

- **غياب السياسات الاتصالية الممنهجة:**

يؤدي هذا الغياب إلى تشتت المبادرات الرقمية، وضعف استدامتها، وعدم وضوح الأهداف التنموية الاتصالية. تؤكد المقاربات التنموية الحديثة أن الاتصال من أجل التنمية يتطلب رؤية استراتيجية شاملة، تدمج الوسائط الجديدة ضمن السياسات العمومية، وليس التعامل معها كأدوات ظرفية أو تقنية فقط.

- **ضعف البنية التحتية واللغة الرقمية:**

يعد ضعف البنية التحتية الرقمية، خاصة في المناطق النائية، من العوامل التي تعيق الاستفادة من الوسائط الجديدة في التنمية، سواء من حيث جودة الاتصال أو استقرار الخدمات الرقمية. كما يضاف إلى ذلك محدودية المحتوى الرقمي باللغة العربية واللغات المحلية، مما يقلل من قابلية استخدام الوسائط الجديدة في التوعية والتنمية، ويعزز التبعية للمحتوى الأجنبي. ويؤدي هذا النقص في المحتوى المحلي إلى إضعاف الهوية الثقافية الرقمية، ويحد من فعالية الرسائل التنموية الموجهة للمجتمع المحلي.

6. تفعيل دور الوسائط الجديدة في التنمية:

6. 1. إدراج التربية الإعلامية والرقمية في المناهج التعليمية:

يمثل دمج التربية الإعلامية والرقمية خطوة استراتيجية في بناء مجتمع قادر على التعامل النقدي والواعي مع تدفق المعلومات. فالمتعلم لا يكتفي باستهلاك المحتوى، بل يتعلم كيف يحلله ويفكك رسائله ويميز بين المعرفة الموثوقة والمنتجة للتنمية وتلك المضللة أو ذات الخلفية الدعائية في السياق التنموي، يضمن هذا الإدراج إعداد جيل يمتلك مهارات البحث الرقمي، والتفكير الناقد وأخلاقيات الاستخدام، إضافة إلى قدرته على توظيف الأدوات الرقمية في التعلم الذاتي، والمشاركة المدنية، والابتكار الاجتماعي، ودعم التنمية البشرية المستدامة.

6. 2. دعم المبادرات الشبابية الرقمية ذات البعد التنموي:

أثبتت الخبرات الميدانية أن الشباب هم الأكثر قدرة على ابتكار حلول رقمية تخدم حاجات محلية مباشرة كتطبيقات التعليم المفتوح، وخدمات الصحة الرقمية، والمشاريع البيئية التشاركية، ومنصات رواد الأعمال. مما يقتضي دعم هذه المبادرات وتوفير حاضنات أعمال، وتمويلات صغيرة، ومساحات تدريب، إضافة إلى مرافقة أكاديمية تساعد على تحويل الأفكار إلى مشاريع مستدامة. هذا الدعم لا يخدم التنمية الاقتصادية فقط، بل يعزز الاندماج الاجتماعي، ويقوي الشعور بالانتماء والمشاركة وتحمل المسؤولية.

6. 3. تشجيع التعاون بين الجامعة والمجتمع المدني لإنتاج محتوى توعوي علمي:

يمثل هذا التعاون آلية لدمقرطة المعرفة وربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع. فالجامعة تمتلك الخبرة الأكاديمية، بينما يمتلك المجتمع المدني القرب من الميدان وقدرة الوصول إلى الفئات المختلفة. يؤدي هذا التكامل إلى إنتاج محتوى رقمي موثوق في قضايا الصحة، البيئة، المواطنة، الاقتصاد الاجتماعي، الوقاية من الأخبار الزائفة وغيرها (OECD, 2020). كما يوفر فرصا للطلبة للانخراط في مشاريع ذات بعد اجتماعي، مما يطور مهاراتهم المهنية ويوسع أدوار الجامعة خارج الإطار التقليدي.

6. 4. تطوير منصات حكومية تفاعلية لخدمة المواطن ونشر الثقافة المدنية:

تعد المنصات الحكومية التفاعلية نقطة تحول في علاقة المواطن بالمؤسسات. فهي تبسط الإجراءات الإدارية، وتوفر خدمات رقمية سريعة، وتعزز الشفافية من خلال نشر البيانات المفتوحة وتمكين المواطن من تتبع القرارات العمومية (UNDP, 2020). فعندما تترافق هذه المنصات مع محتوى توعوي مدني مثل شرح الحقوق والواجبات، وتفسير السياسات العامة، وقنوات مشاركة المواطنين، فإنها تساهم في بناء ثقافة

مدنية جديدة تقوم على الثقة، والمسؤولية المشتركة، والانخراط الواعي في الشأن العام. وتشير الأدبيات التنموية إلى أن هذه المنصات أصبحت من مؤشرات الحوكمة الرشيدة.

6. 5. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجالات التمكين الرقمي:

التنمية الرقمية تتطلب تكاملا بين الدولة التي توفر البنية التحتية والإطار القانوني، والقطاع الخاص الذي يجلب الابتكار والمرونة التكنولوجية (World Bank, 2016). تشمل هذه الشراكات مشاريع محو الأمية الرقمية، تعميم الوصول إلى الإنترنت، تطوير برمجيات محلية، دعم الابتكار في المؤسسات الناشئة، وتوفير فرص تدريب للشباب. يسهم هذا التكامل في خلق بيئة رقمية مستدامة، ويسرع النمو الاقتصادي، ويقلل الفجوة الرقمية بين المناطق والفئات الاجتماعية، ويعزز القدرة الوطنية على إنتاج التكنولوجيا لا مجرد استهلاكها.

في ضوء ما تم عرضه، يتضح بجلاء أن الوسائط الجديدة تجاوزت كونها مجرد وسائل للترفيه أو قنوات للتواصل، لتغدو مكونا بنيويا فاعلا في النسق الاجتماعي، تؤثر بعمق في مسارات التنمية وإحداث التغيير الاجتماعي. ومن ثم، فإن توظيفها في مجالات التوعية والتنمية يظل رهينا بتبني رؤية شمولية ومتكاملة، تقوم على الربط بين الإمكانات التكنولوجية، والمعرفة العلمية الرصينة، والتوجيه السلوكي الواعي. فالقيمة الحقيقية للوسائط الجديدة لا تكمن في أدواتها أو في مستخدميها فحسب، وإنما في حسن توجيهها نحو بناء وعي جماعي مسؤول، قادر على الإسهام في تشييد مجتمع رقمي متوازن، عادل، وقائم على الاستنارة والمعرفة.

المحور الثالث: الوسائط الجديدة وقضايا الفضاء الإلكتروني

أهداف المحور الثالث: الوسائط الجديدة وقضايا الفضاء الالكتروني

- ✓ فهم البنية الاجتماعية والتواصلية للفضاء الإلكتروني بوصفه مجالا جديدا للتفاعل الإنساني وصناعة المعنى.
- ✓ تحليل ديناميات تشكل المجتمعات الافتراضية والهوية الرقمية، وفهم دور الوسائط الجديدة في إعادة بناء مفاهيم الانتماء والتمثيل.
- ✓ دراسة وظائف شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تشكيل فضاء عمومي افتراضي يؤثر في النقاش العام وصناعة الرأي.
- ✓ تقييم الأبعاد القيمية والأخلاقية والمعرفية للفضاء الإلكتروني، وبيان أثرها في العلاقات الاجتماعية وفي ممارسات المشاركة المجتمعية.
- ✓ تمكين الطالب من الربط بين النظريات السوسيولوجية والديناميات الرقمية المعاصرة لفهم التغيرات التي أحدثتها الوسائط الجديدة في بنية المجتمع.

المحاضرة رقم 3 - 1

المجتمعات الافتراضية وبناء الهوية في الفضاء الشبكي

أدت الثورة الرقمية خلال العقود الأخيرة إلى إعادة تشكيل المشهد الاجتماعي والثقافي العالمي، إذ لم تعد شبكة الإنترنت مجرد وسيلة للتواصل أو تبادل المعلومات، بل تحولت إلى فضاء اجتماعي واسع تنتج داخله أنماط جديدة من العلاقات، والممارسات، والرموز، والتمثّلات. وفي قلب هذا التحول برزت المجتمعات الافتراضية كبيئات تفاعلية تنشأ فيها روابط اجتماعية عابرة للحدود الجغرافية، وتبنى داخلها أشكال متجددة من الانتماء والمشاركة. هذه البيئات الرقمية أتاحت للأفراد إمكان صياغة هويات مرنة ومتعددة، تتأثر بمنطق الشبكات، وبطبيعة التفاعلات المتدفقة، وبالثقافات الرقمية الناشئة. فلم تعد الهوية في الفضاء الشبكي مجرد امتداد مباشر للهوية الواقعية، بل أصبحت مسارا ديناميكيا لإعادة التشكيل الذاتي، يتداخل فيه ما هو اجتماعي ونفسي وتكنولوجي ورمزي.

تسعى هذه المحاضرة إلى تحليل المجتمعات الافتراضية بوصفها ظاهرة اجتماعية وثقافية مركبة، من خلال دراسة آليات تشكل الهوية الرقمية، وأنماط السلوك والتفاعل داخل الفضاء الشبكي، إضافة إلى مناقشة التحديات التي تفرزها هذه التحوّلات على مستوى الفرد والجماعة. كما تتضمن المحاضرة أمثلة تطبيقية من سياقات عربية وعالمية تبرز كيفية تبلور الهوية في بيئات الإنترنت، وكيف تسهم التقنيات الرقمية في إعادة تعريف مفاهيم الذات والانتماء والمجتمع.

1. مفهوم المجتمعات الافتراضية:

يعرف المجتمع الافتراضي بأنه شبكة من العلاقات الاجتماعية المستمرة التي تنشأ داخل الفضاء الرقمي، وتقوم على التفاعل المتكرر بين الأفراد حول اهتمامات وقضايا مشتركة، بما يفضي إلى بناء شعور بالانتماء والدعم المتبادل، رغم غياب التواجد المادي المباشر (Rheingold, 2000). ولا يقتصر هذا النمط من الاجتماع على التواصل فقط، بل يتجاوز ذلك إلى إنتاج معان مشتركة وتشكيل روابط اجتماعية قائمة على الثقة والتبادل الرمزي. وفي السياق نفسه، يعرفها أيضا بأنها تجمعات اجتماعية تنشأ عندما يستمر عدد كاف من الأفراد في التفاعل عبر الفضاء الإلكتروني لمدة زمنية كافية، وبكثافة عاطفية ومعرفية تتيح تكوين علاقات إنسانية ذات دلالة اجتماعية. ويؤكد هذا الطرح أن المجتمع الافتراضي يقوم على الاستمرارية والتفاعل المعنوي، لا على مجرد الحضور التقني.

أما "مانويل كاستلز"، فيؤكد أن المجتمعات الافتراضية تندرج ضمن ما يسميه بـ«المجتمع الشبكي»، الذي يمثل شكلا جديدا من التنظيم الاجتماعي، تعاد فيه صياغة العلاقات الاجتماعية وبناء الهويات الفردية

والجماعية من خلال الشبكات الرقمية، بدل الارتكاز الحصري على الانتماءات الجغرافية أو الهياكل الاجتماعية التقليدية (Castells, 2010).

وفي الأدبيات العربية، يعرف المجتمع الافتراضي بأنه فضاء اجتماعي رقمي بديل، يتيح للأفراد التفاعل والتواصل وتبادل المعرفة، وبناء روابط اجتماعية قائمة على الاهتمامات المشتركة، دون التقيد بحدود المكان والزمان، مما يجعله شكلا جديدا من أشكال الاجتماع الإنساني المعاصر (عبد الحميد، 2015). ويرى آخرون أن المجتمعات الافتراضية تسهم في إعادة تشكيل أنماط الانتماء الاجتماعي، من خلال إعلاء قيمة التفاعل الرمزي والمشاركة المعرفية على حساب الروابط التقليدية القائمة على القرب المكاني أو القرابة (العطاس، 2018).

وانطلاقا من هذه المقاربات النظرية، يتبين أن المجتمع الافتراضي لا يختزل في كونه فضاء تقنيا محايدا، بل يعد فضاء اجتماعيا ديناميكيا، تتأسس فيه العلاقات والانتماءات على التفاعل الرمزي والممارسات المشتركة، أكثر مما تعتمد على الموقع الجغرافي أو البنى الاجتماعية الكلاسيكية. ويتجلى ذلك بوضوح في مجتمعات رقمية متخصصة مثل منصات البرمجة Stack Overflow وGitHub، حيث يتبادل المطورون الحلول التقنية، ويكتسبون سمعة مهنية رقمية تحدد مكانتهم داخل الشبكة، وكذلك في مجموعات التعلم عبر منصات Telegram وMoodle، التي تتيح للطلبة والأساتذة تبادل المعرفة وتعزز الإحساس بالانتماء إلى جماعة معرفية رقمية.

2. خصائص المجتمع الافتراضي:

- اللاإقليمية (Deterritorialization): الانتماء في الفضاء الرقمي يتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية. مثال: مجموعة "هواة الفلك" على Reddit تضم مشاركين من أوروبا، آسيا، وأمريكا.

- الرمزية العالية: الرموز الرقمية والإيموجي والاختصارات اللغوية (LOL، BTW) تشكل لغة اجتماعية مشتركة.

- مرونة التفاعل: تتيح المنصات الرقمية تفاعلا فوريا (Live Chat) ومتأخرا (Forum)، حسب وقت وقدرة المستخدمين.

- انفتاح العضوية: الانخراط في المجموعات الرقمية غالبا غير رسمي، مما يسمح بتجربة أشكال متعددة من الانتماء والهوية.

ـ تحليل معمق: المرونة والانفتاح في المجتمع الرقمي تعزز قدرة الفرد على إعادة إنتاج ذاته حسب كل سياق، وتتيح تعدد الهويات والتجارب الاجتماعية.

ـ اللامركزية في السلطة والتأثير Decentralized Influence: لا يتحكم مركز واحد في تدفق المعلومات أو توجيه التفاعل، بل تصنع السلطة داخل المجتمع الافتراضي بشكل أفقي. مثال ذلك؛ صانع محتوى صغير على TikTok قد يصبح مؤثرا في ساعات بسبب خوارزميات الانتشار.

ـ الخوارزمية كفاعل اجتماعي Algorithmic Mediation: الخوارزميات لم تعد مجرد أدوات تقنية، بل أصبحت فاعلا مؤثرا يوجه رؤيتنا للآخرين ويعيد تشكيل العلاقات داخل المجتمع. مثال :اقتراحات YouTube أو Facebook تحدد ما نراه ومن نتفاعل معه، ما يخلق دوائر انتماء جديدة.

ـ الهوية المعززة تقنيا Tech-Enhanced Identity: الأفراد يستخدمون الصور المعدلة، الصور الرمزية، الأسماء المستعارة، والفلاتر لتشكيل نسخة محسنة أو مغايرة من ذواتهم.

ـ التنوع الثقافي الفوري: الفضاء الشبكي يجمع ثقافات ولغات وسياقات اجتماعية متباينة في لحظة واحدة.

ـ القابلية العالية لإنتاج المحتوى: أي عضو يمكن أن يتحول من مستهلك إلى منتج للمحتوى بسهولة، مما يجعل المجتمع غنيا ومتغيرا باستمرار.

ـ السيولة الزمنية وقابلية التوسع السريع: فلا وجود لزمن اجتماعي وعدد موحد داخل المجتمعات الافتراضية؛ الحوار يمتد عبر ساعات أو أيام دون أن يفقد استمراريته، مثل موضوع في منتدى يمكن إحياؤه بعد سنوات من طرحه.

3. بناء الهوية في الفضاء الشبكي:

يمثل الفضاء الرقمي بيئة اجتماعية متحولة تسمح للأفراد بإعادة تعريف ذواتهم وصياغة صور متعددة للهوية، من خلال السرد، والأداء، والتفاعل الشبكي. وتعد هذه العملية نتاجا مباشرا لخصائص البيئة الرقمية التي تتيح إمكانات واسعة للتجريب والتمثيل الرمزي وإدارة الانطباعات.

3. 1. الهوية كسرد ذاتي:

ترى أن الأفراد يعيدون بناء ذواتهم عبر السرديات الرقمية، من خلال المنشورات والصور ومقاطع الفيديو مثل مستخدم Instagram يعرض جزءا من حياته اليومية المختارة بعناية لتعكس قيمه. (Papacharissi,2020) وباحث على Research Gate يشارك مقالاته وينخرط في نقاشات أكاديمية لتعزيز هويته العلمية. فالفضاء الشبكي لا ينقل الهوية كما هي، بل يتيح للفرد انتقاء الأحداث، وإعادة ترتيبها، وتقديم نفسه عبر سرديات منتقاة تعكس قيمه، وتطلعاته، وانتماءاته. وبذلك تصبح الهوية الرقمية عملية تركيب واعية، يستخدم فيها الفرد الأدوات الرمزية المتاحة لإظهار ذاته بالشكل الذي يريده.

3. 2. الهوية كأداء من منظور "غوفمان":

يقدم Goffman الهوية باعتبارها إدارة للانطباعات، حيث يؤدي الفرد أدوارا مختلفة حسب الجمهور وسياق التفاعل، والفضاء الرقمي يمثل مسرحا افتراضيا يتكثف فيه هذا الأداء. فالفرد يختار كيف يظهر أمام الآخرين عبر صور، وسير ذاتية، وتعليقات، ومحتوى متقن الإعداد. وهنا يتحول الملف الشخصي إلى واجهة يقدم من خلالها الفرد أداء اجتماعياً يوازن فيه بين ذاته الواقعية وصورته الرمزية. غير أن هذا الأداء قد يولد توترا نفسيا، خصوصا حين يشعر الفرد بضرورة مواءمة صورته الرقمية مع واقعه الفعلي. كالحساب المهني مثلا على LinkedIn يركز على الخبرة والكفاءة. والحساب الشخصي على TikTok يعكس هوايات وميول ترفيهية. تظهر هذه الواجهات اختلافاً في الأداء حسب المنصة والجمهور، ما يعكس تعددية الأدوار في الفضاء الشبكي.

3. 3. الهويات المتعددة والمتزامنة:

تعدد الهويات يسمح بتجربة انتماءات اجتماعية متعددة، مثل لاعب في لعبة جماعية يمتلك هوية قيادية افتراضية تختلف عن شخصيته الواقعية. ومحترف يُظهر مهاراته العملية على LinkedIn، ويبرز مواهبه الإبداعية على Instagram. فالمنصات الرقمية توفر للفرد إمكانات تجريبية لا حدود لها؛ يمكنه أن يكون قائدا في لعبة جماعية، وباحثا في منتدى علمي، وصانع محتوى فني على منصة أخرى. هذا التنقل الحر يخلق مجالا واسعا لتشكيل هوية مركبة ومرنة، تمكن الفرد أن يحمل أكثر من هوية في الوقت نفسه، وأن ينتقل بين أدوار اجتماعية وثقافية تختلف جذرياً عن أدواره في الواقع. وقد يكون لهذا التعدد أثر إيجابي في اكتشاف الذات، لكنه قد يسبب ضغطا نفسيا عند غياب التوازن بين العالمين الرقمي والواقعي. لذا يمكن أن نجد عديد الهويات هنا، مثل (Boyd, 2014):

- الهوية السائلة (Liquid Identity): تشير إلى الهويات السريعة التغير التي يمكن تعديلها باستمرار حسب السياق الاجتماعي الرقمي.

ـ الهوية الافتراضية البديلة (Avatar Identity): تتمثل في إنشاء شخصية افتراضية مستقلة قد تحمل شكلا، وجسدا، وقدرات لا تشبه الواقع. مثل شخصية Avatar في العوالم الافتراضية أو الألعاب الجماعية، حيث تصنع هوية جديدة بالكامل.

ـ الهوية الشبكية (Networked Identity): تعتمد على قوة الروابط والعلاقات داخل الشبكة، لا على الخصائص الفردية فقط، مثل مؤثر رقمي يقاس حضوره وتأثيره بعدد متابعيه وتفاعلاتهم، أي بهيكله الشبكي أكثر من خصائصه الذاتية.

4. ديناميكيات الانتماء:

يشهد العالم الرقمي تشكل أنماط جديدة من الانتماء، تُبنى من خلال التفاعل، وتبادل الرموز، وإنتاج المحتوى، إضافة إلى تأثير البنى التقنية نفسها. وتُظهر هذه الديناميكيات أن الانتماء لم يعد مرتبطا فحسب بالجماعات الواقعية، بل أصبح نتيجة تفاعل معقد بين الفرد، والمنصة، والخوارزميات. ويمكن تحليل هذا الانتماء عبر ثلاث آليات أساسية:

4. 1. رأس المال الرقمي:

يشتق هذا المفهوم من نظرية "رأس المال الاجتماعي" عند "بيار بورديو"، لكنه يتخذ شكلا مختلفا في البيئات الرقمية. فالانتماء في المجتمع الشبكي يقاس غالبا عبر مؤشرات كمية ورمزية، منها:

* عدد المتابعين الذي يعكس مدى حضور الفرد داخل المجتمع الافتراضي
* قوة التفاعل تشمل الإعجابات، التعليقات، إعادة النشر، وهي تعبير عن الاعتراف الاجتماعي.
* موقع الفرد داخل الشبكة يقاس بمدى اتصاله بعُقد مؤثرة أو بجماعات واسعة.

في هذا السياق، يمكن أن يمتلك المؤثر الرقمي سلطة اجتماعية تفوق سلطة موظف يشغل منصبا رسميا، لأن رأس ماله الرقمي ـ من حيث الوصول والتفاعل ـ يوفر له قدرة أكبر على التأثير في الرأي العام، وصنع الاتجاهات.

4. 2. الطقوس الرقمية:

تعد الطقوس الرقمية ممارسات متكررة يتقاسمها أعضاء المجتمع الافتراضي، وتؤدي وظيفة رمزية في تدعيم الروابط وبناء الانتماء الجماعي. فمن خلال هذه الطقوس تتشكل سرديات جماعية، وتبنى هوية مشتركة بين أفراد لا يجمعهم بالضرورة احتكاك مباشر أو معرفة سابقة. وتظهر هذه الآليات

بوضوح في الحملات التضامنية الرقمية، أو في مجتمعات الألعاب، أو في مجموعات التعلم عبر الإنترنت. ومن أبرز هذه الطقوس الرقمية:

- ✓ الإعجابات: تمثل إشارة دعم أو توافق رمزي.
- ✓ التعليقات والمناقشات: تتيح تفاعلا مع المحتوى وتساهم في تشكيل المعايير الجماعية.
- ✓ المشاركات وإعادة النشر: تعد آلية لنشر القيم المشتركة وتعزيز الخطاب الجماعي.
- ✓ الهاشتاغات: تعمل كرابط لغوي ورمزي يجمع الأفراد حول قضية أو حدث مشترك.

4. 3. السلطة الخوارزمية:

تشير الدراسات الحديثة إلى أن الخوارزميات (التي تنظم كما أشرنا سلفا ما يظهر للمستخدم من محتوى) تمارس دورا يشبه السلطة الرمزية غير المرئية. فهي تحدد؛ ما الذي يراه الفرد على المنصة (الأخبار، الصور، المقاطع المقترحة). من الذين يتفاعل معهم (تقريب مجموعات معينة وإقصاء أخرى). أي القيم والسلوكيات تعزز (وفق منطق الترويج والتوصية). بذلك تصبح الخوارزميات عاملا مركزيا في تشكيل الهوية والانتماء، لأنها لا تنقل المحتوى فقط، بل توجه مسارات الاهتمام والاختيار وأفعال المستخدمين عبر البيانات والتخصيص المستمر للمحتوى.

5. تحديات الهوية الرقمية:

تمثل الهوية في الفضاء الشبكي مجالا معقدا تتقاطع فيه الأبعاد الاجتماعية والنفسية والتكنولوجية، ما يجعلها عرضة لجملة من التحديات التي تؤثر في استقرار الذات وفي شكل الانتماء داخل البيئة الرقمية. ويمكن تحديد أبرز هذه التحديات في النقاط التالية:

- الهوية المراقبة: المنصات الرقمية تحتفظ بسجلات دقيقة لسلوك المستخدم؛ تفاعلاته، تفضيلاته، أوقات نشاطه، وحتى نمط كتابته. هذه البيانات تستخدم في الإعلانات الموجهة، تحليل الشخصية، وصياغة توصيات مبنية على التتبع الخفي. وهو ما يجعل الهوية الرقمية خاضعة لرقابة دائمة قد تُضعف الإحساس بالخصوصية وتحد من حرية التعبير.

- هشاشة الهوية: تنقل الفرد بين هويات متعددة مهنية، ترفيهية، تعليمية، أو ألعابية قد يؤدي إلى تشتت الذات وعدم الاتساق، يعود ذلك إلى اختلاف المعايير والقيم بين هذه السياقات، ما يجعل الفرد في حالة تفاوض دائم بين صور متعددة للذات.

- الإقصاء الرقمي: العوامل الاقتصادية، العمرية، التعليمية، والجغرافية قد تمنع فئات من الوصول إلى الفضاء الشبكي أو المشاركة فيه بفعالية. غياب هذه الفئات عن المجتمعات الافتراضية يوسع الفجوة الرقمية ويخلق دوائر تفاوت ثقافي ومعرفي.

- الهيمنة الرمزية: الشركات الكبرى والمؤثرون والذكاء الاصطناعي يؤثرون على القيم والتمثلات المجتمعية. هذا التأثير قد يحد من التنوع الثقافي ويفرض أنماطا نمطية للهوية المقبولة أو المرغوبة.

- التلاعب بالهوية: تنتشر الحسابات المزيفة، والانتحال الرقمي، وتقنيات التزييف العميق (Deep fake)، ما يجعل الهوية عرضة للتشويه أو السرقة. هذا التلاعب يؤثر على الثقة داخل المجتمعات الافتراضية ويهدد الأمن الشخصي والمهني للمستخدم.

- الاستنزاف النفسي: الضغط المستمر للحفاظ على صورة رقمية متجانسة (نشر المحتوى، مراقبة التفاعل، تجنب الانتقاد) قد يسبب إرهاقاً نفسياً شبيهاً بما يعرف بـ"الإجهاد الاجتماعي الرقمي". كما أن المقارنة الدائمة بالآخرين تضعف احترام الذات.

- فقدان الحدود بين العام والخاص: المنصات الرقمية تذيب الفاصل بين الحياة الشخصية والمهنية، مما يجعل الهوية مكشوفة أمام شبكات مختلفة ذات توقعات متباينة. هذا التداخل قد يخلق توترا وقلقا بشأن كيفية إدارة الانطباع أمام جماهير متعددة.

- الفقاعة المعلوماتية: الهوية الرقمية تتشكل في فضاءات ضيقة يفرضها التخصيص الخوارزمي. حين يحاصر الفرد في فقاعة من الأفكار والمحتويات المتشابهة، تتشكل هويته ضمن أطر محدودة، مما يحد من الانفتاح على الاختلاف والتنوع الثقافي.

يُظهر تحليل المجتمعات الافتراضية وبناء الهوية في الفضاء الشبكي أن الثورة الرقمية لم تحدث مجرد تحول تقني، بل أسست لبيئة اجتماعية جديدة أعادت تشكيل علاقة الإنسان بذاته وبالآخرين. فقد أصبح الفضاء الشبكي حقلا تتقاطع فيه عوامل اجتماعية وثقافية وخوارزمية، تنتج من خلالها الهويات وتعاد صياغتها باستمرار عبر السرد، والأداء، والتفاعل، والرموز، وممارسات الانتماء.

إن المجتمعات الافتراضية، بتنوعها ومرونتها وسيولتها، توفر إمكانات واسعة لاختبار أشكال جديدة من الانتماء والمشاركة، وتمنح الأفراد قدرة غير مسبوقة على التعبير عن ذواتهم وتمثيل هويات متعددة ومتزامنة. غير أن هذه الإمكانات تقابلها تحديات عميقة تتعلق برقابة البيانات، وضغط الأداء، وتشتت الهوية، والهيمنة الخوارزمية، واتساع الفجوة الرقمية، ما يجعل الهوية الرقمية مجالا معقدا يتطلب وعيا نقديا وقدرة على إدارة الذات داخل بيئة تفاعلية سريعة التغير.

وتبرز أهمية دراسة هذه الظاهرة اليوم في كونها تمثل مفتاحاً لفهم المجتمع المعاصر، إذ تتشكل العلاقات، والتمثلات، والقيم، والسلوكيات داخل فضاءات رقمية أصبحت جزءاً أساسياً من الحياة اليومية. ومن ثم، فإن تحليل الهوية في الفضاء الشبكي ليس مجرد موضوع أكاديمي، بل مدخل لفهم تحولات الإنسان في زمن الشبكات، ولمقاربة التحديات الجديدة التي تطرحها التكنولوجيا على مستوى الفرد والجماعة والثقافة. وبذلك تفتح المجتمعات الافتراضية آفاقاً واسعة للبحث، سواء في ما يتعلق بآليات بناء الهوية، أو ديناميكيات الانتماء، أو الأدوار الخوارزمية، أو التأثيرات النفسية والاجتماعية للتفاعل الرقمي، لتظل دراسة الهوية الرقمية ضرورة معرفية لفهم الإنسان في عصر الاتصال اللامحدود.

المحاضرة رقم 3 - 2

التواصل الاجتماعي وصناعة الفضاء العمومي في البيئة الرقمية

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية في طبيعة التواصل الاجتماعي، بعدما انفصلت عمليات إنتاج المعنى وتداول المعلومات عن الوسائط التقليدية لتنتقل إلى البيئة الرقمية التي أصبحت تمثل فضاء اجتماعيا متكاملا. فمنصات التواصل والشبكات الاجتماعية لم تعد مجرد أدوات تقنية لنقل الرسائل، بل تحولت إلى بيئات ديناميكية تتفاعل فيها الهويات، وتتشكل فيها الانتماءات، ويعاد عبرها بناء العلاقات الاجتماعية وصياغة الرأي العام. هذا الامتداد الرقمي جعل الفضاء الشبكي حاضنة لسرديات جديدة تعكس توجهات ثقافية واجتماعية وسياسية، وهو ما تستكشفه هذه المحاضرة عبر تحليل طبيعة التواصل الاجتماعي الرقمي وآليات صناعة الفضاء العمومي الافتراضي، ثم دراسة التفاعل المتبادل بينهما.

1. المفهوم والأسس النظرية للتواصل الاجتماعي الرقمي:

يعد التواصل الاجتماعي الرقمي أحد التحولات البنيوية العميقة التي عرفتها الممارسة الاتصالية في المجتمعات المعاصرة، حيث يشير إلى نمط من التفاعل الاجتماعي يتم عبر وسائط رقمية متعددة، مثل الشبكات الاجتماعية، المنتديات الافتراضية، المدونات، وتطبيقات التراسل الفوري، ويقوم على تبادل المعلومات، المعاني، والرموز الثقافية بين الأفراد والجماعات في فضاءات غير مادية، تتجاوز القيود التقليدية للزمان والمكان. ويتميز هذا النمط من التواصل بكونه تفاعلي، تشاركي، لا مركزي، إذ لم يعد المتلقي مجرد مستقبل سلبي، بل أصبح فاعلا أساسيا في إنتاج المحتوى وصناعته وإعادة توزيعه داخل الفضاء الرقمي (Jenkins, 2006).

من الناحية النظرية يرتكز التواصل الاجتماعي الرقمي على نظرية المجتمع الشبكي التي قدمها "مانويل كاستيلز"، والتي ترى أن البنية الاجتماعية في العصر الرقمي باتت تنظَّم حول شبكات مرنة من العلاقات، تشكل فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصال البنية التحتية الأساسية للتفاعل الاجتماع (Castells, 2009). ففي هذا السياق، يصبح الأفراد بمثابة عقد داخل شبكات مفتوحة، تتدفق بينها المعلومات والمعاني بصورة مستمرة، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل أنماط العلاقات الاجتماعية، وانتقالها من علاقات هرمية مستقرة إلى علاقات شبكية متحولة.

كما يستند التواصل الاجتماعي الرقمي إلى التفاعل الرمزي، الذي يؤكد أن المعنى يُبنى اجتماعيا من خلال التفاعل والتأويل، وهو ما يتجلى بوضوح في البيئات الرقمية، حيث تنتج الرموز (كالصور،

الإيموجي، الرسوم، والاختصارات اللغوية) معاني مشتركة داخل الجماعات الافتراضية، وتُسهم في بناء الإحساس بالانتماء والهوية الجماعية (Boyd, 2014). ويعزز هذا التفاعل إمكانية التواصل المتزامن (مثل المحادثات المباشرة) وغير المتزامن (مثل التعليقات والمنشورات)، ما يمنح المستخدم مرونة عالية في إدارة حضوره الاجتماعي الرقمي.

ومن منظور سوسيولوجي نقدي، يربط "باومان" التواصل الاجتماعي الرقمي بمفهوم الهوية السائلة، حيث يرى أن الفضاء الرقمي يتيح للفرد إعادة تشكيل هويته باستمرار، والانتماء إلى جماعات متعددة في الوقت ذاته، دون التزام طويل الأمد، بما يعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية في الحداثة السائلة التي تتسم بالهشاشة والتغير السري (Bauman, 2000)، الهويات الرقمية لا تبنى على أساس ثابت، بل تتغير وفق المنصة، والسياق الاتصالي، وصورة الذات التي يرغب الفرد في تقديمها للآخرين.

وفي السياق العربي، يعرف التواصل الاجتماعي الرقمي بوصفه امتدادا للتفاعل الاجتماعي التقليدي داخل فضاء افتراضي، يعتمد على التقنيات الرقمية في بناء العلاقات الاجتماعية، وتداول القيم والاتجاهات، والمشاركة في القضايا العامة، مع ما يرافق ذلك من إعادة تشكيل للأدوار الاجتماعية وأنماط الضبط الاجتماعي (بوزيان، 2020). وتشير هذه المقاربات إلى أن التواصل الرقمي لم يعد مجرد أداة تقنية، بل أصبح ظاهرة اجتماعية وثقافية مركبة، تؤثر في الوعي الجمعي، وفي طرائق التفكير، وفي أشكال التضامن والصراع داخل المجتمع.

وعليه، يمكن القول إن التواصل الاجتماعي الرقمي يقوم على أسس نظرية متعددة (الشبكية، التفاعل الرمزي، الهوية السائلة)، تجعله فضاء ديناميكيا لإنتاج المعنى وبناء العلاقات، ومجالا مركزيا لفهم التحولات الاجتماعية المعاصرة في ظل هيمنة الوسائط الجديدة.

2. ديناميكيات التفاعل الاجتماعي في ضوء المناهج التحليلية في البيئة الرقمية:

تتشكل ديناميكيات التفاعل الاجتماعي في الفضاء الرقمي عبر عمليات مركبة تشمل إعادة تشكيل الهوية، وبناء المعرفة المشتركة، وظهور تأثيرات رمزية جديدة تعيد تعريف العلاقات الاجتماعية. فالفضاءات الشبكية تمنح المستخدم إمكان الانخراط في جماعات متخصصة أو شبكات اهتمام معرفية وترفيهية واحتجاجية، مما يخلق شعورا متناميا بالانتماء الرقمي (Ellison et al, 2007). وتبرز هذه الديناميكية بوضوح في مجموعات Discord وTelegram التعليمية التي تحولت إلى فضاءات يتبادل فيها الطلبة والباحثون خبراتهم وموادهم العلمية، وفي الدور المتزايد للمؤثرين على منصات مثل

TikTok وInstagram الذين باتوا فاعلين رمزيين يشكلون اتجاهات الجمهور اعتمادا على المحتوى السمعي البصري. وهكذا يصبح التفاعل الرقمي آلية لإنتاج شرعية اجتماعية جديدة تتأسس على عدد المتابعين، ونوعية المحتوى، وقدرته على الانتشار، مما يكشف أن التواصل الرقمي ليس مجرد تبادل معلومات، بل ممارسة اجتماعية تنتج جماعات وسرديات وقيم مشتركة.

وتظهر التجربة العربية خلال جائحة كورونا مثالا واضحا لهذه التحولات؛ إذ تحولت مجموعات Telegram وFacebook إلى فضاءات للتعلم الجماعي وتبادل الدروس والملخصات، مما أسهم في تشكل هوية أكاديمية رقمية مشتركة. وعلى المستوى العالمي، يقدم Overflow Stack نموذجا لمجتمع مهني يقوم على التقييم الجماعي وتداول الخبرات، بينما تنتج منصات الفيديو القصير هويات شبابية ترتكز على الإبداع والسرعة والتواصل البصري المكثف.

وتساعد المقاربة البنيوية-الوظيفية في تفسير هذه الظواهر من خلال إبراز التحول من متلقين سلبيين إلى فاعلين منتجين للمعنى، بما ينسجم مع مفهوم ثقافة المشاركة لدى "جينكينز". كما يبرز ما يشبه فضاء عموميا شبكيا وفق تصور "هابرماس"، حيث تتحول المنصات إلى ساحات للنقاش والتعبير والتفاوض حول القضايا العامة، رغم التحديات التي تفرضها المعلومات المضللة والاستقطاب (Jenkins, 2006).

ويضيف منظور "غوفمان" حول "تقديم الذات" على كيفية إدارة الأفراد لهوياتهم الرقمية، إذ يتعامل المستخدم مع كل منصة بوصفها فضاء له قواعده الرمزية الخاصة، فيعيد تشكيل صورته وفق الجمهور المستهدف (Goffman,). وتتكامل هذه الرؤية مع مقاربات علم الاجتماع الرقمي التي تؤكد أن الهوية لم تعد نتاج تفاعل اجتماعي مباشر فقط، بل تُبنى أيضًا من خلال تفاعلات مستمرة مع الخوارزميات التي تتحكم في ترتيب المحتوى وظهوره، مما يسهم في تشكيل الوعي الاجتماعي والذاتي للمستخدم (Boyd, 2014).

كما تكشف أطروحات "شيركي" عن قدرة الوسائط الرقمية على خلق أنماط تنظيمية جديدة منخفضة التكلفة، تتيح تشكيل جماعات واعية بذاتها وقادرة على التعبئة السريعة خارج الأطر المؤسسية التقليدية ، مما يعيد طرح سؤال القوة في الفضاء الشبكي. فالسلطة الاتصالية لم تعد حكرا على المؤسسات الإعلامية والسياسية، بل توزعت بين المستخدمين والمؤثرين والمجموعات المنظمة، ضمن ما يسميه بعض الباحثين بالسلطة الشبكية التي تتأسس على التفاعل، والانتشار، والقدرة على الحشد الرقمي (بن عبد الله، 2019).

3. تعريف الفضاء العمومي الرقمي:

الفضاء العمومي الرقمي مجال تواصلي تتفاعل فيه الجماعات والأفراد عبر منصات شبكية لإنتاج نقاش عام حول القضايا المشتركة، تعاد فيه صياغة علاقات القوة التقليدية من خلال آليات جديدة للانتشار والتأثير، مما يخلق أنماطا بديلة للمشاركة السياسية والثقافية تتجاوز الوساطة المؤسساتية (Dahlgren, 2005). ويعرف أيضا بأنه بيئة اجتماعية مهيكلة تقنيا عبر خوارزميات وأنظمة توصية تنظم تدفق المعلومة، وتتيح للمستخدمين الانخراط في أشكال متعددة من الحوار والمساءلة والتعبير العام، مع بروز تأثير المنصة كفاعل يشارك في تشكيل النقاشات وتحديد مرئيتها (كحيل، 2020).

بهذا يمكن القول، أن الفضاء العمومي هو مجال للمواطنة التشاركية، يسمح للأفراد بالمساهمة في صناعة الرأي العام من خلال التعبير، والنقاش، وتداول المعرفة عبر الوسائط التفاعلية، فيتحول الجمهور من متلق سلبي للمعلومة إلى فاعل يشارك في إنتاج الخطاب العمومي وتوجيهه. وهو ساحة ثقافية مفتوحة تتفاعل فيها هويات متعددة وتتقاطع فيها السرديات، فتنتج أشكالا جديدة من التعبير والممارسات الرمزية، ما يجعل النقاش العام نتاجا لعمليات تفاوض مستمرة بين فاعلين أفراد وجماعات ومنصات ذات منطق خوارزمي. وعليه؛ يمتد الفضاء العمومي كما صاغه "هابرماس" (بوصفه مجالا للنقاش العقلاني المفتوح الذي يشارك فيه المواطنون حول الشؤون العامة) ليتخذ في البيئة الرقمية شكلا أكثر تشعبا وتعددا.

ففي الفضاء الشبكي تنشأ ساحات للنقاش السياسي والثقافي والاجتماعي تتجاوز القيود المكانية والزمانية، وتتيح مستويات أوسع من التعبير والتعددية. غير أن هذا الانفتاح يظل مشروطا بالبنى التقنية للمنصات الرقمية، من خوارزميات الترتيب والترشيح إلى آليات التفاعل والانتشار، والتي تؤثر في بروز القضايا وتوجيه الاهتمام العام. وبذلك لا يلغي الفضاء العمومي الرقمي نظيره التقليدي، بل يعيد تشكيله ويوسع حدوده عبر تمكين فئات جديدة من المشاركة، وإتاحة مسارات بديلة لظهور الأصوات المهمشة، مما يجعل المجال العمومي المعاصر نتاج تفاعل مركب بين البنى الاجتماعية والمؤسساتية والمنصات الرقمية.

4. خصائص الفضاء العمومي الرقمي:

عديدة ومتنوعة يمكن اختصارها فيما يلي:

* الانفتاح وإتاحة الوصول: انفتاح يعزز تداول الأفكار وتوسيع نطاق المشاركة.

* التفاعلية الفورية: يتيح الفضاء الرقمي تفاعلا سريعا ومعقدا بين المستخدمين، عبر التعليقات، الإعجابات، وإعادة النشر. هذا التفاعل لا ينقل الرسائل فقط، بل يعيد تشكيلها باستمرار، ويمنح الجمهور دورا مباشرا في صناعة النقاش.

* التعددية الفكرية: بظهور أصوات وخطابات متعددة في الوقت نفسه. ما يجعل النقاشات أكثر تنوعا وابرازا لوجهات النظر، وإن كانت أحيانا أكثر صداما.

* إعادة تشكيل الهوية العامة: بفعل تعدد المنصات، يعيد الأفراد تقديم ذواتهم بطرق مختلفة تتلاءم مع كل فضاء، مما يجعل النقاش العام نتاج تفاعل بين هويات وسرديات متعددة.

*قابلية النقاش للتوثيق والأرشفة: يبقى جزء كبير من النقاشات الرقمية قابلا للعودة إليه وتحليله، مما يساعد في فهم تطور الرأي العام، خلافا للتفاعلات الشفوية الزائلة في الفضاء التقليدي.

* سرعة التداول وانتشار المعلومات: تسمح البنية الشبكية بانتشار المعلومات بسرعة هائلة، مما يعزز القدرة على التعبئة والحشد، لكنه في الوقت نفسه يرفع احتمالات انتشار الأخبار الزائفة أو التضليل.

* اللامركزية والمرونة: لا يخضع الفضاء العمومي الرقمي لهيمنة جهة إعلامية واحدة، بل يتوزع النقاش عبر منصات متعددة وجماعات متنوعة. هذا يخلق مسارات جديدة لإنتاج المعنى، ويُضعف السيطرة المركزية على الخطاب.

* تأثير الخوارزميات والعلاقة الجدلية بين الحرية والتنظيم: من خلال تشكيل مسارات الظهور والتفاعل وإمكانات الوصول؛ فالمنصات لا تُظهر المحتوى بنفس الدرجة لكل المستخدمين، بل تعيد ترتيب النقاش وفق منطق تقني يحدد ما يصبح مرئياً أو مهمشاً. وهذا يخلق ما يسمى هندسة الاهتمام.

5. آليات إنتاج الفضاء العمومي الرقمي:

يتشكل الفضاء العمومي الرقمي من خلال شبكة متداخلة من الآليات التقنية والاجتماعية التي تمنح المستخدمين القدرة على إنتاج خطاب عام وتداوله خارج الحدود التقليدية للمجال العمومي. تقوم المنصات الكبرى مثل Facebook ومنصة X وYouTube وTikTok بدور البنية التحتية التي تحتضن هذا الخطاب عبر خوارزميات التوصية والترتيب والانتشار، إذ لا تكتفي باستضافة المحتوى بل تعيد تشكيله عبر عمليات الفرز والانتقاء التي تحدد ما يظهر للمستخدمين وما يُهمش، وهو ما يجعل البيئة الرقمية فضاء تفاوضيا بين حرية التعبير وقوة المنصة.

كما تسهم المجموعات الافتراضية المهنية والأكاديمية والثقافية مثل مجتمعات Discord، وTelegram، وفضاءات النقاش الجامعي في بناء مساحات وسيطة لإنتاج المعرفة وتقاسم الخبرات، حيث تتحول النقاشات الخاصة إلى مواد ذات قيمة عمومية عندما تتداول على نطاق أوسع. وتبرز الحملات الرقمية المعتمدة على "الهاشتاغ" كآلية تنظيمية مهمة؛ فهي تمنح المحتوى الفردي قابلية التحول إلى قضية عامة عبر تجميع الأصوات المتفرقة في سردية مشتركة، كما حدث خلال الحملات الصحية والتوعوية أثناء جائحة كورونا، حيث أصبحت منشورات الأطباء والخبراء من خلال إعادة النشر والتفاعل المكثف مثلا مصدرا مرجعيا للجمهور، وتمت إعادة إنتاجها في صيغ مرئية وصوتية وتفسيرية عززت حضورها العمومي.

وتلعب وسائط الاتصال المتعددة (النصوص، الصور، الفيديوهات، البث المباشر) دورا محوريا في تحويل المشاركة الفردية إلى فعل عمومي، لأنها تمنح الخطاب طابعا تواصليا غنيا يسهل انتشاره وتلقيه. وفي كثير من الحالات، يكتسب صانعو المحتوى والمشاهير والمختصون سلطة رمزية تجعل مداخلاتهم جزءا من النقاش العام، مما يبرز ديناميكية جديدة للشرعية الاجتماعية قائمة على التفاعل والانتشار وليس فقط على المؤسسات التقليدية (عبد الحميد، 2015).

بهذا المعنى، لا تنتج الآليات الرقمية فضاء عموميا جاهزا، بل تصنعه عبر عملية تفاعلية مستمرة تنخرط فيها المنصات، والخوارزميات، والمستخدمون، وجماعات الاهتمام، والفاعلون الرمزيون، في شبكة متداخلة تعيد تشكيل المجال العمومي وصياغة أولوياته.

6. التحديات:

يمكن تقديم بعض التحديات التي تواجه الفضاء العمومي الرقمي باعتبارها إشكالات بنيوية ناتجة عن تداخل العوامل التقنية والتواصلية والاجتماعية، والتي تؤثر في طبيعة النقاش العام وحدود فعاليته. وتستدعي هذه التحديات مقاربة نقدية لفهم انعكاساتها على التعددية، والمشاركة، وجودة التداول العمومي، من بين هذه التحديات، نجد:

- فقاعات المعلومات وتحيز الخوارزميات وهيمنها؛ تعمل خوارزميات التوصية على تخصيص المحتوى وفق تفضيلات المستخدمين، ما يؤدي إلى ظهور فقاعات معلوماتية تعزل الفرد عن وجهات نظر مختلفة (قد تكون موجهة سياسيا اقتصاديا بشكل غير شفاف)، وتحد من التفاعل مع الآراء المعارضة، وهو ما يعيق الحوار العمومي ويقيد التنوع الفكري.
- انتشار الأخبار الزائفة والمضللة وصعوبة التحقق؛ نتيجة التفاعلية وسرعة الانتشار، مما يضع الأفراد أمام تحدي التحقق من صحة المعلومات والمصادر.
- الاستقطاب الحاد والخطاب العدائي والكراهية الرقمية.
- الغياب النسبي للأطر القانونية المنظمة للفضاء الرقمي.
- التفاوت الرقمي والتمييز في الوصول بين فئات المجتمع المختلفة يؤدي إلى استبعاد بعض الأصوات وإضعاف التمثيل العادل في النقاش العام.
- التأثير غير المتوازن للفاعلين الرمزيين؛ حيث يصبح بعض المؤثرين أو الجهات ذات القدرة على إنتاج المحتوى ذي الانتشار الواسع أكثر قدرة على توجيه النقاش العام، مما يخلق مركزية جديدة للسلطة الرقمية رغم الطابع اللامركزي للفضاء.
- الإرهاق الرقمي وتأثير التشبع المعلوماتي وتراجع النقاش العقلاني لصالح الخطابات الانفعالية؛ فكثرة الرسائل المتداخلة تؤدي إلى إرهاق المستخدمين، وتقليل قدرتهم على المشاركة الفاعلة في النقاش العمومي، مما يضعف جودة الحوار العام.

7. العلاقة بين التواصل الاجتماعي وصناعة الفضاء العمومي:

العلاقة بين التواصل الاجتماعي وصناعة الفضاء العمومي الرقمي علاقة عضوية تقوم على تبادل التأثير، إذ ينتج المستخدمون عبر تفاعلهم اليومي محتوى يتحول تدريجيا إلى خطاب عمومي إذا لقي انتشارا واسعا، بينما يعيد الفضاء العمومي بدوره تنظيم هذا التفاعل من خلال السرديات المهيمنة والقضايا التي تلفت انتباه الجمهور، مما يجعل الفضاء الرقمي بيئة يعاد فيها تشكيل الوعي الجماعي باستمرار (Shirky, 2008). فالمستخدمون، من خلال مشاركاتهم، تعليقاتهم، ومحتواهم المتنوع، يخلقون مادة أولية يمكن أن تتحول تدريجيا إلى خطاب عمومي عندما تحظى بتفاعل واسع، وتنتقل من نطاق شخصي أو جماعي محدود إلى نقاش جماهيري عام (Castells, 2013). وقد تجلت هذه العلاقة بشكل واضح في أحداث حركات الربيع العربي، حيث لعبت المنصات الاجتماعية دورا محوريا في نقل الأخبار وتنسيق الاحتجاجات وصياغة خطاب سياسي جديد، وتحويل مطالب محلية إلى قضايا ذات بعد إقليمي وعالمي. وفي سياق آخر، أثبتت الحملات العالمية مثل #MeToo قدرة التفاعل الفردي والجماعي على تحويل قضية شخصية أو مجتمعية محددة إلى نقاش عمومي واسع، يضم فئات متعددة من المجتمع، ويعيد تشكيل الوعي الجماعي حول مسائل العدالة الاجتماعية والمساواة.

فالفضاء العمومي الرقمي يعيد تنظيم العملية من خلال السرديات المهيمنة والقضايا التي تلفت الانتباه العام، ما يجعل المنصات الرقمية ليست مجرد ناقل للخطاب، بل فضاء يشارك في توجيه الأولويات الاجتماعية والسياسية والثقافية. هذه الديناميكية تُظهر أن الوعي الجماعي في البيئة الرقمية ليس ثابتا، بل عملية مستمرة من التفاوض بين الأفراد والمجموعات والمنصات، حيث تتقاطع الهويات المختلفة، وتتفاعل الخوارزميات مع السلوكيات الاجتماعية لتنتج تمثيلات جديدة للرأي العام.

إضافة إلى ذلك، يمكن ملاحظة التأثير المتبادل بين الفضاء العمومي الرقمي والتفاعل الاجتماعي في المجالات الثقافية والاقتصادية، حيث تنتج مشاركة الأفراد على منصات مثل Instagram وYouTube محتوى ثقافيا وترفيهيا واسع الانتشار، يعيد تعريف أنماط الاستهلاك الإعلامي والذوق العام، ويؤثر في أولويات النقاش الاجتماعي والثقافي. وهكذا يصبح الفضاء العمومي الرقمي بيئة عضوية تتغذى من التفاعل الاجتماعي وتغذي بدورها هذا التفاعل، بما يعكس طبيعة ديناميكية ومفتوحة للخطاب العام، تجمع بين الفرد والمجتمع والمنصة في شبكة مستمرة من التأثير المتبادل.

يتضح في الأخير من خلال هذا العرض، أن الفضاء الرقمي لم يعد مجرد امتداد تقني لوسائل الاتصال، بل تحول إلى بنية اجتماعية وثقافية تعيد تشكيل آليات التفاعل الإنساني وصناعة المعنى العام. فالتواصل الاجتماعي في البيئة الشبكية ينتج ديناميكيات جديدة للنقاش العمومي، ويمنح الأفراد والجماعات قدرة غير مسبوقة على التعبير، وصياغة السرديات، وتوجيه الاهتمام العام، بما يجعل الفضاء العمومي الرقمي جزءا أساسيا من بنية المجال العمومي المعاصر.

غير أن هذا الاتساع في الفرص يقابله تعقد في التحديات، بدءا من تحيزات الخوارزميات، مرورا بانتشار الأخبار المضللة وخطابات الكراهية، وصولا إلى الفجوات الرقمية وعدم توازن السلطة الرمزية بين الفاعلين. إن تحليل هذه التحولات يكشف أن الفضاء العمومي في العصر الشبكي لم يعد مجالا خطيا لإنتاج الرأي العام، بل أصبح مجالا تفاوضيا متعدد المستويات يساهم فيه المستخدم، والمنصة، والخوارزمية، والفاعلون الرمزيون في آن واحد.

وعليه، فإن فهم طبيعة التواصل الاجتماعي الرقمي وآليات تشكل الفضاء العمومي الافتراضي يفتح الباب أمام مقاربة جديدة لدراسة التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تعيشها المجتمعات المعاصرة. فالمجال العمومي في صيغته الرقمية ليس بديلا عن التقليدي، ولكنه يعيد رسم حدوده، ويوسع أدواره، ويفتح للأفراد والجماعات إمكانات غير مسبوقة للمشاركة المدنية والحوار المجتمعي. ومن هنا تأتي أهمية تعميق البحث في هذا الحقل، واستشراف مستقبل العلاقات الاجتماعية والنقاش العمومي في زمن تتداخل فيه التقنية مع البنى الاجتماعية لتنتج فضاء عاما أكثر انفتاحا، وأكثر تعقيدا، وأكثر تأثيرا في صياغة الوعي الجماعي للأفراد.

المحور الرابع: الوسائط الجديدة إشكاليات ومخاطر

أهداف المحور الرابع: الوسائط الجديدة إشكاليات ومخاطر

- ✓ فهم مظاهر الأمية الإلكترونية وتحليل علاقتها بالفجوة بين الأجيال، وبيان أثر نقص المهارات الرقمية على التنمية والمشاركة الاجتماعية والمعرفية.
- ✓ تفسير عديد الإشكاليات النفسية والاجتماعية للفضاء الافتراضي؛ من الإدمان الرقمي، العنف اللفظي والسلوكي، المحتوى الإباحي، والاغتراب الاجتماعي، وفهم انعكاساتها على الفرد والنسق الاجتماعي.
- ✓ استيعاب المخاطر المرتبطة بالجريمة الإلكترونية وفهم آليات الاحتيال، الاختراق، الابتزاز، وسرقة البيانات، وتحليل تأثيرها على الأمن الفردي والمؤسساتي.
- ✓ التعرّف على ظاهرة الإرهاب الإلكتروني واستيعاب كيفية استغلال الجماعات المتطرفة للفضاء الشبكي في التجنيد والدعاية والتنظيم، وما ينتج عنه من تهديد لأمن المجتمع.
- ✓ إكساب المتعلم مهارات تحليل المخاطر الرقمية المعاصرة وربطها بالتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي أحدثتها الوسائط الجديدة. وتعزيز الوعي الأخلاقي والمهني حول الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا، وتشجيع التفكير الوقائي في التعامل مع البيئة الرقمية.

المحاضرة رقم 4 - 1

الأمية الإلكترونية والفجوة الرقمية:

جدلية العلاقة بين الأجيال ومتطلبات التنمية

تتقدم المجتمعات المعاصرة بخطى متسارعة نحو الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الرقمية في مختلف المجالات، من التعليم والعمل إلى الخدمات العامة والتواصل الاجتماعي. غير أن هذا التحول لا يتحقق بوتيرة متوازنة بين جميع فئات المجتمع، إذ تظهر فروقات واضحة في مستوى الكفاءات الرقمية وفي القدرة على الوصول إلى الوسائط الحديثة. وتشكل الأمية الإلكترونية أحد أبرز العوامل التي تعيق اندماج بعض الأفراد في البيئة الرقمية، بينما تساهم الفجوة الرقمية في تعميق التباينات بين الأجيال وإحداث تأثيرات مباشرة على فرصهم في التعلم والمشاركة والتنمية. في ضوء ذلك، يصبح فهم العلاقة بين هذين البعدين ضرورة أساسية لتحليل التحولات الاجتماعية الراهنة واستشراف آفاق التنمية المجتمعية المرتكزة على المعرفة.

1. الأمية الإلكترونية ومظاهرها في المجتمع:

تشكل الأمية الإلكترونية أحد أبرز مظاهر اللامساواة الاجتماعية في البيئة الرقمية المعاصرة، إذ ترتبط بضعف القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، سواء من حيث استخدام الأجهزة، أو فهم آليات التفاعل داخل المنصات الرقمية، أو التمييز بين المعلومات الموثوقة وغير الموثوقة، وهو ما يعكس تداخلاً بين البعد التقني والبعد المعرفي في إنتاج الفجوة الرقمية (Van Dijk, 2020).

ولا يقتصر مفهومها على الجهل التقني، بل يمتد ليعبر عن قصور معرفي وثقافي يحد من اندماج الأفراد في فضاءات المعرفة والعمل والتواصل التي أصبحت رقمية في جوهرها. فالأمية الإلكترونية ليست مجرد مشكلة تقنية تحل بالتدريب على استخدام الأجهزة، بل هي اشكالية اجتماعية ومعرفية وثقافية تمس قدرة الأفراد على التفاعل مع نظم الاقتصاد الرقمي، والمشاركة في الحياة الاجتماعية، والاستفادة من الموارد المعرفية المتاحة عبر الشبكات. وكلما اتسعت هذه الأمية، تزايد الإقصاء الاجتماعي وتعمقت الفوارق بين الفئات والأجيال داخل المجتمع (عبد الحميد، 2015).

ويمكن تحليل الأمية الإلكترونية من خلال ثلاث مستويات أساسية متكاملة، تبين مختلف أبعادها في المجتمع:

1.1. الأمية التقنية الأساسية:

يمثل هذا المستوى الشكل الأكثر بدائية من الأمية الإلكترونية، ويتعلق بالمهارات الأولية التي تمكن الفرد من تشغيل الوسائط الرقمية والتعامل معها في الاستخدام اليومي. ويظهر ذلك في:

* صعوبة تشغيل الحواسيب والهواتف الذكية أو التنقل بين واجهات الاستخدام.

* محدودية القدرة على تثبيت التطبيقات وإدارتها أو فهم الإعدادات الأساسية للأجهزة.

* غياب المهارات الضرورية مثل إنشاء الحسابات الرقمية، حفظ الملفات، أو استخدام أدوات التواصل الأساسية كالبريد الإلكتروني والمنصات التعليمية والعمل عن بعد.

هذا النمط من الأمية يحرم الفرد من الاستفادة من أبسط الخدمات الرقمية المتاحة، ويعيق مشاركته في التعليم الإلكتروني والمعاملات الإدارية الحديثة.

1. 2. الأمية المعلوماتية:

يتجاوز هذا المستوى مجرد استخدام الأجهزة ليصل إلى التفاعل النقدي مع المحتوى المعروض داخل الفضاء الرقمي، ويتجلى في:

* ضعف القدرة على البحث المنهجي والفعال داخل محركات البحث والمنصات المعرفية.

* عدم التمييز بين المصادر العلمية الموثوقة والمحتوى السطحي أو المضلل.

* قصور في فهم كيفية التحقق من صحة الأخبار والبيانات، مما يجعل الفرد عرضة للتلاعب المعلوماتي والشائعات الرقمية.

* محدودية القدرة على تحليل المحتوى الرقمي وتصنيفه، أو تقييم جودته ودرجة اتساقه مع المعايير العلمية والمعرفية.

وتعد الأمية المعلوماتية أخطر أشكال الأمية الإلكترونية لأنها ترتبط مباشرة بمفهوم المواطنة الرقمية الواعية.

1. 3. الأمية التواصلية الرقمية:

يرتبط هذا المستوى بقدرة الفرد على استخدام المنصات الرقمية كفضاءات للتفاعل الاجتماعي والإنتاج الرمزي. وتظهر من خلال:

* ضعف فهم قواعد السلوك في الفضاء الشبكي، مثل آداب الخطاب الإلكتروني، إدارة الملفات الشخصية، أو احترام الخصوصية والاختلاف الثقافي.

* غياب الوعي بآليات بناء وإدارة الهوية الرقمية، وهو ما يؤدي إلى مشكلات مثل سوء التمثيل الذاتي أو التعرض للمضايقات الإلكترونية.

* عجز عن إنتاج محتوى رقمي فعال ومؤثر ـ نصي أو بصري أو تفاعلي ـ يتيح المشاركة في النقاشات العامة أو المجتمعات الافتراضية أو منصات التعلم والعمل.

هذا النوع من الأمية يحد من قدرة الفرد على الاندماج في الفضاء العمومي الرقمي، ويجعله في موقع المتلقي فقط بدل أن يكون مساهما أو فاعلا.

2. الفجوة الرقمية وتعدد أبعادها:

تعد الفجوة الرقمية من المفاهيم المحورية في تحليل التحولات الراهنة داخل المجتمعات المعاصرة، إذ تعبر عن تفاوتات في القدرة على الوصول للتكنولوجيا واستخدامها وتوظيفها وتحقيق الاستفادة القصوى منها. ما يجعل هذا المفهوم بالغ الأهمية هو أنه لا يختزل في امتلاك جهاز متصل بالإنترنت، بل يشمل سلسلة مترابطة من العوامل التقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تحدد درجة اندماج الفرد أو الجماعة في البيئة الرقمية. ولفهم طبيعة هذه الفجوة، يمكن تفكيكها إلى أربع مستويات رئيسية، تعكس كل منها نوعا معينا من التفاوتات الرقمية:

2. 1. فجوة الوصول:

تمثل المستوى الأول والأكثر وضوحا من الفجوة الرقمية، فهي لا تقتصر على الجانب التقني فحسب، بل ترتبط أيضا بمحددات مثل مستوى الدخل، نوع الحيز الجغرافي، والقدرة على الاستثمار في الأدوات الرقمية الأساسية. وتظهر من خلال:

* اختلاف البنى التحتية الرقمية من منطقة إلى أخرى، خاصة بين الحضر والريف؛ حيث تتوفر خدمات الأنترنت عالية السرعة وشبكات الاتصال المتطورة في المدن، بينما تعاني المناطق النائية من ضعف التغطية أو غيابها.

* عدم تكافؤ القدرة الاقتصادية على اقتناء الحواسيب، الأجهزة اللوحية، أو الهواتف الذكية التي أصبحت أداة مركزية في الحياة اليومية.

* تفاوت أسعار خدمات الأنترنت وجودة التغطية، مما يحد من قدرة الفئات ذات الدخل المحدود على الاندماج في الفضاء الرقمي.

2. 2. فجوة الاستخدام:

تتعلق هذه الفجوة بكيفية توظيف التكنولوجيا وليس فقط بامتلاكها، فهي تشير إلى أن توفر التكنولوجيا لا يضمن بالضرورة استخدامها بطريقة فعالة أو وظيفية. وتظهر في:

* تفاوت مستويات الاستخدام الرقمي بين فئات المجتمع؛ فهناك من يوظف الإنترنت في التعلم، البحث، وتنمية المهارات، في مقابل من يحصر استخدامه في الترفيه أو التواصل اليومي فقط.

* اختلاف درجة الانخراط في المنصات الرقمية التعليمية والمهنية والشبكية، مثل منصات الدورات الإلكترونية، برامج العمل عن بعد أو المجموعات العلمية.

* هيمنة الاستخدام السلبي لدى فئات واسعة، وهو ما ينعكس في استهلاك المحتوى دون القدرة على إنتاجه أو توظيفه لتحسين الوضع الاقتصادي أو المعرفي.

2. 3. فجوة المهارات:

تعد من أهم أبعاد الفجوة الرقمية المعاصرة، لأنها ترتبط مباشرة بقدرة الفرد على الاستفادة من التكنولوجيا؛ وتسهم في تعميق أشكال التفاوت الأخرى، لأنها تؤثر في فرص العمل، التعلم، والمشاركة. وتتجلى من خلال:

* اختلاف مستويات الكفاءات الرقمية بين الأفراد، سواء في المهارات التقنية الأساسية أو المتقدمة مثل الأمن الرقمي، إدارة البيانات، أو تحليل المحتوى.

* بروز فئة قادرة على إنتاج المحتوى الرقمي من؛ مقالات، فيديوهات، برمجيات، مشاريع رقمية، مقابل فئة أخرى تعد مستهلكا دائما للمحتوى دون القدرة على المساهمة في إنتاجه.

* تأثير الخلفية التعليمية والاجتماعية في امتلاك هذه المهارات، إذ ترتفع لدى المتعلمين وأصحاب الخبرات المهنية، وتتراجع لدى الأفراد الأقل تعليما أو الأقل تعرضا للتكنولوجيا.

2. 4. فجوة الاستفادة:

إن فجوة الاستفادة تعبر عن البعد الحقيقي للفجوة الرقمية، لأنها تكشف مدى قدرة التكنولوجيا على تحسين حياة الأفراد بشكل فعلي، وليس شكلي فقط. لذا يعد هذا المستوى الأكثر عمقا وتطورا، لأنه يكشف حجم العائد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يحققه الفرد من استخدام التكنولوجيا. وتتجلى في:

* اختلاف أثر الاستخدام الرقمي على فرص العمل بين من يوظف المنصات الرقمية لاكتساب مهارات جديدة أو الحصول على وظائف، ومن يستخدمها بشكل محدود لا يضيف لقيمته المهنية.

* تباين الاستفادة التعليمية، حيث يحقق البعض مكاسب واضحة من الموارد الرقمية والدورات المفتوحة، بينما يفشل آخرون في توظيفها لغياب المهارات والمعرفة اللازمة.

* اختلاف مستوى المشاركة في الحياة العامة، فبعض الأفراد يوظفون الفضاء الرقمي للتعبير والمشاركة المدنية، بينما تبقى فئات أخرى على هامش الحوار العام بسبب نقص المهارات أو ضعف الوصول.

* تفاوت تأثير الاستخدام في جودة الحياة من حيث تطوير القدرات الذاتية، تسهيل المعاملات، أو تعزيز التواصل الاجتماعي.

تُظهر أبعاد الفجوة الرقمية أن المشكلة لا تتمثل في التكنولوجيا ذاتها، بل في الشروط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحكم توزيعها، ونوعية الاستخدام، ودرجات الكفاءة، وحجم العائد المحقق منها. وكلما ازدادت هذه الفجوات تعمقت معها أشكال الإقصاء واللامساواة داخل المجتمع، مما يجعل تضييقها جزءا أساسيا من أي مشروع تنموي قائم على العدالة الرقمية.

3. جدلية العلاقة بين الأميّة الإلكترونية والفجوة الرقمية "تداخل وتفاعل":

تعد العلاقة بين الأمية الإلكترونية والفجوة الرقمية من أهم الإشكاليات التي تطرحها التحولات الرقمية المعاصرة، لما لها من أثر عميق في إعادة تشكيل البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمعات. فهذه العلاقة لا تقوم على تأثير أحادي الاتجاه، بل تتخذ شكل تفاعل دائري بنيوي يعيد إنتاج اللامساواة الاجتماعية، تتغذى فيه كل واحدة من الأخرى، وتسهمان معا في إنتاج أشكال جديدة من الإقصاء الاجتماعي (Van Dijk, 2020).

فمن جهة أولى؛ تسهم الأمية الإلكترونية في تعميق الفجوة الرقمية، لأن امتلاك الأجهزة والاتصال بالإنترنت في حد ذاته لا يعني الاندماج الفعلي في المجتمع الرقمي. فالفرد غير المتمكن من المهارات الرقمية الأساسية يظل عاجزا عن استثمار التكنولوجيا في التعليم، والعمل، والتواصل، والمشاركة المدنية. وتشمل الأمية الإلكترونية ضعف القدرة على البحث عن المعلومة، وتقييم مصداقيتها، واستعمال المنصات الرقمية التعليمية والمهنية، وإنتاج المحتوى، وتأمين المعطيات الشخصية. وبهذا المعنى، تتحول التكنولوجيا من أداة تمكين إلى آلية جديدة لإعادة إنتاج التهميش، حيث يصبح غير المتمكن رقميا مستبعدا من فرص التعلم عن بعد، والوظائف الرقمية، والمشاركة في الفضاء العمومي الإلكتروني.

ومن جهة ثانية؛ تعمل الفجوة الرقمية ذاتها على تغذية الأمية الإلكترونية وترسيخها، خصوصا لدى الفئات الاجتماعية المحرومة من البنية التحتية الرقمية، مثل سكان المناطق الريفية، والفئات ذات الدخل المحدود، وبعض الفئات النسوية، وكبار السن. فضعف الوصول إلى الأنترنت والأجهزة، وغياب الفضاءات التكوينية الرقمية، يؤدي إلى غياب الممارسة، وغياب الممارسة يمنع التراكم التدريجي للخبرات الرقمية. وهكذا تتحول الأمية الإلكترونية من عجز مؤقت قابل للتدارك إلى وضع بنيوي دائم يمكن أن يورث اجتماعيا، تماما كما كانت الأمية الأبجدية في المجتمعات التقليدية.

وتزداد هذه العلاقة تعقيدا في ظل التسارع الهائل للتحولات التقنية المعاصرة، حيث لم تعد المهارات الرقمية ثابتة، بل أصبحت متجددة باستمرار بفعل تطورات الذكاء الاصطناعي، والعمل عن بعد، واقتصاد المنصات، والبيانات الضخمة. وهذا التسارع يوسع الهوة بين من يمتلك قابلية التعلم المستمر والتكيف مع المستجدات، ومن يعجز عن ذلك، ما يحول الفجوة الرقمية من فجوة وصول إلى فجوة كفاءة ومواكبة. وبذلك، لا يقصى الأفراد فقط بسبب الفقر أو ضعف البنية التحتية، بل كذلك بسبب العجز عن التكيف المعرفي والنفسي والمهني مع التغيرات المتسارعة. ويظهر هذا التفاعل بوضوح في البعد الجيلي، حيث يتميز الشباب والأطفال بمرونة كبيرة في اكتساب المهارات الرقمية والاندماج السريع في الوسائط الجديدة، مقابل بطء تأقلم الأجيال الأكبر سنا، التي تواجه صعوبات تقنية ونفسية وتكوينية، ما يجعلها أكثر عرضة للإقصاء الرقمي. وينتج عن ذلك نوع من الانقسام الرقمي داخل الأسرة الواحدة، حيث يمتلك الجيل الجديد أدوات النفاذ إلى المعرفة والتواصل والعمل الرقمي، بينما يظل الجيل الأكبر في وضع التبعية الرقمية.

وتقود هذه العلاقة الدائرية في نهاية المطاف إلى تشكل ما يعرف بالتطبق الرقمي؛ حيث لم تعد الطبقات الاجتماعية تحدد فقط بمستوى الدخل أو التعليم، بل أيضا بدرجة الاندماج في المجال الرقمي، والقدرة على إنتاج المعرفة الرقمية، والتحكم في أدوات التأثير والتواصل، والاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة.

وينعكس ذلك في تفاوت فرص العمل، ومستويات المشاركة المدنية والسياسية، وحجم رأس المال المعرفي، بما يؤدي إلى إعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية بأدوات رقمية أكثر تعقيدا.

وعليه يمكن القول، أن العلاقة بين الأمية الإلكترونية والفجوة الرقمية ليست علاقة عرضية أو ظرفية، بل هي علاقة بنيوية دائرية، تتغذى فيها الأمية من الفجوة، وتغذي فيها الفجوة من الأمية؛ كل واحدة منهما تسبب الأخرى في نفس الوقت، وتزيدها قوة بمرور الزمن، مثل حلقة مغلقة ، وتعمل التحولات التقنية المتسارعة على تعميق هذا التفاعل باستمرار، لينتهي المجتمع إلى بنية غير متكافئة رقميا، تتحدد فيها مكانة الأفراد وأدوارهم وفرصهم وفق موقعهم داخل الخريطة الرقمية.

4. انعكاسات الفجوة الرقمية على مسارات التنمية المجتمعية:

لم تعد الفجوة الرقمية اليوم مجرد مسألة تقنية مرتبطة بضعف الأنترنت أو نقص الأجهزة، بل تحولت إلى عامل بنيوي يؤثر بعمق في مسارات التنمية المجتمعية بأبعادها الاقتصادية والتعليمية والمدنية والخدماتية:

ففي المجال الاقتصادي؛ أصبح الاقتصاد المعاصر قائما بدرجة كبيرة على الرقمنة، حيث تدار المعاملات، وتنشأ المشاريع الناشئة، وتتاح فرص العمل عبر المنصات الرقمية. وبذلك، فإن الفئات غير المتمكنة من المهارات الرقمية تجد نفسها في موقع ضعف واضح داخل سوق الشغل، مع تراجع فرص الإدماج المهني، وضعف القدرة على الولوج إلى أنماط العمل الجديدة مثل العمل عن بعد، والعمل الحر الرقمي، وريادة الأعمال التكنولوجية. كما تساهم هذه الوضعية في إقصاء شرائح واسعة من المجتمع من المساهمة في الابتكار والإنتاج الرقمي، ما ينعكس سلبا على الديناميكية الاقتصادية الشاملة.

وفي المجال التعليمي، تتجلى انعكاسات الفجوة الرقمية بشكل مباشر في عدم تكافؤ الفرص التعليمية، حيث أصبح التعليم المعاصر يعتمد بدرجة متزايدة على المنصات الرقمية، والتعليم عن بعد، والوصول إلى الموارد المفتوحة، والتواصل الإلكتروني بين المدرس والمتعلم. ويؤدي حرمان بعض المتعلمين من الوسائل الرقمية أو ضعف مهاراتهم في استخدامها إلى تفاوت حاد في التحصيل الدراسي، وفي جودة مخرجات التعلم، وفي فرص الاستفادة من التكوين المستمر. وهكذا تتحول الفجوة الرقمية إلى عامل يعمق الفوارق التعليمية بدل أن تكون التكنولوجيا أداة لتحقيق تكافؤ الفرص.

أما على مستوى المشاركة في الفضاء العمومي الرقمي، فإن الفجوة الرقمية تحد من انخراط شرائح اجتماعية واسعة في النقاشات العامة، وصناعة الرأي، والتعبير عن الانشغالات والمطالب عبر شبكات

التواصل والمنصات الرقمية. فضعف المهارات الرقمية أو غياب الولوج إلى الإنترنت يؤدي إلى تهميش صوت فئات معينة من المجتمع، مقابل تركز التأثير داخل الفئات الشابة والمتعلمة والمندمجة تقنيا (عبد الحميد، 2015).

وبذلك، يتشكل فضاء عمومي غير متوازن يعكس مصالح فئات دون أخرى، ما يطرح إشكالات حقيقية على مستوى الديمقراطية الرقمية والمواطنة الرقمية. كما تمتد انعكاسات الفجوة الرقمية إلى مجال الخدمات الحكومية الرقمية، حيث تتجه الدول بشكل متسارع إلى رقمنة الإدارة وتعميم الخدمات الإلكترونية في مجالات التوثيق، والصحة، والتعليم، والدفع، والضمان الاجتماعي. غير أن هذا التحول، رغم مزاياه، قد يؤدي إلى إقصاء غير مباشر لفئات واسعة من المواطنين غير القادرين على استعمال المنصات الرقمية، سواء بسبب الأمية الإلكترونية، أو الفقر، أو التقدم في السن، وهو ما يحرمهم من الاستفادة الكاملة من حقوقهم في النفاذ إلى الخدمات الأساسية، ويعمق الشعور بالهشاشة والتهميش.

وتتحول الفجوة الرقمية من كونها مسألة تقنية ظرفية إلى قضية تنمية وعدالة اجتماعية بامتياز، لأنها تؤثر في توزيع الفرص الاقتصادية، وفي العدالة التعليمية، وفي المشاركة المدنية، وفي الحق في الخدمات. ومن ثَم، فإن تجاوز الفجوة الرقمية لم يعد خيارا تقنيا فقط، بل أصبح شرطا بنيويا لتحقيق تنمية شاملة، ومستدامة، وعادلة داخل المجتمع.

5. مسارات مواجهة الأمية الإلكترونية وتقليص الفجوة الرقمية:

- ✓ **إدماج التربية الرقمية في التعليم: يعد** إدماج التربية الرقمية في المناهج التعليمية أساسا لمكافحة الأمية الإلكترونية، لأنه يرسخ التفكير النقدي، ومهارات البحث، وأمن المعلومات، ويحول المتعلم من مستهلك للتكنولوجيا إلى فاعل فيها.

- ✓ **تعميم البنى التحتية الرقمية:** يمثل تعميم الإنترنت عالي الجودة وتخفيض كلفته، خاصة في المناطق الريفية، شرطا لتحقيق العدالة الرقمية ومنع تحول الجغرافيا إلى عامل إقصاء اجتماعي.

- ✓ **برامج محو الأمية الإلكترونية للكبار "تعليم الكبار":** تسهم البرامج التكوينية الموجهة للكبار في إدماج الفئات المتأخرة رقميا وتمكينها من المهارات الرقمية الضرورية للاندماج في الحياة اليومية.

- ✓ **شراكات الجامعة والمجتمع المدني:** تتيح هذه الشراكات نقل الخبرة الرقمية من الفضاء الأكاديمي إلى المجتمع، عبر مشاريع توعوية وتكوينية تستهدف الفئات الهشة.

✓ **سياسات حكومية دامجة:** تضمن السياسات العمومية الدامجة جعل النفاذ الرقمي حقا اجتماعيا، مع مراعاة الفوارق الجيلية والاجتماعية وحماية المستخدم.

✓ **التثقيف الإعلامي والرقمي للأسر والمجتمع المحلي:** بتطوير محتوى رقمي محلي ومتعدد اللغات، ينشر برامج ومحتوى توعوي مناسب للمستويات واللغات المحلية حول الاستخدام الآمن والناقد للتكنولوجيا، لتعزيز قدرة الأفراد على توجيه أبنائهم في الفضاء الرقمي وتقليص الفجوة المعرفية.

✓ **رصد وتقييم مؤشرات الفجوة الرقمية:** بإنشاء آليات متابعة لتقييم مستوى الأمية الرقمية والفجوة الرقمية بشكل دوري، لتوجيه السياسات والبرامج بشكل فعال.

في الأخير، يمكن القول أن هذه الدراسة تكشف أن الأمية الإلكترونية والفجوة الرقمية ليستا مجرد ظاهرتين تقنيتين معزولتين، بل هما تعبير عن تحولات بنيوية عميقة تمس أنماط المعرفة، والعمل، والتواصل، والمشاركة داخل المجتمع. فالعلاقة جدلية دائرية؛ تتغذى فيها الأمية من الفجوة، وتعيد فيها الفجوة إنتاج الأمية، بما يؤدي إلى تعميق التفاوتات الاجتماعية والجيلية، وإعادة تشكيل أنماط الإقصاء والاندماج في العصر الرقمي. فالفجوة الرقمية لم تعد تقتصر على مسألة الولوج إلى التكنولوجيا، بل امتدت لتشمل فجوات في الاستخدام، والمهارات، والاستفادة، وهو ما جعلها عاملا محدِدا لمسارات التنمية الاقتصادية، والعدالة التعليمية، والمشاركة المدنية، والحق في الخدمات العمومية. وفي هذا السياق، يتضح أن الأجيال غير المتمكنة رقميا تواجه خطر التهميش في مجتمع باتت المعرفة الرقمية أحد أهم مصادر القوة والتمكين فيه. وانطلاقًا من ذلك؛ فإن مواجهة الأمية الإلكترونية وتقليص الفجوة الرقمية لم يعد خيارا تقنيا ظرفيا، بل أصبح خيارا استراتيجيا تنمويا يستوجب سياسات عمومية دامجة، واستثمارا مستداما في التربية الرقمية، وتعميما عادلا للبنى التحتية، وتفعيلا للشراكات بين الجامعة والمجتمع، بما يضمن إدماج كل الفئات، خاصة الهشة والمتأخرة، في مسار التحول الرقمي.

وعليه، فإن بناء تنمية عادلة ومستدامة في عصر الرقمنة يظل رهين القدرة على تحويل التكنولوجيا من عامل لإعادة إنتاج اللامساواة إلى أداة للتحرر المعرفي، والتمكين الاجتماعي، وتعزيز المواطنة الرقمية، بما يسمح للمجتمع بالانتقال من مجتمع مستهلك للتكنولوجيا إلى مجتمع منتج لها ومتحكم في رهاناتها.

المحاضرة رقم 4 - 2

إشكاليات الفضاء الرقمي الإدمان، العنف، الإباحية والاغتراب

يشهد الفضاء الرقمي توسعا غير مسبوق يطول تفاصيل الحياة اليومية، ويعيد تشكيل أنماط السلوك والإدراك والتفاعل الاجتماعي. ولم يعد حضور الوسائط الرقمية مقتصرا على الاتصال والترفيه، بل أصبح قوة بنيوية تؤثر في البنية النفسية، وتعيد صياغة العلاقات الاجتماعية، وتدفع إلى أنماط جديدة من الحضور والغياب، كما تكشف عن جانب مظلم يتضمن إشكاليات عميقة أبرزها الإدمان الرقمي، والعنف الرمزي، والإباحية الرقمية، ثم الاغتراب المتنامي الذي يصيب المستخدم في علاقته بذاته وبالآخر.

نحاول من خلال هذه المحاضرة، أن ننتقل من التوصيف إلى التحليل؛ عبر تقديم تفسير نظري وسلوكي لكل ظاهرة، واستعراض آلياتها، ومظاهرها، وتأثيراتها، والفئات الأكثر عرضة لها، بالإضافة إلى استراتيجيات التصدي والوقاية، انتهاء بآفاق البحث والتطبيق الأكاديمي.

1. الإدمان الرقمي "من السلوك العادي إلى الاضطراب القهري":

ينظر إلى الإدمان الرقمي اليوم بوصفه اضطرابا سلوكيا يتجلى في الاستخدام القهري للأجهزة والمنصات الرقمية إلى حد يعيق الأداء الطبيعي للفرد في الحياة اليومية. ويتميز هذا النوع من الإدمان بكونه لا يرتبط بمادة كيماوية كما في الإدمان التقليدي، بل بنشاط معين تكافئ عليه المنصات من خلال تعزيزات نفسية تعتمد على مبدأ المكافأة المتغيرة والدوبامين (Griffiths, 2018).

وتختلف الحالة هنا عن الاستخدام المفرط العرضي الذي قد يحدث لأسباب ظرفية، في حين يُظهر الإدمان السلوكي سمات قهرية مستمرة، وفقدان القدرة على التحكم، وعودة دائمة إلى الأجهزة رغم الأذى الواضح الناتج عن هذا السلوك. وتستند الظاهرة إلى مفاهيم مركزية مثل اقتصاد الانتباه الذي يجعل المستخدم سلعة في سوق التفاعل، وإلى مفهوم اضطراب الانتباه الرقمي، وفكرة الخوف من الفقد أو FOMO التي تدفع الفرد للتحقق المتكرر مما يجري على المنصات (Alter, 2017).

ويعود نشوء الإدمان إلى آليات تصميم المنصات ذاتها، إذ تعتمد الخدمات الرقمية على إشعارات متتابعة تحفز العودة المستمرة، وتمرير لانهائي يجعل الخروج صعبا، بالإضافة إلى خوارزميات توصية تتعرف على ميول المستخدم وتقدم محتوى يستثير اهتمامه باستمرار. وتتقاطع هذه الآليات مع عوامل بيولوجية ترتبط بدوائر المكافأة في الدماغ التي تصبح أكثر نشاطا أمام التحفيزات الرقمية السريعة، ومع ضعف

الضبط التنفيذي لدى المراهقين الذين تتطور لديهم مهارات التحكم الذاتي ببطء. وتزداد حدة الإدمان أيضاً بفعل عوامل سياقية مثل الفراغ الزمني، والضغط الاجتماعي للبقاء متصلا، والبطالة، وضعف مهارات التنظيم الذاتي (Casey et al., 2008).

يظهر الإدمان في الحياة اليومية عبر سلسلة من السلوكيات المميزة، من بينها التحقق المتكرر من الهاتف، وفقدان الإحساس بالزمن، وتجاهل الواجبات الأسرية أو الأكاديمية، واضطراب النوم الناتج عن الاستخدام الليلي الممتد. ويتأثر محيط الفرد الاجتماعي تضررا واضح من هذه الظاهرة، إذ يتراجع التواصل الوجاهي لصالح الحضور الرقمي، وتقل جودة العلاقات الحميمية، ويزداد الانسحاب الاجتماعي سواء داخل الأسرة أو مع الأقران. وغالباً ما تتداخل هذه السلوكيات مع اضطرابات أخرى مثل القلق والاكتئاب وتدني الأداء المدرسي أو المهني، وهو ما يجعل الإدمان الرقمي جزءا من سلسلة معقدة من المشكلات النفسية.

وعند تشخيص الإدمان، يعتمد الباحثون على مجموعة من المؤشرات التي تتراوح بين أدوات قياس كمية مثل عدد ساعات الاستخدام اليومي وعدد مرات الدخول إلى المنصات، إلى أدوات نوعية مثل استبيانات التحكم في السلوك ومقاييس الاعتماد. ويُنظر إلى العتبات التشخيصية من زاوية تأثير السلوك على حياة المستخدم، فالمعيار الأساس ليس زمن الاستخدام فقط، بل مقدار تعطل الوظائف الحياتية مثل النوم، العمل، العلاقات، والتحصيل الدراسي (Rosen et al., 2014).

كما تتنوع آثار الإدمان بين قصيرة الأمد، مثل الإرهاق وفقدان التركيز واضطراب النوم، وطويلة الأمد التي تشمل تراجع مهارات التنظيم الذاتي، وتدهور العلاقات الاجتماعية، وازدياد احتمالات المشكلات النفسية المزمنة، إضافة إلى انخفاض الإنتاجية الاقتصادية وظهور ما يسمى الإنهاك الرقمي. وتعد فئات معينة أكثر عرضة لهذا الاضطراب، وفي مقدمتها المراهقون الذين يعيشون مرحلة حساسة من تطور الدماغ، والأشخاص ذوو الدعم الاجتماعي الضعيف، والمستخدمون المنخرطون في الألعاب التنافسية أو المحتوى المتجدد باستمرار. وتكشف دراسات الحالات عن أمثلة كثيرة مثل طلاب جامعيين يعانون قلقا شديدا عند الانفصال عن الهاتف، أو مستخدمين لألعاب متعددة اللاعبين يفقدون قدرتهم على تنظيم دراستهم (المسعد، 2024).

ومن جهة الوقاية والتدخل، تعتمد الاستراتيجيات المعاصرة على تدريب الأفراد على ضبط الذات، وتعليمهم إدارة الوقت، إضافة إلى برامج العلاج المعرفي ـ السلوكي التي تساعد على تعديل العادات. وتلعب الأسرة والمدرسة دورا مهما عبر وضع قواعد زمن الشاشة، وتنمية المهارات الرقمية، وتعزيز

التوعية. كما تساعد الأدوات التقنية مثل تحديد الوقت أو الإشعارات الذكية في الحد من الاستخدام القهري، بينما تساهم السياسات الوطنية في نشر ثقافة الصحة الرقمية وإلزام الشركات بممارسات تصميم يراعي رفاه المستخدم. أما من خلال البحث الأكاديمي؛ فيُدرس الإدمان الرقمي عبر منهجيات متنوعة تشمل الدراسات الطولية الأمد لرصد التغيرات عبر الزمن، والتجارب التدخلية الآنية، وتحليل البيانات الضخمة لأنماط الاستخدام، والمناهج النوعية التي تعاين التجارب الفردية بعمق. وللاستخدام التربوي، يمكن إعداد ورش لتتبع الاستخدام، أو نقاشات صفية حول أخلاق تصميم المنصات، أو مهام بحثية عن مقاييس الإدمان (Kuss & Griffiths, 2015).

2. العنف الرقمي "التحول من العدوان الواقعي إلى الاعتداء الرمزي في الفضاء الإلكتروني":

يمثل العنف الرقمي واحدا من أبرز مظاهر الانحراف السلوكي التي أفرزها الفضاء التواصلي المعاصر، ويعرف بأنه أي سلوك عدواني يهدف إلى إلحاق الأذى بشخص أو مجموعة عبر وسائط رقمية، سواء كان ذلك من خلال التنمر، التشهير، الابتزاز، خطاب الكراهية، أو المطاردة الإلكترونية. كما يستند هذا العنف الرقمي إلى مفاهيم مثل إخفاء الهوية الذي يرفع القيود الأخلاقية، وانتشار المحتوى بشكل فيروسي، والتنمر الجماعي، والتضخيم الخوارزمي الذي يجعل الرسالة العدوانية والمضللة أكثر تداولا(العلي، 2020).

وتساعد عدة عوامل على انتشار العنف الرقمي، من بينها خصائص المنصات ذاتها التي تسهل النشر، وتسمح بردود فورية، وتدعم المحتوى المشحون عاطفيا لأنه يحفز التفاعل. كما تلعب نفسية المجموعات دورا مركزيا، إذ يسهم الانحياز التأكيدي في تعزيز الخطاب العدواني، ويؤدي السلوك القطيعي إلى تكرار الإساءة من أشخاص لا يعرفون أصلها أو حقيقتها، بينما تقلص الاتصالات الرقمية من مستوى التعاطف بسبب غياب التفاعل الوجاهي. وتضاف إلى ذلك عوامل اجتماعية مثل الاستقطاب السياسي، والفجوات التعليمية، وضعف الإطار القانوني الرادع في بعض السياقات.

يتجلى العنف الرقمي في أنماط متعددة، تشمل التعليقات المسيئة التي تستهدف شخصا معينا بشكل متكرر، أو الحملات المنظمة لتشويه السمعة، أو التحرش والابتزاز بنشر مواد حساسة، أو خطاب الكراهية الموجه ضد فئات اثنية أو دينية أو جندرية. كما يمتد العنف إلى اختراق الخصوصية وسرقة البيانات والصور ونشرها دون إذن، ما يجعل الاعتداء رقميا لكنه لا يقل تأثيرا عن الاعتداء الواقعي.

وتعتمد عملية التعرف على العنف الرقمي على مؤشرات كمية مثل حجم البلاغات أو عدد المشاركات المسيئة، وعلى مؤشرات نوعية تشمل تحليل اللغة المستخدمة، ورصد الكلمات العدائية، واستخدام أدوات النمذجة اللغوية للكشف عن محتوى الكراهية.

وتظهر الدراسات أن الآثار النفسية لهذا العنف قد تكون عميقة، إذ يعاني الضحايا صدمة وقلقا وتوترات مستمرة واضطرابات نوم، قد تصل بعض الحالات إلى أفكار انتحارية. اجتماعيا، ينعكس العنف عبر فقدان الوظيفة أو انهيار السمعة العامة، وتدهور الروابط الاجتماعية، وتسريع وتيرة الاستقطاب. أما قانونيا، فتظهر تعقيدات تتعلق بإثبات الهوية الرقمية للجاني، والتحقق من مصدر المحتوى (العلي، 2020). تتراوح الفئات الأكثر عرضة للعنف الرقمي بين النساء، والأقليات، والصحفيين، والناشطين، والمراهقين، إضافة إلى الشخصيات العامة وصناع المحتوى. وتؤكد حالات عديدة أن حملات التشهير قد تبدأ من منشور بسيط لتمتد إلى آلاف المشاركات، أو أن الابتزاز قد ينطلق من اختراق هاتف واحد ليصل إلى تهديدات خطيرة.

لمواجهة هذه الظاهرة، تتوزع الاستراتيجيات بين رفع الوعي عبر التربية الرقمية التي تعزز احترام الآخر وحماية الخصوصية، وتطوير سياسات واضحة داخل المنصات لسرعة إزالة المحتوى الضار، وتقوية أدوات الإبلاغ، وتطوير خوارزميات تقلل من انتشار العدوانية. وعلى المستوى القانوني، تسهم التشريعات في تجريم الابتزاز وانتهاك الخصوصية، بينما توفر خدمات الدعم النفسي والقانوني شبكة حماية للضحايا. ويشمل التدخل المجتمعي حملات مناصرة ضد خطاب الكراهية، وتعزيز قيم الاحترام.

أما في البحث العلمي، يُتناول العنف الرقمي عبر تحليل محتوى موسع للمنصات، ومقابلات مع الضحايا، وتقييم أثر السياسات الجديدة، بينما يمكن في التعليم تطبيق محاكاة لحالات تشهير وتدريب الطلبة على الاستجابة، أو ورش لحماية الحسابات، أو مشاريع تصميم أدوات إبلاغ مبتكرة.

3. الإباحية الرقمية "الانتشار، التأثير، والإشكالات الأخلاقية والاجتماعية":

تشكل الإباحية الرقمية منظومة معقدة تبدأ من المحتوى البالغ القانوني وتمتد إلى أشكال غير قانونية تشمل الاستغلال الجنسي للأطفال أو تداول صور دون موافقة أصحابها. وتستند الظاهرة إلى مفاهيم مثل تسليع الجسد، وثقافة الاستهلاك الجنسي، والتمثيلات الجندرية التي تعيد إنتاج صور نمطية عن العلاقة الحميمة. وتتميز هذه الصناعة بأنها من أكبر قطاعات الإنترنت، معتمدة على نماذج اشتراك وإعلانات تجعل الاستثمار فيها واسعا (القاسمي، 2019).

يعود توسع الإباحية الرقمية إلى عوامل بنيوية وتقنية، من بينها سهولة الوصول عبر الهواتف الذكية، وقدرة الخوارزميات على تقديم محتوى مطابق لاهتمامات المستخدم، وتطور تقنيات البث المباشر والواقع الافتراضي، بالإضافة إلى المحتويات المولدة آليا التي تفتح الباب أمام إنتاج لانهائي لصور وأجساد غير واقعية. وتنعكس هذه التقنيات على أنماط الاستهلاك، مع ازدياد الميل نحو المحتوى المتطرف بصريا ضمن ما يسمى التصعيد أو desensitization الذي يجعل المستخدم يبحث عن محتوى أكثر حدة مع الوقت. تظهر المؤشرات المتعلقة بالاستهلاك من خلال؛ بيانات الزيارات ومدة المشاهدة وكلمات البحث، كما تستعمل أدوات نفسية لقياس الارتباط العاطفي بالمحتوى أو مستوى الإدمان عليه. ويرتبط التعرض المستمر للإباحية بآثار نفسية متعددة تشمل تشوه التوقعات حول العلاقة الحميمة، وتراجع الرضا عن العلاقات الواقعية، وانخفاض التعاطف مع الطرف الآخر، وظهور اضطرابات في الوظيفة الجنسية لدى بعض المستخدمين. تربوياً، يؤدي التعرض المبكر إلى تشويش التنشئة الجنسية، وخلق فجوة معرفية بين الأجيال، وتعزيز معلومات غير علمية عن الجسد (العلي، 2021).

وتتخذ الإشكالات القانونية والأخلاقية أشكالا خطيرة، أبرزها نشر صور خاصة دون إذن، أو استغلال الضحايا في صناعة المحتوى، أو الاتجار بالبشر، إضافة إلى قضايا الخصوصية المتعلقة بتسريب البيانات (UNICEF, 2017). وتعد فئات معينة أكثر عرضة للتأثر، مثل المراهقين والأطفال القصر، أو الأشخاص الذين يفتقرون إلى تربية جنسية صحية، أو من يعانون من صدمات سابقة. وتعتمد استراتيجيات الحماية على التعليم الجنسي المبني على الأدلة، مع مناهج تراعي العمر وتوضح معنى الموافقة والخصوصية.(EU Commission, 2020) وتساعد أدوات التصفية التقنية على الحد من الوصول غير المناسب، كما تفرض المنصات سياسات صارمة لحظر المحتوى غير القانوني. وتؤدي خدمات الدعم دورا محوريا في إزالة المحتوى الضار ومساندة الضحايا قانونيا ونفسيا. وفي البحث العلمي، تستعمل الدراسات السلوكية والاستطلاعات وتحليل البيانات، بينما تساعد التجارب التربوية في تقييم أثر التوعية.

4. الاغتراب الرقمي "حين تتوسع الاتصالات ويضيق الشعور بالانتماء":

يمثل الاغتراب الرقمي شعورا متزايدا بالانفصال عن الذات والمجتمع رغم كثافة الروابط الرقمية. ويتجلى في إحساس الفرد بأن وجوده الرقمي لا يتطابق مع هويته الحقيقية، وأنه يعيش انقساما بين صورة يقدمها للعالم وبين ذاته الواقعية. ويستند هذا الاغتراب إلى مفاهيم مثل الهوية المؤداة، والضغط المستمر لإدارة الانطباعات، والمقارنة الاجتماعية أمام نماذج مثالية معروضة على المنصات (Turkle, 2011).

وتنشأ حالة الاغتراب من آليات متعددة، من بينها الانقسام المتزايد بين الذات الواقعية والذات المنشورة، وتراكم الضغوط المرتبطة بالحضور الدائم، وفرض المنصات معايير غير واقعية للجمال والنجاح والسعادة. وتتعمق الظاهرة بفعل المقارنات الاجتماعية التي تجعل المستخدم يشعر بأنه أقل من الآخرين، إضافة إلى شيوع حضور رقمي كثيف يفتقر إلى روابط إنسانية حقيقية. كما يتجلى الاغتراب في مظاهر نفسية؛ تشمل فقدان الرضا عن الذات، والشعور بالوحدة رغم كثرة التفاعل، وتراجع الإحساس بالمعنى في الأنشطة اليومية، وظهور انقسام هوياتي يجعل الفرد في صراع مع ذاته. كما يؤثر على السلوك الاجتماعي عبر تراجع المشاركة المدنية، وتفضيل العزلة، وتقليل اللقاءات الواقعية لصالح التواصل النصي، وهو ما يؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعية طويلة الأمد (الشريف، 2019).

وتقاس ظاهرة الاغتراب الرقمي عبر مجموعة من الأدوات البحثية التي تشمل استبيانات العزلة الاجتماعية، ومقاييس الرضا عن الحياة، وأدوات تقييم المقارنات الاجتماعية الرقمية التي تحدد مدى شعور الفرد بالنقص أو التفوق مقارنة بالآخرين على المنصات الرقمية (الشريف، 2019). كما يستفاد من المؤشرات السلوكية العملية مثل عدد اللقاءات الواقعية التي يشارك فيها الفرد، أو مدة الانخراط في مجموعات اجتماعية حقيقية خارج الإنترنت، لتقييم درجة الانفصال عن الواقع الملموس (العلي، 2020).

أما على مستوى التأثير، فإن الاغتراب الرقمي يؤدي إلى هشاشة الهوية الثقافية، وضعف شبكات الدعم الاجتماعي، وتراجع الكفاءة المهنية داخل فرق العمل، وصعوبة التعاون الواقعي بين الأفراد، نتيجة الانغماس في فضاءات افتراضية لا تعكس الديناميات الحقيقية للتفاعل الاجتماعي. كما يخلق شعورا بالانعزال النفسي، ويحد من فرص المشاركة المدنية والتواصل النوعي، ما يعزز دورة الانفصال الرقمي والاغتراب المستمر(الحسن، 2020).

تبرز الفئات الأكثر عرضة للاغتراب الرقمي من خلال خصائص حياتهم النفسية والاجتماعية وسياق استخدامهم للفضاءات الرقمية. فعلى سبيل المثال، صناع المحتوى الرقمي الذين يسعون وراء التفاعل المستمر والمكاسب الرقمية غالبا ما يجدون صعوبة في ايجاد معنى ورضا في الحياة الواقعية، مما يجعلهم

عرضة للشعور بالفراغ الداخلي والانعزال النفسي (العلي، 2020). كما يشمل الأمر المهاجرين بين الثقافات، الذين يبحثون عن شعور بالانتماء عبر التفاعل الرقمي، إذ قد يؤدي الاعتماد على الشبكات الافتراضية إلى زيادة الإحساس بالغربة عن الواقع المحلي، وهشاشة روابطهم الاجتماعية التقليدية.

أما الشباب في مراحل تكوين الهوية، فهم فئة حساسة للتأثيرات الرقمية، حيث تكشف الدراسات عن حالات نموذجية لأشخاص يبدون ناجحين رقميا ويحققون شعبية أو تفاعلا كبيرا على المنصات، لكنهم يشعرون بفراغ داخلي، أو لمراهقين يفضلون التفاعل الرقمي على اللقاءات الواقعية، ما يضعف مهاراتهم الاجتماعية ويؤثر على تنميتهم العاطفية والمعرفية (الحسن، 2020).

وتسهم استراتيجيات الحد من الاغتراب في بناء الوعي الذاتي عبر برامج اليقظة الرقمية، وتشجيع التفاعل الواقعي من خلال أنشطة جماعية، وتعزيز مهارات الهوية الذاتية خارج المنصات، وتصميم منصات تراعي التفاعل النوعي. وعلى المستوى المؤسساتي، تساعد السياسات التي تمنح حق الانفصال عن العمل بعد الدوام في الحد من الضغط الرقمي. أما البحث العلمي، فيعتمد على الدراسات النوعية، والمقارنات الثقافية، والتجارب القابلة للقياس مثل العطل الرقمية القصيرة (الشريف، 2019).

في الأخير؛ تكشف هذه الإشكاليات الأربع أن الفضاء الرقمي ليس مجرد محيط معلوماتي، بل هو بيئة ثقافية ونفسية وسوسيولوجية معقدة تجمع بين إغراءات لا نهائية ومخاطر مركبة تؤثر في النفس والمجتمع والثقافة، وتعيد تشكيل الإنسان على مستوى الإدراك والسلوك والوجدان، حيث يكشف التحليل أن الإدمان، والعنف، والإباحية، والاغتراب ليست ظواهر منفصلة، بل حلقات متشابكة تتداخل فيها تقنيات التصميم مع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، وتتقاطع فيها تحولات القيم مع ديناميات الانتباه والهوية؛ فالإدمان يغير علاقة الفرد بالوقت وبالتحفيز الذهني، والعنف الرقمي يزعزع أسس العيش المشترك، والإباحية تعيد صياغة الثقافة الجسدية والحميمية، والاغتراب يفرغ العلاقات الإنسانية من جوهرها.

وتتطلب مواجهة هذه التحديات رؤية متكاملة تبدأ ببناء وعي نقدي لدى المستخدم، وتطوير سياسات تربوية تحمي الفئات الهشة، وإرساء حوكمة رقمية توازن بين حرية التعبير والحماية، وتعزيز الثقافة الرقمية التي تجعل الإنسان فاعلاً داخل التكنولوجيا لا مفعولا به. ويؤكد ذلك الحاجة إلى مقاربة شمولية تشمل التربية الرقمية، والسياسات التشريعية، والحماية النفسية، إضافة إلى البحث الأكاديمي المستمر لفهم التحولات المتسارعة. وعلى المؤسسات التربوية والإعلامية أن تعمل على بناء وعي نقدي يمكن المستخدم من العبور الآمن داخل الفضاء الرقمي دون أن يفقد ذاته أو مجتمعه.

المحاضرة رقم 4 - 3

الإجرام والإرهاب الإلكتروني:

تهديدات الأمن المجتمعي واستراتيجيات المواجهة

يشهد العالم تحولات متسارعة تجعل الوسائط الرقمية مركزا حيويا لإنتاج العلاقات الاجتماعية والمعرفية والاقتصادية والسياسية. ومع هذا التحول، ظهر نمط جديد من المخاطر لم تعد المؤسسات التقليدية قادرة على استيعابه أو احتوائه بسهولة، وهو الإجرام والإرهاب الإلكترونيان اللذان يتأسسان على قابلية الفضاء الرقمي للإنسياب عبر الحدود، وقدرته على تجاوز الرقابة، ومحو البعد المادي للجريمة، وتسهيل التخفي، وتوفير بيئة خصبة لنمو أنشطة سرية يصعب تتبعها.

لقد انتقلت الجريمة من المجال المادي إلى المجال الافتراضي، لكنها احتفظت بأثرها الواقعي الكامل؛ فسرقة الهوية رقميا تقود إلى تدمير حياة فردية، والاحتيال الإلكتروني ينهك الاقتصاد، والتشهير الرقمي يحطم العلاقات الاجتماعية، أما الإرهاب الإلكتروني فيستهدف الوعي الجمعي والبنى التحتية الحيوية، فتصبح الهجمات الرقمية جزءا من الصراع السياسي والعسكري في عصر جديد (أبو زيد، 2019). في ظل هذا السياق، يصبح من الضروري للباحثين فهم الإجرام الإلكتروني والإرهاب الرقمي في ضوء نظريات الاتصال والمجتمع، والتهديدات الأمنية، وحوكمة الشبكات، وعلم النفس الاجتماعي، وتحليل الخطاب الرقمي، وذلك لفهم طبيعة الخطر وأبعاده، وآليات اشتغاله، واستراتيجيات مواجهته.

1. الإجرام الإلكتروني:

1. 1. تعريف الإجرام الإلكتروني:

يعرف الإجرام الإلكتروني بأنه كل نشاط غير مشروع يُرتكب باستخدام الوسائط الرقمية، سواء عبر الحاسوب أو الهاتف أو الشبكات أو المنصات الاجتماعية أو البنى السيبرانية. ويتميز عن الإجرام التقليدي بكونه غير مرتبط بوجود مادي للجاني في مكان محدد، وتكون أداة الجريمة هي المعلومات والبرمجيات، لا القوة الجسدية أو الوسائل الفيزيائية (شلبي، 2016).

ويعد الإجرام الإلكتروني جزءا من التحول العالمي نحو "الاقتصاد الرقمي الأسود"، حيث أصبحت البيانات سلعة رئيسية تشكل هدفا للجماعات الإجرامية التي تبحث عن الربح السريع والمخفي (حمودة، 2018).

1. 2. سمات الإجرام الإلكتروني:

لتحليل الظاهرة بدقة، لا بد من الوقوف عند السمات التي تجعل الإجرام الإلكتروني أكثر خطورة:

* اللامكانية: الجريمة تنفذ من أي مكان في العالم، مما يعقد الملاحقة القانونية.

* السرعة اللحظية: الانتقال الفوري للبيانات يجعل تنفيذ الفعل وتعميم أثره سريعا جدا.

* اللاهوية: استخدام شبكات Tor، وتقنيات VPN، والعملات المشفرة، والتشفير المتقدم يتيح التخفي الكامل (أبو زيد، 2019).

* التوسع الآلي: البرمجيات الخبيثة قادرة على ضرب آلاف الأنظمة في دقائق.

* سهولة التعلم: أدوات القرصنة أصبحت متاحة في الأسواق السوداء الرقمية، ما يسمح لغير الخبراء بارتكاب جرائم عالية المستوى.

* تكلفة منخفضة مقابل ضرر ضخم: أداة مجانية أو برمجية بسيطة قد تسقط مؤسسة مالية أو شركة حيوية.

1. 3. أنواع الإجرام الإلكتروني:

يمكن تصنيف الجرائم الإلكترونية وفق الجهة المستهدفة إلى ثلاثة أصناف رئيسة: جرائم موجهة للأفراد، وجرائم موجهة للمؤسسات، وجرائم موجهة للدولة والبنى الحيوية.

1. 3. أ. الجرائم الموجهة للأفراد:

تعد الجرائم الإلكترونية الموجهة للأفراد الأكثر انتشارا، لأنها تستهدف الحلقة الأضعف في المنظومة الرقمية، أي المستخدم العادي، وتعتمد غالبا على الخداع الاجتماعي (Social Engineering) واستغلال ضعف الوعي الرقمي. وتشمل هذه الجرائم:

- **سرقة الحسابات والبيانات الشخصية:** تتم عبر اختراق كلمات المرور، أو استغلال التطبيقات غير الآمنة، أو استخدام البرمجيات الخبيثة، ما يؤدي إلى الاستيلاء على البريد الإلكتروني، حسابات التواصل الاجتماعي، أو البيانات البنكية، واستغلالها لاحقا في جرائم أخرى.
- **الاحتيال المالي:** يعتمد على رسائل أو مواقع مزيفة تحاكي مؤسسات رسمية (بنوك، منصات رقمية) بهدف خداع الضحية ودفعها للإفصاح عن معلوماتها السرية. وتعد هذه الجريمة من أكثر أشكال الإجرام الإلكتروني نموا عالميا بسبب بساطتها وانخفاض كلفتها.

- **التشهير والابتزاز الجنسي:** يتم عبر نشر صور أو معلومات خاصة، أو التهديد بنشرها مقابل المال أو الخضوع، وغالبا ما تستهدف النساء والمراهقين، وتؤدي إلى أضرار نفسية واجتماعية جسيمة قد تصل إلى الاكتئاب الحاد والانتحار.
- **التتبع الرقمي:** ويشمل المراقبة المستمرة، إرسال رسائل تهديد، أو جمع معلومات عن الضحية دون علمها، مما يولد شعورا دائما بالخوف وفقدان الأمان.
- **انتحال الهوية:** يتمثل في استخدام هوية رقمية مزيفة باسم الضحية لارتكاب أفعال غير قانونية أو تشويه السمعة، ويصعب اكتشافه في ظل تعدد المنصات الرقمي.

ولا تقتصر آثار هذه الجرائم على الخسائر المادية، بل تمتد إلى آثار نفسية واجتماعية عميقة، مثل القلق المرضي، واضطرابات النوم، والانسحاب الاجتماعي، وفقدان الثقة في الآخرين وفي الفضاء الرقمي عموما (حجازي، 2021).

1. 3. ب. الجرائم الموجهة للمؤسسات:

تستهدف هذه الجرائم الكيانات الاقتصادية والخدمية، وتهدف إلى تحقيق مكاسب مالية ضخمة أو إحداث شلل وظيفي. ومن أبرز أشكالها:

- **هجمات الفدية (Ransomware):** حيث تشفر أنظمة المؤسسة وبياناتها، ويُطلب مبلغ مالي مقابل فك التشفير، وقد طالت هذه الهجمات مستشفيات وجامعات ومؤسسات حكومية، مهددة الأمن الصحي والتعليمي.
- **اختراق الأنظمة وسرقة قواعد البيانات:** تشمل الوصول غير المشروع إلى شبكات المؤسسات وسرقة معلومات حساسة مثل بيانات الزبائن أو الأسرار التجارية، ما يؤدي إلى خسائر مالية وتشويه السمعة المؤسسية.
- **تعطيل الخدمات (DDoS):** من خلال إغراق الخوادم بطلبات وهمية تؤدي إلى توقف المواقع والخدمات الرقمية، وهو ما يؤثر مباشرة على النشاط الاقتصادي والخدمات العمومية.
- **التجسس الصناعي:** يهدف إلى سرقة الابتكارات والمعرفة التقنية، خاصة في قطاعات الطاقة، والصناعات التكنولوجية، والدفاع.

وقد قدرت التقارير الدولية الخسائر الناتجة عن هذه الجرائم بمليارات الدولارات سنويا، مع تزايد اعتماد المؤسسات على التحول الرقمي دون تحصين أمني كاف (UNODC, 2021).

1. 3. ج. الجرائم الموجهة للدولة والبنى الحيوية:

تعد أخطر أشكال الإجرام الإلكتروني، ويطلق عليها مصطلح الحرب السيبرانية، حيث تتداخل فيها الأبعاد التقنية مع السياسية والأمنية. وتشمل:

- تعطيل شبكات الكهرباء والمياه.
- اختراق أنظمة الملاحة الجوية والبحرية.
- استهداف الوزارات السيادية وقواعد البيانات الحكومية.
- التلاعب بالانتخابات عبر الاختراق أو التضليل الرقمي.
- نشر الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة لزعزعة الاستقرار السياسي.

وتتميز هذه الجرائم بأنها لا تحتاج إلى مواجهة عسكرية مباشرة، بل تعتمد على الفضاء السيبراني كساحة صراع بديلة قادرة على شل دول بأكملها دون إطلاق رصاصة واحدة، مما دفع الدول إلى تأسيس وحدات عسكرية رقمية متخصصة في الهجوم والدفاع السيبراني ضمن استراتيجياتها الأمنية (بن سلامة، 2020).

2. الإرهاب الإلكتروني:

2. 1. تعريف الإرهاب الإلكتروني:

يعرف الإرهاب الإلكتروني Cyber Terrorism بأنه استخدام متعمد ومنهجي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة، ولا سيما الأنترنت والمنصات الرقمية، من قبل جماعات أو أفراد ذوي توجهات ايديولوجية متطرفة، بهدف بث الرعب، والتأثير على الرأي العام، وزعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، أو الضغط على الدول والمؤسسات لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو عقائدية (Conway, 2017). ولا يعد الإرهاب الإلكتروني مجرد امتداد للجريمة الإلكترونية التقليدية، بل يمثل سلوكا ايديولوجيا منظما يوظف الفضاء الرقمي كأداة استراتيجية بديلة عن العنف المادي المباشر، حيث تتقاطع فيه الدعاية، والتعبئة النفسية، والهجوم التقني في منظومة واحدة متكامل (Weimann, 2015).

وفي هذا السياق، يشير "أبو زيد" أن الإرهاب الإلكتروني يقوم على تطويع الوسائط الرقمية لخدمة مشروع متطرف يعادي المجتمع والدولة، ويستهدف تقويض الثقة في المؤسسات، وإعادة تشكيل الوعي الجمعي عبر التضليل والخوف (أبو زيد، 2019).

ويتميز الإرهاب الإلكتروني بامتلاكه بعدين متلازمين:

- **البعد الإدراكي: (Cognitive Dimension)**

يركز على التأثير في العقول والتمثلات الذهنية من خلال نشر خطاب العنف والكراهية، وتبرير الأفعال الإرهابية، وبناء سرديات متطرفة تستغل المظالم الاجتماعية والرموز الدينية أو الهوياتية، بما يؤدي إلى تطبيع العنف وإعادة تعريفه بوصفه فعلا مشروعا أو بطوليا (بن ناجي، 2020).

- **البعد التقني: (Technical Dimension)**

يتمثل في استغلال الأدوات الرقمية لتنفيذ أنشطة عدائية، مثل تجنيد الأفراد عبر منصات مغلقة أو مشفرة، شن هجمات رقمية لتعطيل المرافق الحيوية، اختراق المواقع الحكومية، أو استهداف البنى التحتية للمعلومات، بما يضاعف أثر الرسالة الإرهابية ويمنحها بعدا عمليا ملموسا (Weimann, 2015).

وعليه، يقوم الإرهاب الإلكتروني على مجموعة من الممارسات الجوهرية، أبرزها:

- نشر خطاب العنف والكراهية عبر المنصات الرقمية.
- تجنيد واستقطاب الأفراد، خاصة الشباب، عبر شبكات مغلقة وتطبيقات مشفرة.
- تنفيذ أو دعم هجمات رقمية تستهدف الأنظمة والخدمات الحيوية.
- بناء سرديات مضللة تهدف إلى إحداث فوضى معرفية وتشويش إدراكي داخل المجتمع.

وبذلك، يشكل الإرهاب الإلكتروني تهديدا مركبا للأمن الفكري، والسيبراني، والاجتماعي، ويستلزم مواجهته مقاربات شاملة تجمع بين الردع القانوني، والتحصين التقني، وبناء الوعي النقدي الرقمي.

2. 2. آليات التجنيد الرقمي:

أدى التحول الرقمي وتوسع الفضاء السيبراني إلى إحداث نقلة نوعية في استراتيجيات الجماعات الإرهابية، حيث لم يعد التجنيد يعتمد على الاتصال المباشر أو البنى التنظيمية التقليدية، بل أصبح يتم عبر منظومات رقمية ذكية تستثمر البيانات، والوسائط المتعددة، وعلم النفس الاجتماعي، والخوارزميات الرقمية. وقد أظهرت الدراسات أن التجنيد الرقمي يتم وفق مراحل متدرجة تبدأ بالاستهداف الناعم، وتنتهي بالاندماج الأيديولوجي والتنظيمي. ومن بين أهم آلياتها المعتمدة نجد:

- **خوارزميات الاستهداف وتحليل الاهتمامات:**

تعتمد الجماعات الإرهابية على منطق مشابه لمنطق التسويق الرقمي، حيث تقوم برصد سلوك المستخدمين على المنصات الاجتماعية، مثل الإعجابات، التعليقات، نوع المحتوى المتابع، والميول الفكري أو الديني، من أجل تحديد الفئات الأكثر قابلية للاستقطاب، خاصة الشباب الذين يعانون من التهميش أو أزمات الهوية (Boddy, 2020).

وتسهم الخوارزميات في:

- توجيه المحتوى المتطرف بدقة عالية.
- تعزيز ما يعرف بفقاعات الترشيح؛ التي تعزل الفرد داخل خطاب أحادي.
- الانتقال التدريجي من محتوى عام إلى محتوى متطرف مغلق.

وقد أشار الباحثون إلى أن ضعف الثقافة الرقمية يجعل بعض المستخدمين عرضة للاستهداف الخوارزمي دون وعي منهم بآليات التلاعب الإدراكي (أبو زيد، 2019).

- **المحتوى القصصي وبناء السرديات البطولية:**

يمثل السرد القصصي (Narrative Framing) إحدى أقوى أدوات التجنيد الرقمي، حيث تُبنى قصص "استشهادية" أو "بطولية" تقدم في قالب عاطفي يربط العنف بمعاني التضحية، والكرامة، والعدالة الإلهية. ويُستثمر في هذا السياق الفيديو القصير، والمونتاج المؤثر، والموسيقى، والرموز الدينية.

وتعمل هذه السرديات على:

- إعادة تأطير العنف كفعل أخلاقي.
- خلق نموذج قدوة يحتذى به.
- تحويل الموت إلى معنى سام يتجاوز الواقع الفردي (Rid & Hecker, 2009).

- **الغرف المغلقة والمنصات المشفرة:**

بعد مرحلة الاستقطاب العلني، يتم نقل الأفراد المستهدفين إلى فضاءات رقمية مغلقة، مثل مجموعات تيليغرام أو تطبيقات مشفرة (Signal، Element)، حيث يسود خطاب أكثر تطرفا، ويُفرض الانضباط الأيديولوجي والتنظيمي (Weimann, 2016).

وتتميز هذه الغرف بـ:

- غياب الرقابة المؤسسية.
- تعزيز الشعور بالانتماء والاصطفاء.
- تصعيد الخطاب من الدعوي إلى التحريضي ثم العملياتي.

ويرى بعض الباحثين أن هذه البيئات المغلقة تقوم بوظيفة "الحاضنة النفسية" للتطرف، حيث يتم تفكيك الروابط الاجتماعية السابقة وإعادة بنائها داخل الجماعة (بن سلامة، 2020).

- **تقنيات الإخفاء** وإدارة **الشبكات السرية:**

تستخدم الجماعات الإرهابية تقنيات متقدمة للإخفاء الرقمي (Digital Concealment) ، مثل:

- الحسابات الوهمية والمتعددة
- تغيير الهويات الرقمية باستمرار
- استخدام الشبكات المظلمة (Dark Web)
- التشفير من طرف إلى طرف

وتهدف هذه التقنيات إلى صعوبة التتبع الأمني، وضمان استمرارية الاتصال حتى في حال إغلاق الحسابات أو تفكيك بعض الخلايا الرقمية.

- **الصور وصناعة الرموز البصرية:**

تلعب الصورة دورا محوريا في التجنيد الرقمي، نظرا لقدرتها على التأثير السريع والمباشر في الوجدان. وتستثمر الجماعات الإرهابية:

- الأعلام والشعارات

- صور المقاتلين في وضعيات بطولية
- مشاهد القوة والسيطرة

وتعمل هذه الرموز على خلق هوية بصرية مشتركة، وتعزيز الإحساس بالقوة واليقين، وترسيخ الانتماء الرمزي قبل الانتماء التنظيمي. وقد أظهرت دراسات إعلامية أن التأثير البصري يفوق النصي في عمليات التحريض والتعبئة، خاصة لدى الفئات الشابة (أحمد، 2021).

وعليه، تظهر آليات التجنيد الرقمي أن الإرهاب المعاصر لم يعد يعتمد على الإكراه المباشر، بل على الاختراق الإدراكي التدريجي، حيث يتم استدراج الأفراد نفسيا ومعرفيا قبل دمجهم تنظيميا. وهو ما يجعل مواجهة هذا النمط من التجنيد رهينة بتكامل الجهود الأمنية، والتقنية، والتربوية، والإعلامية.

2. 3. الدعاية الرقمية المتطرفة:

تشكل الدعاية الرقمية المتطرفة أداة مركزية في استراتيجية الجماعات المتطرفة، حيث تقوم على توظيف الوسائط الرقمية لإعادة تشكيل الوعي الجمعي، والتأثير في الاتجاهات والمواقف، وتطبيع العنف بوصفه فعلا مشروعا. ولا تعتمد هذه الدعاية على الإقناع العقلاني بقدر ما ترتكز على علم نفس الجماهير واستثارة العواطف، من خلال رسائل مبسطة وسرديات جاهزة يسهل استهلاكها وانتشارها عبر المنصات الرقمية (أبو زيد، 2019). وتستهدف هذه الدعاية بالدرجة الأولى الفئات الهشة نفسيا وهوياتيا، مستغلة الإحباطات الاجتماعية، وأزمات الانتماء، وضعف الثقة في المؤسسات، لتقديم خطاب بديل يمنح المتلقي معنى وهوية وغاية (بن ناجي، 2020).

ومن الآليات الدعائية التي تستخدمها الجماعات المتطرفة داخل الفضاء الرقمي نجد:

- **إعادة تعريف الهوية والانتماء:** تركز الدعاية الرقمية المتطرفة على تفكيك الهويات الوطنية والاجتماعية، وإحلال هوية ايديولوجية مغلقة تقوم على ثنائية الإيمان والعداء. ويتم تقديم الانتماء للجماعة المتطرفة بوصفه:

- انتماء نقيا ومقدسا
- تعويضا عن التهميش والاغتراب
- مصدرا للكرامة والمعنى

وتؤدي هذه العملية إلى قطع الصلة بين الفرد ومحيطه الاجتماعي، وإعادة توجيه ولائه نحو الجماعة المتطرفة باعتبارها المرجعية الوحيدة للهوية والشرعية (بن ناجي، 2020).

- **تقسيم العالم إلى "نحن" و"هم":** تعتمد الدعاية المتطرفة على خطاب إقصائي يقوم على تقسيم العالم اجتماعيا وأخلاقيا إلى معسكرين متقابلين:

  - "نحن": الجماعة المؤمنة، المظلومة، المختارة.
  - "هم": العدو، الفاسد، المتآمر، أو الخارج عن القيم.

ويسهم هذا التقسيم في تبسيط الواقع المعقد، وإلغاء التعددية، وتجريد الآخر من إنسانيته، بما يسهل تقبل العنف ضده ويمنحه غطاء أخلاقيا (العيساوي، 2018).

- **بث إحساس المظلومية الجماعية:**

تعد سردية المظلومية من أكثر الأدوات فعالية في الدعاية الرقمية المتطرفة، حيث تتم فيها عملية انتقاء أحداث تاريخية أو معاصرة وتضخيمها لتصوير الجماعة المستهدفة على أنها ضحية دائمة لظلم ممنهج. ويربط هذا الظلم بخطاب عاطفي يحول الإحباط إلى غضب، والغضب إلى استعداد للعنف. وتؤدي هذه السردية إلى خلق وعي جمعي مشحون، يرى في العنف وسيلة وحيدة لاستعادة الكرامة وتحقيق العدالة (أبو زيد، 2019).

- **تشويه صورة الدولة والمؤسسات:**

تركز الدعاية الرقمية المتطرفة على نزع الشرعية الرمزية عن الدولة ومؤسساتها، عبر تصويرها بوصفها:

- قمعية أو فاسدة
- عاجزة عن حماية المجتمع
- معادية للقيم أو الهوية الدينية

ويتم ذلك من خلال الأخبار الزائفة، والتأويل الانتقائي للأحداث، والمقاطع المفبركة، بما يؤدي إلى تقويض الثقة في النظام الاجتماعي، وتهيئة الأرضية لقبول البديل المتطرف (شلبي، 2016).

➢ **تبرير العنف وإعادة تأطيره:**

من أخطر وظائف الدعاية الرقمية المتطرفة إعادة تأطير العنف أخلاقيا، حيث لا يقدَم كجريمة بل كفعل:

- تحرري
- جهادي
- انتقامي مشروع
- أو عدالة تاريخية مؤجلة

ويتم هذا التبرير عبر تأويلات أيديولوجية أو دينية مجتزأة، تفصل النصوص عن سياقاتها، وتستخدم لتعطيل الضمير الأخلاقي للفرد وتطبيع القتل والتدمير (بن سلامة، 2020).

تظهر الدعاية الرقمية المتطرفة أنها أداة اختراق إدراكي ونفسي تسعى إلى إعادة بناء منظومة القيم والتمثلات لدى الأفراد، بما يخدم مشروعا عنيفا ومعاديا للمجتمع والدولة. ومن ثم، فإن مواجهتها تقتضي استراتيجيات شاملة تجمع بين التربية الإعلامية، وتعزيز الوعي النقدي، وتفكيك السرديات المتطرفة، إلى جانب المعالجة القانونية والتقنية.

2. 4. الهجمات السيبرانية الإرهابية:

أفرز التحول الرقمي العميق الذي يشهده العالم المعاصر أنماطا جديدة من التهديدات الأمنية، من أخطرها الهجمات السيبرانية الإرهابية، التي لم تعد تقتصر على اختراق تقني محدود، بل أصبحت أداة استراتيجية لإنتاج الخوف الجماعي، وشل الدولة، وتقويض الثقة في مؤسساتها وبناها الحيوية.

تسعى الهجمات السيبرانية الإرهابية إلى تحقيق جملة من الأهداف المتداخلة، من أبرزها شل الوظائف الحيوية للدولة، أو توجيه رسالة سياسية وأيديولوجية، أو إحداث حالة من فقدان الثقة الشامل بين المواطن والدولة. فالهجوم الرقمي، حتى وإن لم يُسفر عن دمار مادي مباشر، ينجح في زعزعة الإحساس بالأمن، وايصال رسالة مفادها أن الدولة عاجزة عن حماية فضائها السيبراني ومرافقها الأساسية (بن سلامة، 2020).

وتعد محطات الطاقة وشبكات الكهرباء من أكثر الأهداف عرضة لهذا النوع من الهجمات، نظرا لاعتمادها على أنظمة تحكم رقمية معقدة. فتعطيل التيار الكهربائي لا يعني فقط توقف الإنارة، بل يؤدي إلى شلل شامل يمس المستشفيات، وسائل النقل، الاتصالات، والخدمات الحيوية الأخرى، ما يخلق حالة من الفوضى والخوف الجماعي، ويحول الهجوم السيبراني إلى أداة إرهاب نفسي واسع النطاق(شلبي، 2016). كما تمثل شبكات المياه والصرف الصحي هدفا بالغ الحساسية، لأن المساس بها يهدد أحد مقومات الحياة الأساسية. فالتلاعب بأنظمة توزيع المياه أو تعطيلها يؤدي إلى ذعر صحي واجتماعي، ويقوض

الثقة في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الأمن الإنساني، وهو ما تسعى الجماعات الإرهابية إلى استثماره دعائياً (أبو زيد، 2019). وتندرج المطارات ووسائل النقل أيضا ضمن الأهداف الاستراتيجية للهجمات السيبرانية الإرهابية، لما تمثله من رمزية سيادية وحساسية أمنية.

أما المنظومة الصحية والمستشفيات، فقد أصبحت في السنوات الأخيرة هدفا مباشرا للهجمات السيبرانية. ولا يقل خطرا استهداف البنية الاتصالية والأقمار الصناعية، إذ يؤدي تعطيلها إلى عزل الدولة رقميا، وإرباك منظومات القيادة والتحكم، وقطع التواصل بين المؤسسات والمواطنين. وغالبا ما يُستثمر هذا النوع من الهجمات لإيصال رسالة سياسية مفادها انهيار السيادة الرقمية وفقدان السيطرة الوطنية (بن سلامة، 2020).

كما تحتل وسائل الإعلام الرسمية والمنصات الحكومية موقعا مركزيا في خريطة الاستهداف، حيث تسعى الجماعات الإرهابية إلى اختراقها لبث رسائل تهديد، أو نشر بيانات مضللة، أو تشويه الخطاب الرسمي. ويهدف هذا السلوك إلى ضرب المصداقية الإعلامية للدولة، وإحداث فوضى معرفية تُضعف قدرة المجتمع على التمييز بين الحقيقة والتضليل (العيساوي، 2018).

وتصل الهجمات السيبرانية الإرهابية إلى ذروتها حين تستهدف المؤسسات الأمنية والسيادية، سواء عبر محاولة اختراق قواعد البيانات، أو التشويش على أنظمة المراقبة، أو حتى الادعاء الإعلامي بامتلاك القدرة على ذلك. ففي هذه الحالة، يتحقق الهدف الإرهابي حتى دون نجاح تقني كامل، لأن الأثر الرمزي والنفسي للهجوم يسبق الأثر المادي (أبو زيد، 2019).

وعليه، يتضح أن الهجمات السيبرانية الإرهابية لا يمكن فهمها باعتبارها مجرد جرائم تقنية، بل هي أداة حرب نفسية ورمزية تستهدف الدولة والمجتمع في آن واحد، وتسعى إلى إعادة تشكيل إدراك الخطر، وتقويض الثقة، وخلق شعور دائم بالهشاشة. ومن ثم، فإن مواجهتها تقتضي مقاربة شاملة لا تقتصر على الحلول التقنية، بل تشمل تعزيز الأمن السيبراني، وبناء الوعي المجتمعي الرقمي، وتطوير التشريعات، وتحقيق التكامل بين البعدين الأمني والإعلامي.

3. الآثار الاجتماعية والنفسية والسياسية للإجرام والإرهاب الإلكترونيين:

تشكل الآثار الاجتماعية والنفسية والسياسية للإجرام والإرهاب الإلكترونيين أحد أخطر انعكاسات التحول الرقمي، إذ لا تقتصر على الأذى التقني أو المادي، بل تمتد إلى زعزعة الثقة الاجتماعية، وتهديد الأمن النفسي، وإضعاف التماسك المجتمعي، وتقويض الاستقرار السياسي، عبر اختراق الوعي الجماعي والتلاعب بالإدراك العام في الفضاء الرقمي:

3. 1. تفكك الثقة الاجتماعية:

الثقة عنصر مركزي في استقرار أي مجتمع، وعندما تتكرر عمليات الاختراق والابتزاز والتضليل، يفقد المواطنون ثقتهم في المنصات، المؤسسات، المحتوى الإلكتروني، العلاقات الرقمية وحتى الواقعية. وينتج عن ذلك قلق اجتماعي منتشر يصعب علاجه (حمودة، 2018).

3. 2. تهديد الأمن النفسي:

تؤدي الجريمة الرقمية إلى؛ اضطرابات القلق، رهاب الفضاء الإلكتروني، العزلة، تراجع الشعور بالأمان، اضطراب الهوية الرقمية. أما الإرهاب الإلكتروني فيزرع الرعب من عدو غير مرئي، ويخلق شعورا بالتهديد المستمر.

3. 3. التأثير على تماسك المجتمع:

تنتج عن خطاب التطرف والكراهية آثار عميقة:

* تفتيت الروابط
* تضخيم الانقسامات الطائفية أو العرقية أو الجهوية
* خلق حالة استقطاب حاد
* إضعاف النسيج المجتمعي

وهو ما يجعل البيئة الرقمية مسرحا لتشكيل وعي مضاد لقيم التعايش.

3. 4. تهديد الأمن السياسي:

من خلال؛ التأثير في الانتخابات، نشر شائعات لضرب شرعية الدولة، خلق رأي عام زائف، تقويض ثقة المواطنين في مؤسساتهم، إدارة حملات نفسية موجهة لخلق الشك والانقسام.

4. استراتيجيات المواجهة:

4. 1. البعد القانوني في مواجهة الإجرام والإرهاب الإلكتروني:

يشكل البعد القانوني أحد المرتكزات الأساسية في التصدي للإجرام والإرهاب الإلكتروني، نظرا لأن هذه الظواهر تستغل غالبا الفجوات التشريعية وتفاوت القوانين بين الدول. فالتشريعات التقليدية التي وضعت لمعالجة الجرائم المادية لم تعد قادرة على استيعاب الأفعال الإجرامية الرقمية التي تتسم بالخفاء، والسرعة، وعابرية الحدود. من هنا تبرز ضرورة تحديث قوانين الجريمة الرقمية بما يضمن تجريم الأفعال المستجدة مثل الاختراق، سرقة البيانات، الابتزاز الإلكتروني، والتجنيد الإرهابي عبر المنصات الرقمية، مع ضبط دقيق للمفاهيم القانونية حتى لا يحدث تداخل أو غموض في التكييف القانوني.

كما يفرض الواقع الرقمي الاعتراف الصريح بالأدلة الرقمية بوصفها أدلة قانونية معتبرة، شريطة إخضاعها لضوابط تقنية وقانونية تضمن سلامتها وعدم العبث بها، مثل توثيق مسار الأدلة الرقمية (Chain of Custody). ويستدعي هذا التحول القانوني تكوينا متخصصا للقضاة ووكلاء النيابة، يمكنهم من فهم طبيعة الجرائم الإلكترونية، وآليات ارتكابها، وكيفية تقييم الأدلة الرقمية دون الوقوع في إسقاطات قانونية تقليدية (النجار، 2018).

وفي السياق ذاته، تبرز أهمية إنشاء وحدات وطنية متخصصة في جرائم المعلومات، تجمع بين الخبرة القانونية والتقنية، وتعمل على التحقيق والتحليل والمتابعة القضائية. غير أن الطابع العابر للحدود للجريمة الإلكترونية يجعل فعالية هذا البعد القانوني مرهونة بتسهيل التعاون القضائي الدولي، سواء من خلال الاتفاقيات الثنائية أو الأطر متعددة الأطراف، بما يسمح بتبادل المطلوبين، وتسليم المجرمين، والحصول على البيانات الرقمية المخزنة خارج الإقليم الوطني (بن يوسف، 2022).

4. 2. البعد التقني كآلية دفاع استباقية:

يمثل البعد التقني العمود الفقري في مواجهة التهديدات الرقمية، إذ لا يمكن التصدي لجرائم ترتكب بأدوات رقمية دون امتلاك قدرات تقنية متقدمة. ويقتضي ذلك تطوير أنظمة ذكية لكشف التهديدات؛ قادرة على رصد الأنماط غير الطبيعية في الشبكات، والتعرف المبكر على محاولات الاختراق أو الأنشطة المشبوهة المرتبطة بالإرهاب الإلكتروني. كما يندرج ضمن هذا البعد تعزيز أمن البنى التحتية الحيوية، مثل شبكات الاتصالات، والطاقة، والمصارف، والمؤسسات الحكومية، نظرا لكونها أهدافا مركزية للهجمات السيبرانية ذات الطابع التخريبي أو الإرهابي.

وفي هذا الإطار، أصبح استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي جزءا لا يتجزأ من المراقبة الاستباقية، حيث تسمح الخوارزميات المتقدمة بتحليل كميات هائلة من البيانات، واكتشاف مؤشرات التطرف الرقمي،

وخطابات التحريض، وشبكات التجنيد الإلكتروني، مع ضرورة الموازنة بين متطلبات الأمن وحماية الخصوصية. كما يظل تحسين أنظمة التشفير وحماية البيانات عنصرا حاسما في تقليص فرص الاستغلال الإجرامي للمعطيات الشخصية والمؤسسية (حسن، 2020).

وتتجسد المقاربة التقنية المؤسسية في تشكيل فرق وطنية للاستجابة للحوادث السيبرانية (CSIRT)، تتولى التدخل السريع عند وقوع الهجمات، وتنسيق الجهود بين مختلف القطاعات. ويكتمل هذا البعد بدعم المختبرات الجنائية الرقمية، التي تلعب دورا محوريا في تحليل الأدلة التقنية، وفك الشيفرات، واسترجاع البيانات، بما يعزز فعالية التحقيقات القضائية (العنزي، 2020).

4. 3. البعد التربوي والثقافي بوصفه خط الدفاع الأول:

على الرغم من أهمية الأبعاد القانونية والتقنية، فإن التجارب الدولية تُظهر أن المواجهة المستدامة للإجرام والإرهاب الإلكتروني تبدأ من الإنسان ذاته. فالتربية الرقمية تمثل خط الدفاع الأول، والفرد الواعي يشكل حاجزا نفسيا ومعرفيا يحد من قابلية الاستقطاب والتجنيد، خاصة لدى فئة الشباب. ويشمل هذا البعد تعليم الأفراد كيفية إدارة هويتهم الرقمية بوعي، بما يقلل من مخاطر الاستغلال، والانتحال، والابتزاز.

كما يتطلب الأمر تعزيز قدرات التمييز بين المعلومات الصحيحة والزائفة، في ظل انتشار الأخبار المضللة والدعاية المتطرفة التي تعتمد على التلاعب العاطفي والخطاب الشعبوي. ويعد تعليم أساليب الحماية من الاحتيال الإلكتروني، مثل التصيد الاحتيالي والهندسة الاجتماعية، جزءا أساسيا من بناء الكفاءة الرقمية للمواطن. ولا يكتمل هذا البعد دون فهم عميق لديناميكيات التطرف الرقمي، أي الكيفية التي تبنى بها الخطابات المتطرفة داخل الفضاءات الافتراضية، وكيف يتم استغلال الخوارزميات وغرف الصدى في تعزيز الراديكالية (بن حليمة، 2020). ومن ثم، يصبح تطوير الحس النقدي لدى المتعلمين هدفا استراتيجيا، يتيح لهم تفكيك الرسائل الرقمية، وعدم تلقي المحتوى بشكل سلبي، وهو ما تؤكد عليه مقاربات التربية الإعلامية والمعلوماتية التي تقودها اليونسكو (اليونسكو، 2018).

4. 4. البعد الدولي والتعاوني في ظل عولمة الجريمة الرقمية:

نظرا لأن الإجرام والإرهاب الإلكتروني يتجاوزان الحدود الجغرافية والسيادية للدول، فإن مواجهتهما لم تعد ممكنة في إطار وطني ضيق. فالجريمة الرقمية غالبا ما تخطط في دولة، وتنفذ في أخرى، وتدار بنياتها التقنية في فضاءات قانونية مختلفة. لذلك، يصبح البعد الدولي والتعاوني شرطا بنيويا للفعالية، من خلال تبادل الخبرات والمعلومات الاستخباراتية والتقنية بين الدول.

ويأخذ هذا التعاون شكل تنسيق أمني دولي، خصوصا عبر المنظمات الشرطية مثل "الإنتربول"، التي تتيح منصات مشتركة لتتبع الجرائم العابرة للحدود، وتفكيك الشبكات الإجرامية والإرهابية (عبد اللطيف، 2021). كما يبرز دور إشراك الشركات التكنولوجية الكبرى، مثل "غوغل وميتا ومايكروسوفت"، نظرا لامتلاكها البنية التحتية الرقمية والبيانات والخوارزميات التي تستغل أحيانا في الأنشطة الإجرامية، مما يجعل مسؤوليتها الاجتماعية والأمنية جزءا من منظومة المواجهة (بن يوسف، 2022).

ويضاف إلى ذلك التعاون البحثي بين الجامعات والمخابر العلمية، الذي يسهم في تطوير نماذج تحليلية، وأدوات تقنية، ومقاربات اجتماعية لفهم تطور الجريمة الرقمية، واستباق مخاطرها المستقبلية، وهو ما تؤكد عليه تقارير الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC, 2020).

وعليه؛ تظهر دراسة استراتيجيات مواجهة الإجرام والإرهاب الإلكتروني أن التعامل مع هذه الظواهر يقتضي اعتماد مقاربة شمولية متعددة الأبعاد، تتكامل فيها الآليات القانونية، والتقنية، والتربوية، والتعاونية الدولية، بما يحول دون اختزالها في بعدها الأمني الضيق. فالأمن المجتمعي في العصر الرقمي لم يعد نتاجا للردع القانوني وحده، بل أصبح حصيلة تفاعل معقد بين وعي اجتماعي متقدم، وبنية تقنية محصنة، وتعاون دولي فعال، قادر على مواكبة التحولات المتسارعة للفضاء السيبراني. كما يتبين أن الإجرام والإرهاب الإلكترونيين لا يمثلان مجرد مظاهر تقنية عابرة، بل يشكلان ظواهر بنيوية عميقة تتقاطع فيها التكنولوجيا مع السلوك الإنساني والديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يعيد صياغة مفهوم الأمن على مستويات الدولة والمجتمع والفرد. فهما يفرزان تهديدا مركبا لا يقتصر على البنى التحتية أو الأنظمة المعلوماتية، بل يمتد ليطال الوعي الجمعي، وأنماط العيش، والعلاقات الاجتماعية، ويستغل هشاشة الثقافة الرقمية وضعف الأطر القانونية والوقائية (بن عيسى، 2021).

وعلى الرغم من مركزية الأدوات القانونية والتقنية في جهود المواجهة، فإن جوهر الحماية المستدامة يكمن في بناء مجتمع رقمي واع، يمتلك مهارات التفكير النقدي، ويفهم طبيعة المخاطر الرقمية، ويستطيع التعامل مع التهديدات بوعي ومسؤولية. وتبقى الاستراتيجية الأكثر فاعلية هي تلك التي تدمج بين القوة التقنية، والإطار القانوني الواضح، والتعاون الدولي، والتربية الرقمية، وحماية الفضاء العمومي من التضليل وخطابات التطرف. فالأمن في العصر الرقمي لم يعد شأنا حصريا للدولة، بل غدا مسؤولية جماعية تتقاسمها المؤسسات الرسمية، والفاعلون، والمجتمع المدني، والأفراد، في إطار تفاعلي يهدف إلى تشييد بيئة رقمية آمنة، مرنة، وقادرة على مواجهة تحديات الحاضر واستشراف رهانات المستقبل.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- أبو زيد، أحمد. (2015). إدارة المعلومات والمعرفة. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- أبو زيد، أحمد. (2019). الإرهاب الإلكتروني: الأبعاد والآليات. القاهرة: المركز العربي للأبحاث.
- العبدلي، محمد. (2018). التفاعلية في الإعلام الرقمي. المجلة العربية للإعلام والاتصال.
- العبد الله، مي. (2018). الإعلام والتوعية الاجتماعية. القاهرة: دار المعرفة.
- العلي، ف. (2020). العنف الرقمي بين المراهقين: الأسباب والآثار. عمان: دار الفكر المعاصر.
- العلي، ف. (2021). الإباحية الرقمية وآثارها على المجتمع والشباب. عمان: دار الفكر المعاصر.
- العساف، عبد الله. (2019). الأمن السيبراني: المفاهيم، التهديدات، وآليات الحماية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- ابن يوسف، محمد الأمين. (2022). الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العابر للحدود: آليات المواجهة القانونية. مجلة الدراسات القانونية، 14(2).
- بن عبد الله، أحمد. (2020). الفجوة الرقمية والتحولات الاجتماعية. مجلة دراسات اجتماعية (ASJP).
- بن عبد الله، م. (2019). الهبيتوس الرقمي والتحولات التربوية. عمان: دار الفكر.
- بن عبد الله، م. (2020). التفاعل الاجتماعي في البيئة الرقمية: أبعاد وفرص. عمان: دار النهضة العربية.
- بن سلامة، عبد القادر. (2020). الأمن السيبراني وتحولات السيادة. الجزائر: دار المعرفة.
- بن عيسى، عبد القادر. (2021). حماية البنى التحتية الحيوية من الهجمات السيبرانية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر.
- بن عيسى، عبد القادر. (2021). الإرهاب الإلكتروني وتحولات مفهوم الأمن في العصر الرقمي. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- بن حليمة، س. (2018). سوسيولوجيا التعليم الرقمي. الجزائر: دار الوعي.
- بن مرزوق، سمير. (2020). الاتصال الرقمي والتفاعل الاجتماعي. الجزائر: دار هومة.
- القاسمي، س. (2019). الإباحية على الإنترنت: التشريعات والمخاطر النفسية والاجتماعية. دبي: مكتبة الجامعة العربية
- قلاتي، عبد الكريم. (2015). الاتصال الاجتماعي وقضايا المجتمع. الجزائر: دار الهدى.
- قسوم، عبد الكريم. (2019). الاتصال الاجتماعي في عصر الوسائط الرقمية. الجزائر: دار الفكر العربي.
- قسوم، ع. (2019). المجتمع الرقمي وإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية. مجلة المعرفة.
- قسوم، ع. (2020). الوسائط الرقمية والتعليم: أسس وممارسات .الجزائر: دار النهضة العربية.
- حجازي، مصطفى. (2021). سيكولوجية التطرف والعنف الرقمي. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- حمودة، محمد. (2018). المجتمع الرقمي ومخاطر الفضاء السيبراني. عمّان: دار المسيرة.
- حسن، م عبد الكريم. (2020). الذكاء الاصطناعي ودوره في تعزيز الأمن المعلوماتي. مجلة العلوم الأمنية، 12(1).
- الشريف، أ. (2019). الاغتراب الرقمي: تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الهوية الذاتية. القاهرة: دار الفكر.
- شقير، زينب. (2016). الاتصال الأسري وبناء التماسك الاجتماعي. عمان: دار المسيرة.
- شلبي، محمود. (2016). الجريمة المعلوماتية في التشريع المقارن. القاهرة: دار النهضة العربية.
- عبد الحميد، عبد الرحمن. (2011). الإعلام الجديد: المفاهيم، الوسائط، التحديات. القاهرة: عالم الكتب.

- عبد الحميد، عبد الرحمن. (2014). المجتمع الرقمي. القاهرة: عالم الكتب.
- عبد الحميد، محمد حسين. (2020). الجريمة المعلوماتية وإشكالات الإثبات الجنائي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- عبد الرحمن، أ. (2021). التعليم الرقمي والتحولات الثقافية والاجتماعية. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبد الرحمن، محمد عبد الله. (2013). الإعلام الجديد والتحول المجتمعي. القاهرة: دار الفكر العربي.
- النجار، أحمد بن محمد. (2018). حجية الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي. القاهرة: دار النهضة العربية.
- الكيلاني، ليلى. (2017). التنمية الاجتماعية وتمكين الإنسان. عمان: دار المسيرة.
- المسعد، ط. إ. (2024). الإدمان الإلكتروني. مركز عربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية.
- علي، نبيل. (2004). الفجوة الرقمية: رؤية عربية. الكويت: عالم المعرفة.
- رشوان، حسين عبد الحميد. (2006). العولمة والهوية الثقافية. دار المعرفة الجامعية.
- زكريا، إبراهيم. (2016). سوسيولوجيا الاتصال والإعلام. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

المراجع الأجنبية:

- Alter, A. (2017). Irresistible: The rise of addictive technology and the business of keeping us hooked. New York, NY: Penguin Press.
- Bauman, Z. (2000). Liquid modernity. Cambridge: Polity Press.
- Baym, N. K. (2015). Personal connections in the digital age (2nd ed.).Cambridge:Polity Press.
- Boddy, C. (2020). Cyber recruitment and radicalization. London: Routledge.
- Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. Richardson (Ed.), Handbook of theory and research for the sociology of education. New York, NY: Greenwood.
- boyd, d. (2014). It's complicated: The social lives of networked teens. New Haven, CT: Yale University Press.
- Buckland, M. K. (1991). Information as thing. Journal of the American Society for Information Science, 42(5).
- Castells, M. (2009). Communication power. Oxford: Oxford University Press.
- Castells, M. (2010). The rise of the network society (2nd ed.). Oxford: Blackwell.
- Conway, M. (2017). Determining the role of the internet in violent extremism. Studies in Conflict & Terrorism, 40(1).
- Ellison, N. B., Steinfield, C., & Lampe, C. (2007). The benefits of Facebook "friends." Journal of Computer-Mediated Communication, 12(4).
- European Commission. (2020). Safer internet and child protection. Brussels: European Union.
- Feenberg, A. (1999). Questioning technology. London: Routledge.
- Galvin, K. M., Braithwaite, D. O., & Schrodt, P. (2015). Family communication: Cohesion and change (9th ed.). New York, NY: Routledge.
- Giddens, A. (2006). Sociology (5th ed.). Cambridge: Polity Press.
- Giddens, A. (2013). The transformation of intimacy. Cambridge: Polity Press.
- Goffman, E. (1959). The presentation of self in everyday life. New York, NY: Anchor Books.
- Griffiths, M. D. (2018). Adolescent addiction. Education and Health, 36(2).

- ITU. (2022). Measuring digital development: Facts and figures. Geneva: International Telecommunication Union.
- Jenkins, H. (2006). Convergence culture: Where old and new media collide. New York, NY: New York University Press.
- Koerner, A. F., & Fitzpatrick, M. A. (2002). Toward a theory of family communication. Communication Theory, 12(1), 70–91.
- McQuail, D. (2010). McQuail's mass communication theory (6th ed.). London: Sage.
- OECD. (1996). The knowledge-based economy. Paris: OECD Publishing.
- OECD. (2020). Education in the digital age. Paris: OECD Publishing.
- Pariser, E. (2011). The filter bubble. New York, NY: Penguin Press.
- Rheingold, H. (2000). The virtual community. Cambridge, MA: MIT Press.
- Rid, T., & Hecker, M. (2009). War 2.0. Parameters, 39(2).
- Rosen, L. D., Lim, A. F., Smith, J., & Smith, J. (2014). The distracted student. Computers in Human Behavior.
- Selwyn, N. (2016). Education and technology: Key issues and debates. London: Bloomsbury.
- Smith, M. R., & Marx, L. (1994). Does technology drive history?Cambridge, MA: MIT Press.
- Srnicek, N. (2017). Platform capitalism. Cambridge: Polity Press.
- Tomlinson, J. (1999). Globalization and culture. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- Turkle, S. (2011). Alone together: Why we expect more from technology and less from each other. New York, NY: Basic Books.
- UNDP. (2016). Human development report. New York, NY: United Nations Development Programme.
- UNDP. (2020). Digital governance and citizen participation. New York, NY: UNDP.
- UNESCO. (2005). Towards knowledge societies. Paris: UNESCO Publishing.
- UNESCO.(2018). Media and information literacy:Policy strategy guidelines. Paris: UNESCO.
- UNICEF. (2017). Child safety online. New York, NY: UNICEF.
- UNODC. (2021). Cybercrime global report. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime.
- Van Dijk, J. (2020). The digital divide. Cambridge: Polity Press.
- Weimann, G. (2016). Terrorism in cyberspace: The next generation. Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press.
- World Bank. (2016). World development report: Digital dividends. Washington, DC: World Bank.